متابعة وتوثيق

دكتور علي السلمي

إبريل 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

هدفنا

حماية نهر النيل

وإنهاء خطر سد النهضة

والتعنت الإثيـــــــــــــوبي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
1. الأساس الدستوري لحتمية حمايـــــــــة نهر النيل	5
2. قصة مصر وسد النهضة من البداية وحتى الآن !	7
3. جولات المفاوضات المصرية الإثيوبية بشأن سد النهضة !	35
4. الملف الكامل لقضية مصر مع سد النهضـــــــــــة !	56
5. وما يزال التعنت الإثيوبي مستمـــــــراً !	68
6. مزيد من التعنت الأثيوبـــــــــــــــي !	74
7. التطورات قضية سد النهضـــة في 2021 !	79
8. تضامن عربي مع مصر والسودان بشأن أمنهما المائي !	86
9. انطلاق جولة جديدة من المفاوضـــات ؟	90
10. تقارير عن تطورات قضية سد النهضة !	95
11. مقالاتي حول سد النهضة في صحيفة "المصري اليوم"	105
12. دراسات حول مصر وأزمة المياه في حوض النيل والحل المتعـــــــــــش !	119
13. هل يبدو في الأفق المنظور أن هناك حل لمشكلة سد النهضة ؟	151

ملاحظة مهمة

اضغط على كل الكلمات أو العبارات أو [الأرقام] التي يوجد تحتها خط لفتح تفاصيل الموضوع.

أولاً:

الأساس الدستوري لحتمية حماية نهر النيل

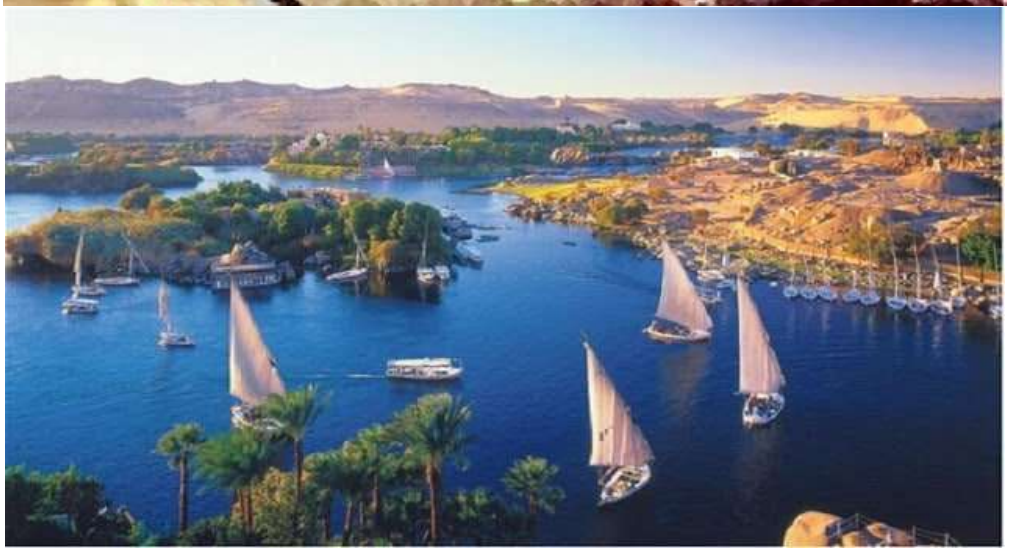

نصت المادة رقم 44 على "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها. كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمي في هذا المجال. وحق كل مواطن في التمتع بنهر النيل مكفول، وتحظر التعدي على حرمه أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.

وتفعيلاً لذلك النص الدستوري دخلت الدولة في مصر في مفاوضات شاقة ومتعثرة مع إثيوبيا وشاركت فيها السودان للوصول إلى اتفاق حول سد النهضة الإثيوبي تحفظ لمصر حقوقها التاريخية في مياه النيل.

ثانياً:

قصة مص وسد النهضة منذ البداية حتى الآن ! ! ![1]

[1] سد النهضة - ويكيبيديا(wikipedia.org)

سد النهضة

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

جغرافيا	
البلد	إثيوبيا
الإحداثيات	11.215278°N 35.093056°E
معلومات	
الهدف	طاقة
المالك	شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية
تاريخ بدء الأشغال	أبريل 2011
تاريخ نهاية الأشغال	2020-2022[2][1]
تكلفة البناء	4مليارات دولار أمريكي
موقع الويب	www.hidasse.gov.et

الموقع على خريطة :إثيوبيا

سد النهضة الأثيوبي الكبير (بالأمهرية: ታላቁ የኢትዮጵያ ሕዳሴ ግድብ) المعروف سابقًا باسم سد الألفية هو سدٌ على النيل الأزرق في إثيوبيا تحت الإنشاء منذ 2011. يقع السد في منطقة بنيشنقول-قماز الإثيوبية على بعد 15 كم (9 أميال) شرقًا من الحدود الإثيوبية السودانية.[3]

الغرض الأساسي من إنشاء السد هو توليد الكهرباء لتعويض النقص الحاد في الطاقة في إثيوبيا، ولتصدير الكهرباء إلى البلدان المُجاورة. من المُتوقع أن يكون السد أكبر محطة للطاقة الكهرومائية في أفريقيا وسابع أكبر محطة في العالم بسعة مُخططة تبلغ 6.45 جيجا واط.[4][5][6][7]

بدأ ملء الخزان في يوليو 2020،[8][9][10] ومن المتوقع أن يستغرق اكتمال الخزان ما بين 5 إلى 15 عامًا،[8][11] وذلك اعتمادًا على الظروف الهيدرولوجية خلال فترة الملء، والاتفاقيات بين مصر وإثيوبيا والسودان.[12]

خلفية

كانت دول حوض النيل في السابق مستعمرات لدول أجنبية ثم حصلت هذه الدول على استقلالها، وظهرت أولى الاتفاقيات لتقسيم مياه النيل عام 1902 في أديس أبابا وعقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلة لمصر والسودان وإثيوبيا، ونصَّت على عدم

إقامة أي مشروعات سواءً على النيل الأزرق، أو بحيرة تانا ونهر السوباط، ثم ظهرت اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا عام 1906، وظهرت عام 1929 اتفاقية أخرى،[13] وهذه الاتفاقية تتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، وأن لمصر الحق في الاعتراض في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده.[14] وهذه الاتفاقية كانت بين مصر وبريطانيا التي كانت تمثل كينيا وتنزانيا والسودان وأوغندا) لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا.[15] وتم تخصيص نسبة 7.7٪ من تدفق للسودان و92.3٪ لمصر.[13]

خلال فترة حكم الإمبراطور هيلا سيلاسي، قام مكتب الاستصلاح الأمريكي بين عامي 1956 و1964 بتحديد الموقع النهائي لسد النهضة الإثيوبي على مجرى النيل الأزرق، ولكن بسبب الانقلاب العسكري عام 1974 توقف المشروع. بين أكتوبر 2009 وأغسطس 2010 قامت الحكومة الإثيوبية بمسح موقع السد، وفي نوفمبر 2010 قدم جيمس كليستون تصميمًا للسد.[16]

بعد يوم واحد من الإعلان عن المشروع رسميًا في 31 مارس 2011 مُنحت الشركة الأمريكية ويبيلد عقدًا بقيمة 4.8 مليار دولار دون مناقصة تنافسية، وفي 2 أبريل 2011 وضع ملس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي آنذاك حجر الأساس للمشروع،[17] وقد أُسس مصنع لتكسير الصخور بجانب قطاع جوي للنقل السريع،[18] وكان من المتوقع أن يُشغل أول توربين لتوليد الطاقة بعد 44 شهرًا من البناء.[19]

اعترضت مصر التي تقع على بعد أكثر من 2500 كم من السد على بنائه حيث إن مصر تعتقد أنه سيقلل من كمية حصتها من ماء النيل،[20] وقد عارض ملس زيناوي ما قالته مصر بناءً على دراسة مجهولة قالت أن السد لن يقلل من كمية المياه في النهر بل سينظم كمية المياه اللازمة للري،[19] وفي مايو 2011 أُعلن أن إثيوبيا سوف تشارك تصميم السد مع مصر، وبذلك تدرس مصر تأثير السد على المصب.[21]

في البداية كان السد يُسمى بـ"المشروع إكس"، وبعد الإعلان عنه سُمي بسد الألفية،[22] وفي 15 أبريل 2011 أعاد مجلس الوزراء الإثيوبي تسميته بسد النهضة الإثيوبي الكبير.[23] تمتلك إثيوبيا القدرة على إنتاج 45 جيجاوات من الطاقة الكهرومائية.[24] يُمول السد من خلال السندات الحكومية والتبرعات الخاصة، وكان مُقررًا أن يُنتهى منه في يوليو 2017.[16]

الإعلان عن إنشائه

أعلنت إثيوبيا في فبراير 2011 عن عزمها إنشاء سد على النيل الأزرق، والذي يعرف بسد هيداسي علي بعد 20-40 كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي 16.5 مليار متر مكعب أسند إلى شركة سالليني الايطالية بالأمر المباشر وأطلق عليه مشروع إكس وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير ووضع حجر الأساس في الثاني من نيسان/أبريل 2011، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في نفس الشهر ليصبح سد النهضة الأثيوبي الكبير وهذا السد هو أحد السدود الأربعة الرئيسية التي اقترحتها دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكيUSBR.[25]

التسلسل الزمني

- 1956 – 1964: تم تحديد الموقع النهائي لسد النهضة الكبير الإثيوبي Grand Ethiopian Renaissance Dam بواسطة مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح States Bureau of Reclamation [الإنجليزية] (احدى إدارات الخارجية الأمريكية) خلال عملية مسح للنيل الأزرق أجريت بين عامي 1956 و1964 دون الرجوع إلى مصر حسب اتفاقية 1929.
- أكتوبر 2009 - أغسطس 2010: قامت الحكومة الإثيوبية بعملية مسح للموقع.
- نوفمبر 2010: تم الانتهاء من تصميم السد.

- 31 مارس 2011: وبعد يوم واحد من الإعلان عن المشروع، تم منح عقد قيمته 4.8 مليار دولار دون تقديم عطاءات تنافسية للشركة الإيطالية سالليني.
- 2 أبريل 2011: وضع رئيس وزراء إثيوبيا السابق ملس زيناوي حجر الأساس للسد وقد تم إنشاء كسّارة للصخور جنبا إلى جنب مع مهبط للطائرات الصغيرة للنقل السريع.
- 15 أبريل 2011: أعاد مجلس الوزراء الأثيوبي تسمية السد بسد النهضة الأثيوبي الكبير حيث كان في البداية يطلق عليه مشروع إكس وبعد الإعلان عن عقود المشروع سمي بسد الألفية.
- مايو 2011: أعلنت أثيوبيا أنها سوف تتقاسم مخططات السد مع مصر حتى يمكن دراسة مدى تأثير السد على المصب.
- مارس 2012: أعلنت الحكومة الأثيوبية عن ترقية لتصميم محطة توليد كهرباء السد، وزيادتها من 5250 ميجاوات إلى 6000 ميجاوات.
- يوليو 2019: التاريخ المقرر فيه من المقرر أن يتم الانتهاء من المشروع.

الموقع الجغرافي

خريطة تبين دول حوض النيل

معروف أن نهر النيل ينبع من مصدرين رئيسيين هما:

1. الهضبة الإثيوبية، التي تشارك بنحو 71 مليار م3 عند أسوان (85% من إيراد نهر النيل)، من خلال ثلاثة أنهار رئيسية: النيل الأزرق (أباي) 50 مليار م3، ونهر السوباط(بارو- أكوبو) 11 مليار م3، ونهر عطبرة (تيكيزي) 11م3.
2. هضبة البحيرات الاستوائية التي تشارك بنحو 13 مليار م3 (15% من إيراد نهر النيل) تشمل بحيرات فيكتوريا، وكيوجا وإدوارد، وجـــــــورج ، وألبرت.

ويقع سد النهضة (الألفية) في نهاية النيل الأزرق في منطقة بني شنقول جوموز وعلى بعد نحو 20-40 كم من الحدود السودانية، خط عرض 11 درجة 6 شمالا، طول 35 درجة 9 شرقا، علي ارتفاع نحو 500-600 متر فوق سطح البحر. ويصل متوسّط الأمطار في منطقة السد إلى نحو 800 مم/سنة (3).

الموقع الجيولوجي

يقع السد في منطقة تغلب عليها الصخور المتحولة لحقبة ما قبل الكمبري، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض المعادن والعناصر المهمة، مثل الذهب والبلاتين و الحديد والنحاس، بالإضافة إلى محاجر الرخام.

وهناك عوامل جيولوجية وجغرافية كثيرة تتسبب في فشل كثير من المشروعات المائية في دول منابع نهر النيل بصفة عامة وأثيوبيا بصفة خاصة، من بينها:

1. صعوبة التضاريس، حيث الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة، وما يتبعها من صعوبة نقل المياه من مكان إلى آخر في حالة تخزينها.
2. انتشار الصخور البركانية البازلتية، خاصة في أثيوبيا، وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة، وأيضا ضعيفة هندسيّا لتحمل إقامة سدود عملاقة.

3. تأثير الصخور البازلتية أيضا في نوعية المياه، خاصة في البحيرات، حيث تزيد من ملوحتها كما هو الحال في البحيرات الأثيوبية التي تقع في منطقة الأخدود في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا، والتي تشكل عائقا أيضا في تكوين مياه جوفية.
4. التوزيع غير المتجانس للأمطار، سواء الزمني أو المكاني.
5. زيادة معدلات التبخر، التي يصل متوسطها إلى 80% من مياه الأمطار، كما هو الحال في معظم القارة الإفريقية.
6. زيادة التعرية وانجراف التربة، نتيجة انتشار الصخور الضعيفة، والانحدارات الشديدة لسطح الأرض، وغزارة الأمطار في موسم مطر قصير، بالاضافة إلي زيادة معدل إزالة الغابات مع زيادة عدد السكان.
7. يحد حوض النيل في دول المنابع مرتفعات كبيرة تمنع إمكانية نقل مياه النيل إلى الأماكن التي تعاني نقص المياه، خاصة في موسم الجفاف، ويتّضح هذا جليّا في كل من أثيوبيا وكينيا وتنزانيا.
8. عدم ملاءمة الزراعة المروية لدول الحوض، نظرا لصعوبة التضاريس، وعدم إمكانية نقل المياه سطحيا.
9. وجود الأخدود الإفريقي في جميع دول المنابع، وما يسببه من تشققات وفوالق ضخمة، ونشاط بركاني وزلزالي قد يؤثر في المشروعات المائية خاصة في إثيوبيا.
10. التغيرات المناخية التي قد تسبب جفافا في بعض الأماكن، وأمطارا في أماكن أخرى.

التصميم

سوف يكون السد طويل القامة، يبلغ ارتفاعه 170 متراً (558 قدم)، وبعرض 1,800 متر (5,906 قدم) من النوع الوزني (بالإنجليزية: Gravity Type) مكون من الخرسانة

المضغوطة (بالإنجليزية: Roller-compacted concrete) وسيكون لها محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية، كل على جانبي قناتي تصريف المياه. محطتين للطاقة، اليسرى واليمنى، سوف تحتوي كل منهما على 8 × 350 ميجاوات من توربينات فرانسيس والمولدات.[26] ولدعم السد سيكون الخزان بطول 5 كلم (3 ميل)، و50 مترا (164 قدم) ارتفاع سد السرج. وسيسع خزان السد لحجم74مليار م3 من المياه.

وحدات إنتاج الكهرباء

يحتوي تصميم السد علي 16 وحدة كهربائية، قدرة كل منها 350 ميجاوات، عبارة عن 10 توربينات من نوع عنفة فرنسيس على الجانب الأيسر من قناة التصريف، و6 توربينات أخري من نفس النوع على الجانب الأيمن، بإجمالي 6,450 ميجاوات، مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولي أفريقيا والعاشرة عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء. من المتوقع أن يكون متوسط التدفق السنوي للنيل الأزرق المتاح لتوليد الطاقة 1,547 م 3 / ثانية (54,600 قدم مكعب / ثانية)،[27] مما يؤدي إلى توقع سنوي لتوليد الطاقة قدره 16,153 جيجا وات / ساعة، وهو ما يتوافق مع معامل الحمل للمحطة (أو عامل السعة) 28.6٪.

التكلفة والتمويل

تبلغ تكلف سد النهضة نحو 4,8 مليار دولار أمريكي، والتي من المتوقع أن تصل في نهاية المشروع إلي حوالي 8 مليار دولار أمريكي للتغلب علي المشاكل الجيولوجية التي سوف تواجه المشروع، وأعلنت الحكومة الإثيوبية أنها تعتزم تمويل كامل لتكلفة السد بنفسها بعد اتهامها مصر بأنها تحرض الدول المانحة بعدم المشاركة، وقد أصدرت سندات تستهدف الإثيوبيين في البلاد والخارج لهذه الغاية. التوربينات والمعدات الكهربائية المرتبطة بها من محطات الطاقة الكهرومائية تكلف حوالي 1.8 مليار دولار أمريكي ويقال أن التمويل سيتم من قِبل البنوك الصينية. وهذا من شأنه ترك 3 مليارات دولار أمريكي يتم تمويلها من قِبَل الحكومة الإثيوبية ومن خلال

وسائل أخرى.[28] تُقدر تكلفة البناء بـ 4.8 مليار دولار أمريكي، وهذا على ما يبدو باستثناء تكلفة خطوط نقل الطاقة الكهربائية، وذلك يتوافق مع أقل من 15٪ من ناتج إثيوبيا المحلي الإجمالي البالغ 41.906 مليار دولار في عام 2012.[29]

الإنشاء

سد النهضة والمرافق المحيطة

سوف يكون المقاول الرئيسي للمشروع هو *شركة سالينى* الإيطالية، والتي شغلت أيضا منصب المقاول الرئيسي لسدود جيلجل 1، جيلجل 2، جيلجل 3، وتانا وبيليس Beles. ومن المتوقع أن تستهلك 10 ملايين طن متري من الخرسانة،[30] وقد تعهدت الحكومة باستخدام الخرسانة المنتجة محلياً فقط. في مارس 2012، منحت سالينى الشركة الإيطالية *تراتوس كافي سبا* عقداً لتوريد الكابلات المنخفضة وعالية الجهد للسد.[15] وستقوم شركة *ألستوم* بتوفير ثمانية 375 ميغاواط من تورينات فرانسيس للمرحلة الأولى من المشروع، بتكلفة 250 مليون يورو.[31] واعتباراً من أبريل 2013، تم الانتهاء مما يقرب من 20% من اكتمال المشروع. وما زال حفر الموقع وصب الخرسانة جارية. وقد تم الانتهاء من تركيب محطة خرسانة وتوجد أخرى تحت الإنشاء.[32] كما تم الانتهاء من تحويل النيل الأزرق يوم 28 مايو عام 2013 وتميزت مراسم الإحتفال في اليوم نفسه.[33]

المنافع

خزان النهضة

هناك فوائد كبيرة للسد ولأن يقوم بإنتاج الطاقة الكهرومائية. الكهرباء التي يتم إنتاجها بواسطة محطة الطاقة الكهرومائية ثم يتم بيعها لإثيوبيا والدول المجاورة بما في ذلك السودان ولبيع الكهرباء من السد سيتطلب بناء خطوط نقل ضخمة وستتكون مراكز استهلاك وفقد للطاقة مثل العاصمة الإثيوبية أديس ابابا والعاصمة السودانية الخرطوم، وكلاهما يقع أكثر من 400 كم من السد. هذه المبيعات الناتجة عن السد من شأنها أن تأتي على رأس محطات الكهرباء التي من المتوقع أن يتم بيعها عن غيرها من محطات الطاقة الكهرومائية الكبيرة التي هي أيضاً قيد الإنشاء في إثيوبيا، مثل سد جيلجل جيب 3.

معامل الحمل المائي المخطط له = إنتاج الكهرباء المتوقعة مقسومة على الإنتاج المحتمل. إذا تم استخدام محطة توليد الكهرباء بشكل دائم بكامل طاقتها فسيمثل 33٪ فقط مقارنة بـ 45-60 ٪ عن غيرها من محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة، في إثيوبيا. النقاد يقولون بأن السدود الصغيرة تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة.[34]

خزان النهضة

ويبدو أن بعض أشكال الدراسات البيئية تم الاتخاذ بها، منذ أن ذكرت الصحف أن لجنة دولية قد قامت بدراسة بيئية في عام 2012. المنظمات غير الحكومية الدولية قد كلفت الباحث المحلي لإجراء زيارة ميدانية نظراً لقلة المعلومات متاحة.[35]

تتأثر المشاورات العامة حول السدود في إثيوبيا طبقاً للمناخ السياسي في البلاد. تقارير الأنهار الدولية تقول بأن المحادثات مع جماعات المجتمع المدني في إثيوبيا تشير إلى أن خطط قطاع الطاقة في الحكومة هو أمر محفوف بالمخاطر للغاية، وهناك مخاوف مشروعة من الاضطهاد الحكومي. وبسبب هذا المناخ السياسي، لا توجد مجموعات تسعى بنشاط لتتبع القضايا المحيطة بسدود الطاقة الكهرومائية، ولا تُرفع علناً المخاوف بشأن المخاطر.

. في هذه الحالة، قد تم تنظيم مشاورات عامة محدودة للغاية وغير كافية " أثناء تنفيذ السدود الكبرى.[36] وفي يونيو 2011، تم سجن الصحفي الإثيوبية ريوت أليمو Reeyot بعد أن أثيرت تساؤلات حول سد الألفية المقترح الكبرى. وقد تلقى موظفو منظمة الأنهار الدولية تهديدات بالقتل. في غضون ذلك، دعا الرئيس الراحل ميليس زيناوي المعارضين للمشروع المتطرفين الطاقة المائية " و" أشار على المجرم " في مؤتمر *للرابطة الدولية للطاقة الكهرومائية* (IHA) في أديس أبابا في أبريل 2011. وفي المؤتمر، احتضنت المنظمة إثيوبيا وصرحت بأن سلطة الدولة هي "شريك الاستدامة ".[37]

التأثير على إثيوبيا

بما أن النيل الأزرق هو نهر موسمي للغاية، فإن السد سيقلل من الفيضان، بما في ذلك 40 كم من داخل إثيوبيا. فمن ناحية، سيقوم السد بالحد من الفيضانات وهو مفيد لأنه يحمي المستوطنات من الأضرار الناجمة عن الفيضانات. ولكن من ناحية

أخرى، فإن السد يمكن أن يكون ضارا، إذ سيقلل نسبة الزراعة بسبب انحسار الفيضانات في وادي النهر للمصب، وبالتالي سيحرم الحقول من الماء. السد أيضاً يمكن أن يكون بمثابة جسر عبر نهر النيل الأزرق، وليستكمل الجسر الذي كان تحت الإنشاء في عام 2009 من مجرى النهر.[38] تقييم مستقل يقدر أن 5,110 شخصا على الأقل سيتم إعادة توطينهم ونقلهم من منطقة الخزان ومنطقة المصب Down Stream، كما من المتوقع أن يؤدي السد إلى تغيير كبير في مصايد الأسماك.[35] ووفقاً لباحث مستقل أجرى أبحاثا في المنطقة حيث يجري بناء السد، سيتم نقل 20,000 شخص . ووفقا لنفس المصدر، فهناك خطة لنقل هؤلاء الذين نُقلوا، وتم إعادة توطينهم، وإعطائهم أكثر مما كان متوقعاً في التعويض.. لم يسبق للسكان المحليين أن رأوا السد قبل ذلك ولم يكونوا متأكدين مما هو السد في الواقع، على الرغم من اللقاءات المجتمعية التي تم إبلاغ المتضررين لها حول آثار السد على مصادر رزقهم. وباستثناء عدد قليل من كبار السن، ومقابلات مع ما يقرب من جميع السكان المحليين " أعربوا جميعاً عن أملهم في أن يجلب المشروع شيئا من المنافع لهم وذلك من حيث التعليم والخدمات الصحية أو إمدادات الكهرباء وذلك على أساس المعلومات المتاحة لهم . على الأقل، بعض المجتمعات الجديدة بالنسبة لأولئك سيكون نقلهم في منطقة مناسبة وبعيدة عن منطقة الخزان ومنطقة عازلة بمسافة 5كيلومتر وذلك لمكافحة الملاريا التي لن تكون مناسبة للإقامة. كما سيأخذ في الاعتبار تدبير بعض المناطق لمكافحة تآكل المنبع من أجل الحد من النحر وترسب الطمي بالخزان .[39]

التأثير على السودان ومصر

التأثير الدقيق للسد على دول المصب غير معروف . مصر تخشى من انخفاض مؤقت من توافر المياه نظراً لفترة ملء الخزان وانخفاض دائم بسبب التبخر من خزان المياه . يبلغ حجم الخزان حوالي ما يعادل التدفق السنوي لنهر النيل على الحدود السودانية المصرية (65,5 مليار متر مكعب) . من المرجح أن تنشئ هذه

الخسارة إلى دول المصب على مدى عدة سنوات. وقد ورد أنه خلال ملء الخزان يمكن أن يُفقد من 11 إلى 19 مليار متر مكعب من المياه سنوياً، مما سيتسبب في خسارة مليوني مزارع دخلهم خلال الفترة من ملء الخزان. ويزعم أيضاً، بأنها ستؤثر على امدادات الكهرباء في مصر بنسبة 25 % إلى 40 %، في حين تجري بناء السد حالياً .[40] حسابات الطاقة الكهرومائية في الواقع أقل من 12 في المئة من إجمالي إنتاج الكهرباء في مصر في عام 2010 (14 من أصل 121 مليار كيلو وات في الساعة) [33] حتى أنه سيحدث انخفاض مؤقت بنسبة 25% من إنتاج الطاقة الكهرومائية وسيُترجم إلى انخفاض مؤقت في إنتاج الكهرباء الإجمالي المصري لما هو أقل من 3%. سد النهضة الإثيوبي الكبير يمكن أن يؤدي أيضاً إلى خفض دائم في منسوب المياه في بحيرة ناصر، إذا تم تخزين الفيضانات بدلا من ذلك في إثيوبيا . وهذا من شأنه تقليل التبخر الحالي لأكثر من 10 مليارات متر مكعب سنويا، ولكن سيكون من شأنه أيضاً أن يقلل من قدرة السد العالي في أسوان لإنتاج الطاقة الكهرومائية لتصل قيمة الخسارة لـ100 ميجاوات بسبب انخفاض مستوى المياه بالسد بمقدار 3م. و ايضا يعتبر ملف نهر النيل من الملفات الهامة بالنسبة لمصر منذ سنين. حيث حدثت الكثير من التوترات في العلاقات المصرية مع دول حوض النيل خاصة في تسعينات القرن الماضي، والتي كانت هذه العلاقات بين التحسن والتوتر من فترة لأخرى. وهذا كله نتيجة سوء الإدارة المصرية لهذا الملف الذي يعتبر من أهم الملفات التي تؤثر على مصر. الاهمال المصري استمر تجاه ملف النيل سواء كان على مستوى الرئاسة او الخارجية المصرية وكذلك ايضا على مستوى الاستثمار. مصر تسعى للتنسيق مع دول حوض النيل فيما يتعلق بالمشروعات التي سوف تقيمها لان هذه المشروعات قد تؤثر على حصة مصر من المياه. مصر تسعى لتامين مصادر الطاقة على مجرى النيل (السد العالي) لتامين التنمية الصناعية والزراعية وغيرها . نهر النيل يعتبر من أهم مصادر التنمية بالنسبة لمصر واستقرار النيل

يعني استقرار مصر وامنها لان المياه هي المورد الاستراتيجي لمصر . الصراع القادم سوف يكون من اجل الماء.[41]

السد سيحتفظ بالطمي . وبالتالي فإنه سيتم زيادة فترة الحياة والاستفادة من السدود في السودان – مثل سد الروصيرص والسد سنار وسد مروي – والسد العالي في أسوان بمصر. ان الآثار المفيدة والضارة للسيطرة على الفيضانات ستؤثر على الجزء السوداني من النيل الأزرق، تماما كما سيؤثر على الجزء الإثيوبي من النيل الأزرق لمصب السد.[42]

ردود الفعل

مصر لديها مخاوف جدية حول مشروع السد وطلبت الفحص والتفتيش على تصميم ودراسات السد، من أجل تهدئة المخاوف، ولكن رفضت إثيوبيا هذا الطلب ما لم تتنازل مصر عن حق الفيتو على توزيع المياه .[43] وبعد لقاء بين وزراء المياه من مصر والسودان وإثيوبيا في مارس 2012، قال الرئيس السوداني البشير إنه يؤيد بناء السد.[44] تم التوقيع على معاهدة النيل التي وقعتها الدول المشاطئة العليا في عام 2010، ولكن اتفاق التعاون الإطاري، لم يوُقع من خلال مصر أو السودان، نظراً لأنه ينتهك معاهدة 1959 التي تعطي حقوق حصرية للسودان ومصر في مياه النيل .[45] ولكن توفر مبادرة حوض النيل إطار للحوار بين جميع دول حوض النيل.

أنشأت مصر وإثيوبيا والسودان لجنة دولية من الخبراء لمراجعة وتقييم تقارير دراسة السد. وتتألف اللجنة من 10 أعضاء؛ 6 خبراء من 3 دول و4 خبراء دوليين في مجالات الموارد المائية والنمذجة الهيدرولوجية، وهندسة السدود والاجتماعية الاقتصادية، والبيئية [42] وعقد الفريق اجتماعه الرابع في أديس أبابا في نوفمبر 2012. واستعرض وثائق حول الأثر البيئي للسد وقاموا بزيارة موقع السد.[46] وقد قدموا تقريرهم الأولي إلى الحكومات المعنية في نهاية مايو 2013. وعلى الرغم من أن التقرير الكامل لم يتم عرضه علنياً، ولن يكون حتى يتم مراجعته من قبل حكومات مصر

وإثيوبيا على السواء وإدراج تفاصيل الافراج عنهم. قالت الحكومة الإثيوبية أنه وفقا للتقرير، أن تصميم السد يستند على المعايير والمبادئ الدولية " من دون تسمية تلك المعايير والمبادئ. وقالت أيضا أن السد " يقدم فائدة عالية لجميع الدول الثلاث ولن يسبب ضرراً كبيراً على كل من البلدان المشاطئة " .[47] ووفقا للحكومة المصرية، فإن التقرير " أوصى بتغيير وتعديل أبعاد وحجم السد " .[48]

في 3 يونيو 2013 في حين مناقشة تقرير الفريق الدولي من الخبراء مع الرئيس المصري السابق محمد مرسي، اقترحت القيادات السياسية في مصر طرق لتدمير السد، بما في ذلك دعم المتمردين المناهضين للحكومة.[42][49] دون علم هؤلاء في الاجتماع، نقل المناقشة على الهواء مباشرة . أثيوبيا طلبت من السفير المصري شرح الاجتماع.[50] اعتذر كبير مساعدي مرسي ل"الإحراج غير المقصود" وأخرجت حكومته بيانا يشجع على حسن الجوار والاحترام المتبادل والسعي لتحقيق المصالح المشتركة دون إيذاء أي من الطرفين الآخرين، وصرح مساعد لرئيس الوزراء الإثيوبي أن مصر هي " ... يحق لك اليوم الحلم "، واستشهد بالماضي بمحاولة مصر زعزعة استقرار إثيوبيا .[51] ورد مرسي يعتقد أنه من الأفضل للدخول إثيوبيا بدلا من محاولة لإجبارهم . ومع ذلك، في 10 حزيران عام 2013، وقال ان " كل الخيارات مفتوحة "، لأن " الأمن المائي في مصر لا يمكن أن تنتهك على الإطلاق"، موضحا أنه لا يدعو إلى الحرب ولكن انه لن يسمح إمدادات المياه لمصر أن تكون المهددة بالانقراض.[52]

في 23 مارس 2015، خلال القمة الثلاثية بين رؤساء مصر وإثيوبيا والسودان، في الخرطوم، وقّع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ونظيره السوداني عمر البشير ورئيس وزراء إثيوبيا هايلى ديسالين، وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة.[53] وتضمن الاتفاق ورقة تشمل 10 مبادئ تلتزم بها الدول الثلاث بشأن سد النهضة تم التوقيع عليها من قبل الدول الثلاث ومرفق بها ورقة شارحة حول إيجابيات الاتفاق وانعكاساته على علاقات الدول الثلاث.[54] وضم الاتفاق 10 مبادئ وتشمل مبدأ

التعاون، التنمية والتكامل الاقتصادي، التعهد بعدم إحداث ضرر ذي شأن لأي دولة، الاستخدام المنصف والعادل للمياه، التعاون في عملية الملء الأول لخزان السد وتشغيله السنوي، مبدأ بناء الثقة، مبدأ تبادل المعلومات والبيانات، مبدأ أمان السد، مبدأ احترام السيادة ووحدة أراضي الدولة، ومبدأ الحل السلمي للنزاعات، فضلًا عن إنشاء آلية تنسيقية دائمة من الدول الثلاث للتعاون في عملية تشغيل السدود بشكل يضمن عدم الإضرار بمصالح دول المصب.[53]

في 14 فبراير 2017 بدأ المكتب الفرنسي الرئيسي بى. آر. إل ومساعده أرتيليا عملهما في تنفيذ الدراسات الفنية لسد النهضة، والمتفق عليها مع الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا لمدة 11 شهرا، والتي تستهدف في المقام الأول وضع أسس استرشاديه لقواعد الملء والتخزين بما لا يؤثر على معدلات تدفق المياه في مجرى النيل الأزرق، فضلا عن عدم إلحاق الضرر بالسدود المقامة على مجرى النهر، أو نظم تشغيلها.[55] وفي 12 مارس 2017 أوضح المكتب الفرنسي أن المعلومات التي قدمها الجانب الإثيوبي بشأن السد ناقصة، وطلب تصوير أجزاء محددة من السد باستخدام الأقمار الصناعية، حتى يتمكن المكتب الفرنسي من إنهاء عمله وتقديم تقرير شامل للجنة الفنية الثلاثية المعنية بمتابعة دراسات السد مع المكتب الفرنسي.[56]

في 15 نوفمبر 2017 استضافت القاهرة على مدار يومين جولة من المفاوضات بين وزراء الموارد والري بالدول الثلاث. ورفض السودان وإثيوبيا الموافقة على التقرير الاستهلالي الذي أعده مكتب استشاري فرنسي حول سد النهضة الذي تبنيه إثيوبيا ، فيما أكّدت مصر عدم التوصل إلى اتفاق.[57] وفي 18 نوفمبر 2017 أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي السبت أن مياه النيل "مسألة حياة أو موت لشعب"، محذرا من المساس بحصة بلاده من المياه.[58]

في 10يونيو 2018 خلال مؤتمر صحفي مشترك بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد أقسم كلا الطرفين على عدم إضرار أي طرف بالآخر [59]

> "والله لن نقوم بأي ضرر بمياه مصر"
>
> –أبي أحمد رداً علي طلب السيسي بأن يقسم بالله أنه لن يضر مصر !

في 5 أكتوبر 2019 أعلنت وزارة الموارد المائية والري المصرية أن مفاوضات سد النهضة الإثيوبي قد وصلت إلى طريق مسدود نتيجة لتشدد الجانب الإثيوبي، ورفضه كافة الطروحات التي تراعي مصالح مصر المائية، وتتجنب إحداث ضرر جسيم لها.[60] في 22 أكتوبر 2019 أكد رئيس وزراء إثيوبيا، آبي أحمد، خلال جلسة استجواب في البرلمان الإثيوبي إنه إذا اضطرت بلاده إلى خوض حرب بشأن سد النهضة، فيمكن لها أن تحشد الملايين من أجل المواجهة وإذا تمكن البعض من إطلاق صاروخ، فيمكن للآخرين استخدام القنابل.[61]

في 16 يناير 2020 أعلن وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي، الانتهاء إلى 6 نقاط أساسية ستعتبر نواة الاتفاق النهائي الشامل بشأن سد النهضة الإثيوبي.[62]وفي 3 مارس 2020 اتهمت أثيوبيا الولايات المتحدة بتجاوز دورها كمراقب محايد بعد أن قالت الولايات المتحدة إنه ينبغي عدم استكمال السد دون اتفاق.[63]

في 16 يونيو 2020 تقدمت مصر بطلب إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة حول سد النهضة الأثيوبي تدعو فيه المجلس إلى التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة الدول الثلاث مصر وأثيوبيا والسودان التفاوض بحسن نية تنفيذا لالتزاماتها وفق قواعد القانون الدولي.[64] وفي 27 يونيو 2020 أكدت إثيوبيا أنها ستبدأ ملء سد النهضة خلال أسبوعين، في الفترة التي سيتم خلالها استكمال أعمال البناء.

في 15 يوليو 2020 أعلن وزير الري الإثيوبي عن البدء في ملئ سد النهضة رغم عدم التوصل إلى اتفاق بين الدول الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا مؤكداً أن صور الأقمار الاصطناعية الأخيرة لسد النهضة كانت صحيحة.[65] وأعلنت بعدها وزارة الري والموارد المائية السودانية تراجع منسوب مياه نهر النيل الأزرق بما يعادل 90 مليون متر مكعب مما يؤكد إغلاق بوابات سد النهضة.[66]

انظر أيضاً

- قائمة سدود كهرومائية في إثيوبيا
- سد جيلجل جيب III
- مشروع نهر الكونغو
- موارد مصر المائية
- وزارة الموارد المائية والري المصرية
- المركز القومي لبحوث المياه
- مبادرة حوض النيل
- سياسة مائية
- المياه الجوفية في مصر
- إمداد المياه والصرف الصحي في الصين
- إمداد المياه والصرف الصحي في مصر

المراجع

1. ^ *"Ethiopia's huge Nile dam delayed to 2022 - News - GCR"*. مؤرشف من *الأصل* في 8 ديسمبر 2019.
2. ^ *"Power Play"* (باللغة الإنجليزية). *Capital Ethiopia*. 2017-01-02. مؤرشف من *الأصل* في 15 ديسمبر 2018. اطلع عليه بتاريخ 21 أغسطس 2017.

3. ^ "Ethiopia's biggest dam to help neighbours solve power problem". News One. 17 April 2011. مؤرشف من الأصل في 22 مارس 2012. اطلع عليه بتاريخ 17 أبريل 2011.
4. ^ The bitter dispute over Africa's largest dam: Egypt, Ethiopia and Sudan are struggling to share water ذي إيكونوميست, 4 July 2020 نسخة محفوظة 2 أكتوبر 2020 على موقع واي باك مشين.
5. ^ "Ethiopia: GERD Increases Generation Capacity". AllAfrica. 28 February 2017. مؤرشف من الأصل في 1 يناير 2020. اطلع عليه بتاريخ 28 فبراير 2017.
6. ^ "Salini will build the biggest dam in Africa". Salini Construttori. 31 March 2011. مؤرشف من الأصل في 12 يوليو 2019. اطلع عليه بتاريخ 17 أبريل 2011.
7. ^ Ahmed, A. T.; Elsanabary, M. H. (13 March 2015) "Hydrological and Environmental Impacts of Grand Renaissance Dam on the Nile River". (PDF) Sharm El Sheikh– Egypt: Eighteenth International Water Technology Conference (CNKI). مؤرشف من الأصل (PDF) في 6 فبراير 2020. اطلع عليه بتاريخ 09 أبريل 2015.
8. ↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب "Nile dam row: Egypt fumes as Ethiopia celebrates". BBC News. 30 July 2020. مؤرشف من الأصل في 6 أكتوبر 2020.
9. ^ "Ethiopia to start filling GERD in July despite lack of agreement with Egypt, Sudan - Politics". Ahram Online (باللغة الإنجليزية). مؤرشف من الأصل في 29 يوليو 2020. اطلع عليه بتاريخ 09 يونيو 2020.

10. ^ "Guterres encourages Member States to reach agreement over Ethiopian Nile dam project". UN News (باللغة الإنجليزية). 19 May 2020. مؤرشف من الأصل في 28 أغسطس 2020. اطلع عليه بتاريخ 09 يونيو 2020.

11. ^ "The Grand Ethiopian Renaissance Dam Gets Set to Open". IEEE Spectrum. 30 December 2016. مؤرشف من الأصل في 12 سبتمبر 2020. اطلع عليه بتاريخ 05 يناير 2017.

12. ^ Wheeler, Kevin G.; Basheer, Mohammed; Mekonnen, Zelalem T.; Eltoum, Sami O.; Mersha, Azeb; Abdo, Gamal M.; Zagona, Edith A.; Hall, Jim W.; Dadson, Simon J. (6 June 2016). "Cooperative filling approaches for the Grand Ethiopian Renaissance Dam". Water International. 41 (4): 611–634. doi:10.1080/02508060.2016.1177698. ISSN 0250-8060.

13. ↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب "نظرة تأريخية حول أزمة المياه في حوض النيل". 25 أبريل، 2013. مؤرشف من الأصل في 23 أكتوبر 2017. اطلع عليه بتاريخ 30 مايو، 2013.

14. ^ "الحرب القادمة النيل وقودها". 22 أبريل، 2010. مؤرشف من الأصل في 23 أكتوبر 2017. اطلع عليه بتاريخ 30 مايو، 2013.

15. ↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب "الإدارة المصرية لأزمة مياه النيل.. رؤية تقييمية". 1 يوليو، 2010. مؤرشف من الأصل في 17 سبتمبر 2013. اطلع عليه بتاريخ 30 مايو، 2013.

16. ↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب "Grand Ethiopian Renaissance Dam Project, Benishangul-Gumuz, Ethiopia". Water Technology. مؤرشف من الأصل في 3 أكتوبر 2020. اطلع عليه بتاريخ 07 يونيو 2013.

17. ^ "Ethiopia Launched Grand Millennium Dam Project, the Biggest in Africa". Ethiopian News. 2 April 2011. مؤرشف من الأصل في 06 أبريل 2011. اطلع عليه بتاريخ 17 أبريل 2011.
18. ^ Belete, Pawlos. "Great Millennium Dam moves Ethiopia". Capital Ethiopia. مؤرشف من الأصل في 18 يوليو 2020. اطلع عليه بتاريخ 19 أبريل 2011.
19. ↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب "Meles Launches Millennium Dam Construction on Nile River". New Business Ethiopia. 2 April 2011. مؤرشف من الأصل في 18 فبراير 2020. اطلع عليه بتاريخ 19 أبريل 2011.
20. ^ "Egypt Stays Opposed to Ethiopia's Grand Millennium Dam Project". EZega. 11 April 2011. مؤرشف من الأصل في 4 أبريل 2019. اطلع عليه بتاريخ 19 أبريل 2011.
21. ^ "Egypt approves of Ethiopia's Renaissance Dam in principle". Ethiopia News. 16 May 2011. مؤرشف من الأصل في 21 مايو 2011. اطلع عليه بتاريخ 29 مايو 2011.
22. ^ "A Nation Rallies Behind a Cause". Grand Millennium Dam. مؤرشف من الأصل في 14 يونيو 2011. اطلع عليه بتاريخ 29 مايو 2011.
23. ^ "Council of Ministers Approves Regulation Establishing Council on Grand Dam". Ethiopian Government. 16 April 2011. مؤرشف من الأصل في 20 أبريل 2011. اطلع عليه بتاريخ 29 مايو 2011.
24. ^ Thomas Land (5 February 2013) "Sudan outraged by & Egypt". Ethiopia's Blue Nile Dam. Hydro World. اطلع عليه بتاريخ 19 فبراير 2013. [وصلة مكسورة]

25. ^ سد النهضة (الألفية) الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر د. عباس محمد شراقي
26. ^ *"Ethiopia – Grand Ethiopian Renaissance Dam 6000MW". Salini. مؤرشف من الأصل في 20 فبراير 2014. اطلع عليه بتاريخ 17 مايو 2013.*
27. ^ International Panel of Experts on Grand Ethiopian Renaissance Dam Project " (GERDP) – Final Report" (PDF). internationalrivers.org. 31 May 2013. Retrieved 28 August 2017.
28. ^ The Economist: The River Nile:A dam nuisance. Egypt and Ethiopia quarrel over water, April 20, 2011, Retrieved on April 24, 2011 نسخة محفوظة 24 يوليو 2017 على موقع واي باك مشين.
29. ^ Council of Ministers Approves Regulation Establishing Council on Grand " Dam". Ethiopian Government. 16 April 2011.
30. ^ *https://web.archive.org/web/20200329045741/http://www.therep orterethiopia.com/news/309-news/1725-100-mln-quintals-of-cement-required-for-great-ethiopian-renaissance-dam.html مؤرشف من الأصل في 29 مارس 2020.* مفقود أو فارغ| title = (مساعدة)
31. ^ Alstom: Alstom to supply hydroelectric equipment for the Grand Renaissance dam in Ethiopia, 7 January 2013 نسخة محفوظة 13 يونيو 2017 على موقع واي باك مشين.
32. ^ *"Current Project Status". Office of National Council for the Coordination of Public Participation on the Construction of the Grand Renaissance Dam. مؤرشف من الأصل في 04 مايو 2018. اطلع عليه بتاريخ 12 يونيو 2013.*

33.↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب "Ethiopia: Blue Nile Diversion Allows Dam Construction to Continue". all Africa. 29 May 2013. مؤرشف من الأصل في 06 أكتوبر 2014. اطلع عليه بتاريخ 23 يونيو 2013.

34.^ Beyene, Mehari (14). "How efficient is The Grand Ethiopian Renaissance Dam?" (PDF). International Rivers. مؤرشف من الأصل (PDF) في 22 ديسمبر 2011. اطلع عليه بتاريخ 23 يوليو 2011.

35.↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب Pottinger, Lori (31 January 2013). "Field Visit Report on the Grand Ethiopian Renaissance Dam". International Rivers. مؤرشف من الأصل في 08 يناير 2019. اطلع عليه بتاريخ 12 أبريل 2013.

36.^ International Rivers: What Cost Ethiopia's Dam Boom?, February 2008, p. 13-14, Retrieved on April 25, 2011 [وصلة مكسورة] نسخة محفوظة 22 ديسمبر 2011 على موقع واي باك مشين.

37.^ Bosshard, Peter (13 July 2011). "Sustainable Hydropower – Ethiopian Style". International Rivers. مؤرشف من الأصل في 28 فبراير 2018. اطلع عليه بتاريخ 12 أبريل 2013.

38.^ Daily Ethiopia: Longest Ever Bridge In Ethiopia Under Construction, December 31, 2009, Retrieved on April 25, 2011 نسخة محفوظة 15 مارس 2012 على موقع واي باك مشين.

39.^ Veilleux, Jennifer. "another view on the Nile : an interview with Jennifer Veilleux". catherinepfeifer blog. مؤرشف من الأصل في 06 مايو 2018. اطلع عليه بتاريخ 13 يوليو 2013.

40.^ "Death on the Nile". Al Jazeera. 30 May 2013. مؤرشف من الأصل في 09 سبتمبر 2018. اطلع عليه بتاريخ 13 يوليو 2013.

41. ^ المركز العربي للبحوث والدراسات: أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري نسخة محفوظة 28 ديسمبر 2016 على موقع واي باك مشين.

42. ↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب ت "The dam speech". Grand Millennium Dam. 20 May 2012. مؤرشف من الأصل في 03 يوليو 2018. اطلع عليه بتاريخ 12 أبريل 2013.

43. ^ "Ethiopia won't allow inspection of dam, but ready to negotiate with post-Mubarak Egypt". المصري اليوم. 23 April 2011. مؤرشف من الأصل في 22 أغسطس 2011. اطلع عليه بتاريخ 27 أبريل 2011.

44. ^ Tesfa-Alem Tekle: Sudan's Bashir supports Ethiopia's Nile dam project, Sudan Tribune, March 8, 2012, retrieved on April 12, 2013 نسخة محفوظة 30 ديسمبر 2016 على موقع واي باك مشين.

45. ^ Ashenafi Abedje, صوت أمريكا: Nile River Countries Consider Cooperative Framework Agreement, March 18, 2011 نسخة محفوظة 11 أبريل 2012 على موقع واي باك مشين.

46. ^ Tesfa-Alem Tekle: Panel pushes study on Ethiopia's Nile dam amid Egypt crises, Sudan Tribune, December 1, 2012, retrieved on April 12, 2013 نسخة محفوظة 03 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.

47. ^ "INTERNATIONAL PANEL OF EXPERTS ON GERD RELEASES ITS REPORT". Inside Ethiopia. 1 June 2013. مؤرشف من الأصل في 22 يونيو 2013. اطلع عليه بتاريخ 07 يونيو 2013.

48. ^ "Ethiopia agrees on recommendations of tripartite committee". Egyptian State Information Service. 2 June 2013. مؤرشف من الأصل في 28 فبراير 2018. اطلع عليه بتاريخ 07 يونيو 2013. (link was dead and story could not be found on the ESIS website on July, 2, 2013, but

Egypt: The report modifies :a quote can be found at Daniel Berhane's Blog (renaissance dam's size, dimensions

49. ^ "STRATFOR: Egypt Is Prepared To Bomb All Of Ethiopia's Nile Dams". Business Insider. 13 October 2012. مؤرشف من الأصل في 04 أبريل 2019. اطلع عليه بتاريخ 07 يونيو 2013.

50. ^ "Ethiopia summons Egypt's ambassador over Nile dam attack proposals". Washington Post. 6 June 2013. مؤرشف من الأصل في 15 يونيو 2013. اطلع عليه بتاريخ 07 يونيو 2013.

51. ^ "Ethiopia: Egypt Attack Proposals 'Day Dreaming'". Ya Libnan. 5 June 2013. مؤرشف من الأصل في 04 يوليو 2018. اطلع عليه بتاريخ 07 يونيو 2013.

52. ^ "Egyptian warning over Ethiopia Nile dam". بي بي سي نيوز. 10 June 2013. مؤرشف من الأصل في 25 نوفمبر 2018. اطلع عليه بتاريخ 10 يونيو 2013.

53. ↑ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب "فيديو.. 10 جولات في مفاوضات سد النهضة وإثيوبيا تغير مجرى النيل (تسلسل زمني) | المصري اليوم". www.almasryalyoum.com. مؤرشف من الأصل في 1 يوليو 2020. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.

54. ^ "النص الكامل لاتفاقية إعلان مبادئ وثيقة سد النهضة.. البنود تؤكد التعاون على أساس التفاهم المشترك.. وتشدد على المنفعة للدول الثلاث.. وتوفير البيانات اللازمة لإجراء دراسات لجنة الخبراء". اليوم السابع. 23-03-2015. مؤرشف من الأصل في 13 أغسطس 2019. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.

55. ^ عمرة، محمد أبو (13-09-2017). "12 عضوا بـ"ثلاثية سد النهضة" يبحثون معوقات عمل مكتب إعداد الدراسات". الوطن. مؤرشف من الأصل في 1 يوليو 2020. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.
56. ^ عمرة, محمد أبو (12-03-2017). "المكتب الفرنسي لدراسات سد النهضة: معلومات إثيوبيا بشأن السد "ناقصة"". الوطن. مؤرشف من الأصل في 14 مارس 2017. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.
57. ^ "مصر تدرس اتخاذ "إجراءات" بعد تحفظ إثيوبيا والسودان على تقرير سد النهضة". Reuters. 15-11-2017. مؤرشف من الأصل في 18 نوفمبر 2017. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.
58. ^ "السيسي يحذر من المساس بحصة مصر من مياه النيل بعد تحفظ إثيوبيا على "تقرير سد النهضة"". فرانس 24 / France 24. 18-11-2017. مؤرشف من الأصل في 15 أغسطس 2018. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.
59. ^ "السيسي وأبي أحمد يقسمان على عدم إضرار أي طرف بالآخر". assabeel.net. 10-06-2018. مؤرشف من الأصل في 1 يوليو 2020. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.
60. ^ "مصر: مفاوضات سد النهضة وصلت لطريق مسدود". سكاي نيوز عربية. مؤرشف من الأصل في 6 أكتوبر 2019. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.
61. ^ "رئيس الوزراء الإثيوبي: إذا اضطررنا لخوض حرب بشأن سد النهضة سنحشد الملايين للمواجهة". arabic.sputniknews.com. مؤرشف من الأصل في 23 أكتوبر 2019. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.

62. ^ "واشنطن.. بيان مصر والسودان وإثيوبيا: توافق على 6 نقاط لملء سد النهضة". CNN Arabic. 15-01-2020. مؤرشف من الأصل في 23 يونيو 2020. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.
63. ^ "إثيوبيا: الموقف الأمريكي بشأن سد النهضة "غير مقبول""". BBC News Arabic. 03-03-2020. مؤرشف من الأصل في 20 يونيو 2020. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.
64. ^ "بعد تعثر المفاوضات... مصر تتخذ خطوة جديدة بشأن سد النهضة وإثيوبيا". arabic.sputniknews.com. مؤرشف من الأصل في 26 يونيو 2020. اطلع عليه بتاريخ 01 يوليو 2020.
65. ^ "وزير الري الإثيوبي يعترف: صور الأقمار الاصطناعية الأخيرة لسد النهضة صحيحة". اليوم السابع. 15-07-2020. مؤرشف من الأصل في 15 يوليو 2020. اطلع عليه بتاريخ 15 يوليو 2020.
66. ^ "السودان يؤكد تراجع منسوب مياه نهر النيل وغلق إثيوبيا بوابات «سد النهضة» | المصري اليوم". www.almasryalyoum.com. مؤرشف من الأصل في 15 يوليو 2020. اطلع عليه بتاريخ 15 يوليو 2020.

الاجتماع السري العلني فضيحة محمد مرسي وباكينام الشرقاوي

والقوى السياسية المصرية في عهد محمد مرسي لبحث قضية سد النهضة

https://youtu.be/OgZIVyTwKNM

3/6/2013

ثالثاً:

جولات المفاوضات المصرية الإثيوبية بشأن سد النهضة

مدخل

أعلن الجانب الاثيوبي في إبريل 2011 عن بناء السد في ظل ظروف دقيقة عاشها الشعب المصري اتسمت بحالة عدم الاتزان عقب ثورة 25 يناير 2011.

وقد اقترح رئيس الوزراء الأثيوبي تشكيل لجنة فنية ثلاثية مشتركة تتضمن وزراء المياه في الدول الثلاث للالتقاء ودراسة موضوع السدود من جميع جوانبها و التوصل الى رؤية مشتركة بشأن هذه القضية، واتفاق يكون بمثابة صيغة مرضية لكل الأطراف.

ومثل مصر في هذه الاجتماعات وزير الموارد المائية والري ووفد من خبراء الري بقطاع مياه النيل وممثلون عن وزارة الخارجية والجهات المعنية الأخرى وبينهم مساعد وزير الخارجية لشئون دول حوض النيل المنسق العام للمياه ، وقد بدأت أولى اجتماعات اللجنة في 28 -29 نوفمبر 2011.

وقد دخلت مصر سلسلة من جولات المحادثات المصرية السودانية الاثيوبية اتسمت بالشد والتعنت الاثيوبي ثم الانتهاء إلى الاحتكام لبيت خبرة عالمي لتقييم السد

وتحديد آثاره وتداعياته وهي المرحلة التى تنتهي في مارس 2015 وقد مرت بالعديد من المراحل بدأت بالاتفاق على تشكيل لجنة الخبراء الدوليين لتقييم المشروع ، وقد تشكلت من خبيرين من السودان ، وخبيرين من مصر ، اربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والاعمال الهيدرولوجية والبيئة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من ألمانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا.

وقد صدر تقرير هذه اللجنة واحتوى على 4 تحفظات تتعلق بسلامة السد والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الفقيرة في مناطق إنشاء السد ، وتحفظات تتعلق بتأثيره على الموارد المائية لدولتي المصب وقلة تدفق المياه إليهما ، وهذه أمور تحتاج إلى مزيد من الدراسات التفصيلية من جانب الحكومة الاثيوبية لمنع الآثار السلبية للسد.

إدارة مصر لملف سد النهضة عقب ثورة 30 يونيو:

اتخذت مصر عقب ثورة 30 يونيو الخيار التفاوضي في تعاملها مع أزمة سد النهضة مستندًا إلى مجموعة من الثوابت الحاكمة والتي تنم عن رغبة في تنمية العلاقات الثنائية بين مصر وأثيوبيا والتشارك في مواجهة التحديات التى تواجه القارة الافريقية توسيع أطر التعاون وتكامل الأهداف والسعي لإيجاد رؤية مشتركة بين مصر وأثيوبيا لحل تداعيات إنشاء سد النهضة وإعلاء مبدأ "الكل رابح" في المفاوضات المشتركة بين الدول الثلاث والتعبير في نفس الوقت عن المخاوف بشان التأثيرات السلبية للسد على الأمن المائي خاصة بعد صدور إعلان مالابو الذي أدى إلى عودة المفاوضات مرة أخرى بعد انقطاع دام ثمانية أشهر وتوقيع وثيقة إعلان المبادئ لسد النهضة الاثيوبي.

إعلان مالابو:

عقب لقاء مطول بين الرئيس، عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي، هايلي مريم ديسالين، صدر هذا الإعلان في يونيو 2014 علي هيئة بيان مشترك، ونص 28

علي أن الطرفين قد قررا تشكيل لجنة عليا تحت إشرافهما المباشر لتناول كل جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية.

كما أكد الطرفان محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة الشعب المصري ووجوده، وكذلك إدراكهما لاحتياجات الشعب الإثيوبي التنموية. وفيما يتعلق باستخداماتهما المائية، فقد تم النص على عدد من المبادئ:

https://youtu.be/LVwC7AtlCTw

27/11/2014

وتشمل الأهمية الرئيسية لهذا البيان المشترك من أنه بحث عن التفاهمات المشتركة، بعد أن كادت تنزلق إلي الصراع، بحيث يتحقق لإثيوبيا ما تريده من تنمية، وفي الوقت نفسه ترفع أو تخفف من الأضرار المترتبة علي مصر إلي الحد الذي يمكن قبوله أو التعايش معه، وتحافظ علي التعاون لمصلحة شعوب حوض النيل.

وقد نظر إلي البيان بحسبانه متوازنًا، لأن صياغته تحقق التوازن بين رؤي كل من مصر وإثيوبيا الدولتين،وكذلك الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية لكل منهما، وبالرغم

من ذلك، فإن هناك بعض التحفظات بالنسبة للموقف المصري، حيث لا تعترف إثيوبيا ولا تقر بالحصة المصرية الحالية (55 .5 مليار م3) ، إذ إنها ليست طرفا في اتفاقية 1959 بين مصر والسودان التي أقرت هذه الحصص، ولذلك تم استعمال كلمة استخدامات مائية بدلا منها في بند عدم الإضرار. إلا أنه كان من اللافت أيضا عدم الإشارة إلي (كميات الاستخدامات المائية الحالية).

الاجتماع الرابع على مستوى وزراء الري (أغسطس 2014)

جاء الاجتماع الرابع على مستوى وزراء الري في البلدان الثلاث في الخرطوم في أغسطس 2014 بعد ثمانية اشهر من الانقطاع، والتي تم خلالها الاتفاق على آلية لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية بشأن سد النهضة.

ووقع الجانبان على البيان الختامي برعاية سودانية والذي نص على:

-تشكيل لجنة خبراء رباعية من الدول الثلاث بجانب الاستعانة بشركة استشارية دولية لإجراء الدراستين الإضافيتين للسد

-أقر البيان على اختيار خبراء دوليين لحسم أي خلاف قد يظهر إبان النتائج النهائية في فترة أقصاها أسبوعين.

الجولة الاولى (20 سبتمبر – 2014 أديس أبابا)

-تم صياغة الشروط المرجعية للجنة الفنية الوطنية وقواعدها الاجرائية ، والاتفاق على المعايير العامة لتقييم واختيار الشركات الاستشارية الدولية الموكل إليها أعمال الدراسات الفنية.

جولة (16 أكتوبر 2014 – القاهرة)

تم الاعلان عن قواعد اخيار المكاتب الاستشارية المنفذة للدراسات الفنية حيث تم الاتفاق على 7 مكاتب استشارية عالمية واختيار واحد من بينهم لتنفيذها.

جولة (5 مارس 2015 – الخرطوم)

كان هدف هذه الجولة تقييم العروض الفنية والمالية المقدمة من 4 شركات دولية لتنفيذ الدراسات الفنية المطلوبة للسد ، وتم الاتفاق على وثيقة المبادي بين الدول الثلاث.

جولة (23 مارس 2015 – الخرطوم)

وقعت الدول الثلاث خلال هذه الجولة إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه بشأن سد النهضة بين الرئيس عبدالفتاح السيسي ونظيره السوداني عمر البشير ورئيس وزراء إثيوبيا هايلى ماريام ديسالين يحدد إطار التزامات وتعهدات تضمن التوصل إلى اتفاق كامل يشمل 10 مبادئ أساسية تنسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الانهار الدولية بجانب ارفاق ورقة شارحة حول إيجابيات الاتفاق وانعكاساته على علاقات الدول الثلاث ، تمثل هذه الوثيقة الجسر الواصل بين أطراف القضية للوصول إلى اتفاقات تفصيلية بين الدول الثلاث حول القضايا المرتبطة بالسد والذي جاء عقب اللقاءات المصرية – الاثيوبية منذ القمة بين السيسي وديسالين على هامش اجتماعات القمة الافريقية في غينيا الاستوائية والتي أسفرت عن صدور " إعلان مالابو " الذي أعاد الأزمة إلي حيز التفاوض ...لقراءة نص اعلان المبادئ

جولة (22 يوليو 2015 – الخرطوم)

عقدت في العاصمة السودانية الخرطوم الجولة السابعة لاجتماعات اللجنة الفنية، وأصدرت بيانا يتضمن قواعد وأطر عمل المكتبين الاستشاريين الدوليين معًا في إجراء الدراسات المطلوبة لسد النهضة الإثيوبي وحددت موعد 12 أغسطس 2015 لاستلام العرض الفني المعدل.

الجولة التاسعة للجنة الوطنية لسد النهضة

عقدت الجولة التاسعة للجنة الوطنية لسد النهضة الأثيوبي فى القاهرة على مدار يومي (7 – 8) نوفمبر 2015 بالقاهرة بحضور وزراء الموارد المائية لكل من اثيوبيا والسودان ومصر و بمشاركة 12 خبيرًا من أعضاء اللجنة ، وجاء الاجتماع من أجل تفعيل الخطوة المتفق عليها بخصوص تنفيذ التوصيات الواردة فى التقرير النهائي للجنة الدولية للخبراء لمشروع سد النهضة.

استهدفت هذه الجولة بحث سبل دفع مسار الدراسات الموصي بها فى تقرير لجنة الخبراء الدوليين بخصوص تحديد تأثيرات سد النهضة الإثيوبي على كل من مصر والسودان ، وبحث النقاط الخلافية بين الشركتين الاستشاريتين التى تم توضيحها للدول الثلاث ورفع نتائج الاجتماعات الى الوزراء بالدول الثلاث للاعتماد واستعراض البدائل المختلفة المقدمة من خبراء الدول الثلاث لحل الخلافات وعرض السيناريوهات المختلفة لحل الأزمة تمهيدا لعرضها على وزراء المياه فى مصر والسودان واثيوبيا لاتخاذ القرارات المشتركة لخلها والبدء فى تنفيذ الدراسات الفنية للمشروع.

الموقف المصري خلال الجولة التاسعة:

- رفض مصر قيام شركة بمفردها بتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة الإثيوبي مشيراً إلى ما تم الاتفاق عليه خلال اجتماعات الجولة الخامسة للجنة الوطنية الثلاثية في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا في ابريل 2015 حيث تم اختيار شركتين وليس شركة واحدة حيث أن ما تم الاتفاق عليه بين الوزراء فى الجولة الخامسة يمثلا حل توافقيا حيث تم الاتفاق على اختيار شركتين " بى. ار. ال " الفرنسية و " دلتارس الهولندية " لتنفيذ الدراسات بنسبة 70 % للأولى و30 % للثانية.

- الاعتماد على اتفاق المبادئ الذى وقع عليه رؤساء الثلاث دول مصر والسودان وأثيوبيا فى مارس 2015 بوصفه ملمحًا هامًا من ملامح التعاون وبناء الثقة بين الدول الثلاث، كما أن اعلان المبادئ يعتمد على مخرجات الدراسات الفنية لسد النهضة الإثيوبي المزمع اعدادها بواسطة اللجنة الثلاثية الوطنية مشيراً إلى مصر والسودان وإثيوبيا مسئولون عن الاسراع بسير المفاوضات الحالية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بينهم.
- وحدة الهدف والمصير بين دول حوض النيل الشرقي "مصر والسودان وأثيوبيا " ، والتركيز في المناقشات على أساس المنفعة المتبادلة بعدم الضرر والعمل على تحقيق المصلحة للجميع حيث أكد الوزير على أن مصر لم تكن أبدا ولن تكون ضد تنمية شعوب دول حوض النيل طالما أن الهدف هو تحقيق التنمية المشتركة والمستدامة من النهر والإدارة المتكاملة لموارده المائية فى إطار من التعاون بما يحقق المنافع المتبادلة والرخاء لشعوبنا ودون التسبب فى أي ضرر لأى طرف."
- تمسك مصر بحق شعبها المكتسب والتاريخي فى مياه النيل مع حرصها فى الوقت نفسه على استمرار دعم مختلف جوانب التنمية فى منطقة حوض النيل.
- حث الأطراف على ضرورة تحقيق تطلعات قيادتنا وشعوبنا وإعطاء مثال للعالم أجمع أن المياه تعد حافزا للتعاون وبناء الحضارات وليست مصدر للصراعات مطالبا بنموذج يحتذى به فى القضايا المتعلقة بالأنهار العابرة للحدود.

الجولة العاشرة للجنة الوطنية الثلاثية، الخرطوم (11-28 ديسمبر 2015)

طلبت مصر خلال الجولة التاسعة للجنة الوطنية الثلاثية بضرورة عقد اجتماع سداسي يضم وزراء الخارجية والري فى مصر والسودان وإثيوبيا وذلك لوضع خارطة طريق فنية تراعى المشاغل المصرية المتمثلة فى تسارع البناء فى سد النهضة، وبطء تنفيذ المسار الفني المتفق عليه فى اجتماع الخرطوم أغسطس 2014 وبحث تفعيل

بنود اتفاقية المبادئ الموقعة بين زعماء الدول الثلاث فى مارس 2015 وبحث إصلاح المسار الفني لمفاوضات سد النهضة، والإسراع فى تنفيذ إعداد الدراسات الهيدروليكية، والبيئية، والاجتماعية والاقتصادية.

الاجتماع الاول

اجتمع وزراء الخارجية والري لمدة يومين 11 – 12 ديسمبر 2015 ولم يسفر هذا الاجتماع عن اي اتفاق بشأن سد النهضة، والاتفاق على عقد جلسة جديدة يومي 27 و28 ديسمبر 2015 بالخرطوم، وتم إصدار توجيهات للجنة الفنية الوطنية بعمل تصور لحل مشكلة الدراسات الفنية لعرضها في الاجتماع الثاني .

الاجتماع الثاني

عقد الاجتماع الثاني يومي 27 -28ديسمبر 2015 لبحث الشواغل المصرية من سد النهضة وأسفر الاجتماع عن :

- التوقيع على وثيقة الخرطوم والتي تعد وثيقة قانونية وملزمة للدول الثلاث والتي تضمنت الرد على جميع الشواغل التى أثارتها الدول الثلاث- أنه تم الاتفاق على الشركات الدولية التى ستجرى الدراسات الفنية لسد النهضة الإثيوبي، واختيار مكتب ارتليا الفرنسي، بدلا من المكتب الهولندي المنسحب دلتارس ليعمل مع الشركة الفرنسية "بى. أر. أل" بنسبة 30 له و70 % للشركة ل "بى أر أل ..لقراءة نص الوثيقة
- تم الاتفاق على الإسراع فى تنفيذ هده الدراسات لكونها مرتبطة بمجمل العمل فى السد، فضلا عن الاتفاق على الاستمرار فى إجراءات بناء الثقة بين الدول الثلاث، والتزام إثيوبيا كمالك للسد على أرضها، بما تم الإعلان عنه من إعلان المبادئ الذي وقعه رؤساء الدول الثلاث وتم وضع جدول زمني لعمل اللجنة الفنية الثلاثية يكون ملزما لجميع الأطراف.

- تم الاتفاق على خارطة طريق للمرحلة القادمة لسرعة إتمام الدراسات الفنية على أن يكون التوقيع على عقد الأعمال الاستشارية فى الأول من فبراير 2016 فى الخرطوم، بحضور الوزراء بالدول الثلاث، على أن تنتهي الدراسة المائية خلال فترة لا تتجاوز 8 شهور.
- وافق الوزراء على عقد جولة جديدة من المباحثات فى الأسبوع الأول من فبراير 2016 ، يشارك فيها وزراء الخارجية والري، بهدف استكمال بناء الثقة بين الدول الثلاث، مع توجيه الدعوة للبرلمانيين والإعلاميين والدبلوماسيين الشعبيين، لتفقد موقع السد فى إطار بناء الثقة بين الدول الثلاث .
- تم الاتفاق على عقد اجتماع على المستوى الفني لدراسة بعض المقترحات المصرية المتعلقة بأمور فنية خاصة بالسد، على أن يعقد هذا الاجتماع يومي (3-4) يناير 2016 بأديس أبابا، على أن يتم رفع تقرير الوزراء خلال اجتماعهم القادم فى الأسبوع الأول من فبراير.

الاجتماعات الفنية لزيادة فتحات تصريف المياه خلف سد النهضة

انطلقت فى العاصمة الاثيوبية أديس أبابا في 6 يناير 2016 ، الاجتماعات الفنية لدراسة المقترح المصري بزيادة فتحات تصريف المياه من خلف سد النهضة من 2 إلى 4 بوابات ، وذلك بحضور استشاري من شركة "ساليني" الإيطالية المنفذ للسد ، ويشمل تصميم سد النهضة فتحتين لتمرير المياه تحت جسم السد، وأربع فتحات لتوليد الكهرباء فى مستوى جسم السد نفسه ، ويشمل المقترح المصري زيادة عدد فتحات تمرير المياه من خلف جسم لتصبح أربعة فتحات بدلا من فتحتين لضمان استمرار تدفق المياه خلال فترات المناسيب الضعيفة لمجرى نهر النيل فى اتجاه السودان ومصر، وبعد مناقشة الدراسات الفنية المصرية والاثيوبية للوصول الى تقرير يتم رفعه الى اللجنة السداسية.

موقف أثيوبيا من الطلب المصري بزيادة فتحات المياه فى سد النهضة

أعلن مسئول العلاقات العامة بوزارة المياه الاثيوبية في يوم 8 يناير 2016 رفض بلاده للمقترح المصري بزيادة فتحات المياه فى سد النهضة ، مؤكداً أن أديس أبابا أجرت دراسات مكثفة حول المشروع قبل البدء فيه ولا تحتاج إلى إعادة تصميم لزيادة الفتحات ، مشيراً الى أن الفتحتين الحاليتين فى السد تتيح ما يكفى من المياه لدولتي المصب "مصر والسودان"، وأن أثيوبيا قدمت تفسيرا إلى ممثلي مصر والسودان، فى الاجتماع الذى عقد على مدار يومين فى بشأن كفاية منفذي سد النهضة في توفير الماء لدولتي المصب ، كما أن أثيوبيا لا تحتاج إعادة تصميم مشروع السد أو زيادة عدد منافذ المياه الى 4 كما طلبت مصر، فى اجتماعات الخرطوم التى عقدت بحضور وزراء الخارجية والمياه ديسمبر 2015 ، مضيفا أن الفريق الفني الإثيوبي قدم لمصر تقرير فني واضح وصريح للرد على كل الأمور الفنية التي أثارها المصريين، وشرح الرؤية الفنية الإثيوبية بشأن كفاية المخرين الموجودين فى تصميم السد لتمرير المياه الكافية إلى مصر والسودان. وكانت السودان عبرت عن رضاها بالتصميم الحالي للسد دون الاقتناع فنيًا بالمقترح المصري بزيادة عدد الفتحات في السد.

اجتماع للجنة الوطنية الثلاثية 7 – 11 فبراير 2016

- بدأت أعمال الاجتماع علي مستوي الخبراء من الدول الثلاث في 7 - 11 فبراير 2016 وتم عقد لقاء مع الشركتين الفرنسيتين BRL و Artelia والمنوط بهما أعداد الدراسات الخاصة بتأثيرات سد النهضة الإثيوبي على مصر والسودان حيث تم الانتهاء من مناقشة العرض الفني المشترك المقدم من الشركتين الفرنسيتين (بي ارل ال) و(ارتيليا) بواسطة خبراء اللجنة الثلاثية الوطنية للدول الثلاث، على مدار عدة جلسات، وتم رفع الملاحظات النهائية للاستشاري لأخذها في الاعتبار عند إجراء الدراسات، والتي تؤكد التزام المكتب بالشروط المرجعية لمتطلبات

وتفاصيل الدراسات المطلوب تنفيذها والتي سبق اعتمادها من الدول الثلاث، وإعداد العرض الفني النهائي الذي سيلتزم به في إجراء دراسات تأثير سد النهضة على التدفقات المائية والطاقة الكهربائية المولدة من السدود، القائمة على امتداد النيل في مصر والسودان وتأثير السد على النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية للدولتين.

- تم فتح العرض المالي وسيتم مفاوضة الشركتين لاحقا في ذلك العرض، تمهيدا للتوقيع على العقد في أديس أبابا خلال الاجتماع الحادي عشر القادم للجنة الوطنية الثلاثية بحضور الوزراء.
- تم مناقشة العقد المقدم للدول الثلاث من المكتب القانوني الانجليزي (كوربيت) بهدف التعاقد بين الدول الثلاث والمكتب الاستشاري، حيث تمت دراسة ومناقشة العقد الذي أعده المكتب القانوني، وستقوم الدول الثلاث بالدراسة والمراجعة النهائية لبنود العقد طبقاً للوائح والقوانين المنظمة لذلك.
- كما تقرر خلال الاجتماع أن تمويل الدراسات الفنية المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي سيكون بالتساوي بين مصر والسودان وإثيوبيا حيث تصل قيمتها إلى نحو 4ر5 مليون يورو، ولكن الوفود وخبراء الدول الثلاث بمصر والسودان وأثيوبيا ستقوم بالتفاوض مع المكتبين الاستشاريين لتخفيض قيمة العرض المالي المقدم والاتفاق على سعر نهائي.
- في ختام اجتماعاتها بالخرطوم قرر تأجيل التوقيع على عقد الدراسات بشأن سد النهضة الأثيوبي مع المكتبين الاستشاريين الفرنسيين "بى ار ال" و"ارتيليا " بسبب حاجة الوفود الفنية الثلاثية لدول مصر والسودان وإثيوبيا للعودة لحكومة دولهم لإجراء مزيد من التشاور حول صيغة العقد للتواؤم مع المتطلبات القانونية لكل دولة على عقد الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية الوطنية الثلاثية لسد النهضة بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا للتوقيع مع المكتبين الاستشاريين

الفرنسيين (بي ار ال) و (ارتيليا)، وذلك بعد إكمال النقاط العالقة الفنية والتعاقدية.

الجولة السادسة عشر للجنة الفنية الثلاثية لسد النهضة الإثيوبي (أكتوبر 2017)

عقد الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل الأزرق مصر والسودان وأثيوبيا فى أكتوبر 2017 لمناقشة ملاحظات الدول حول التقرير الاستهلالي للمكتب الاستشاري الفرنسي، المكلف بتنفيذ الدراسات الفنية، وتم عقد 4 اجتماعات فى الجولة السادسة عشر للجنة الفنية الثلاثية لسد النهضة الإثيوبي، اجتماعان للفنيين والوفود المساعدة بحضور الوزراء، إلى جانب اجتماعان للوزراء فقط لمناقشة ملاحظات الدول حول التقرير الاستهلالي، وقد تم الاتفاق على عقد لقاء على المستوى الوزاري لاستكمال مناقشة نقاط الخلاف الأساسية والوصول إلى توافق حولها.

الاجتماع الـ 17 للجنة الثلاثية لسد النهضة نوفمبر 2017

- قال الدكتور محمد عبد العاطي وزير الموارد المائية والري، بأن اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية المعنية بسد النهضة على المستوى الوزاري، الذي استضافته القاهرة يومي 11 - 12 نوفمبر 2017 بمشاركة وزراء الموارد المائية لكل من مصر والسودان وإثيوبيا، لم يتوصل فيه إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات، والمقدم من الشركة الاستشارية المنوط بها إنهاء الدراستين الخاصتين بآثار سد النهضة على دولتي المصب على الرغم من موافقة مصر المبدئية على التقرير الاستهلالي على ضوء أنه جاء متسقاً مع مراجع الإسناد الخاصة بالدراسات، والتي تم الاتفاق عليها بين الدول الثلاث، إلا أن طرفي اللجنة الأخرين لم يبديا موافقتهما على التقرير وطالبا بإدخال تعديلات على التقرير تتجاوز مراجع الإسناد المتفق عليها، وتعيد تفسير بنود أساسية ومحورية على نحو من شأنه أن يؤثر على نتائج الدراسات ويفرغها من مضمونها.

- وأعرب وزير الموارد المائية والري عن قلق مصر من هذا التطور لما ينطوي عليه من تعثر للمسار الفني، على الرغم مما بذلته مصر من جهود ومرونة عبر الأشهر الماضية لضمان استكمال الدراسات في أقرب وقت بما في ذلك الدعوة منذ مايو 2017 لاجتماع على المستوى الوزاري للبت في الأمر، وما بذل من جهد في التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ في مارس 2015 الذي كان علامة فارقة على مسار التعاون بين مصر والسودان وإثيوبيا، الأمر الذي يثير القلق على مستقبل هذا التعاون ومدى قدرة الدول الثلاث على التوصل للتوافق المطلوب بشأن سد النهضة وكيفية درء الأضرار التي يمكن أن تنجم عنه بما يحفظ أمن مصر المائي.
- وتعليقا على تعثر المفاوضات حذر الرئيس عبد الفتاح السيسي من المساس بحصة مصر من مياه نهر النيل قائلا "أوضحنا أننا نتفهم التنمية وهي أمر مهم، ولكن مقابل ذلك توجد مياه لا تعني بالنسبة لنا التنمية فقط، ولكن حياة أو موت لشعب".
- في يناير 2018، اقترحت مصر على إثيوبيا مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية، التي تبحث في تأثير إنشاء سد النهضة الإثيوبي على دولتي المصب، مصر والسودان، حيث يتمتع البنك الدولي بخبرات فنية واسعة، تمكنه من تيسير عمل اللجنة الثلاثية.
- وذكر أحمد أبو زيد المتحدث باسم الخارجية المصرية، أن رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين رئيس رفض المقترح المصري إزاء سد النهضة، وأوضح أن السودان لم يتفاعل حتى مع المبادرة المصرية ولم يقدم رأيا واضحا ورد فعل واضح تجاهها.
- اجتمعت كل من مصر وإثيوبيا والسودان على هامش قمة الاتحاد الأفريقي الـ 30 في العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا، وأعلن سامح شكري وزير الخارجية المصرية أنه تم الاتفاق خلال القمة الثلاثية بين مصر والسودان وأثيوبيا، على الانتهاء من

الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة خلال شهر واحد، مضيفا في تصريحات صحفية أنه لا يوجد طرف وسيط في هذه الدراسات في الوقت الحالي، وأن مصر متمسكة بتنفيذ بنود اتفاق الخرطوم 2015، الخاص بإعلان المبادئ في التعامل مع بناء سد النهضة بما يحقق مصالح الدول الثلاث .

- أبريل 2018 عقد الاجتماع التساعي الاول فى الخرطوم بمشاركة وزراء الخارجية والري ومديري المخابرات بجانب الخبراء والفنيين بالدول الثلاث مصر وإثيوبيا والسودان، تضمنت المباحثات النقاط الخلافية فى التقرير الاستهلالي المقدم من المكتب الاستشاري ولكن لم تسفر عن مسار محدد ولم تؤت بنتائج محددة يمكن الإعلان عنها،
- مايو 2018 عقد الاجتماعي التساعي الثاني بأديس أبابا، وجرى الاتفاق على : توجيه ملاحظات الدول إلى المكتب الاستشاري بشأن التقرير الاستهلالي، وعقد القمة الثلاثية كل 6 أشهر، وإنشاء صندوق للاستثمار المشترك، وتشكيل مجموعة علمية مستقلة لتحقق التقارب حول السد ، وانتهى الاجتماع التساعي الخاص بسد النهضة بوضع مسار لضمان استكمال الدراسات، ومقترحات جديدة لدعم المسار الفني، وإجراءات جادة لتعزيز التعاون وبناء الثقة.
- يونيو 2018 فى أول زيارة للقاهرة يقوم بها رئيس الوزراء الإثيوبي منذ توليه منصبه، اتفق الرئيس المصري ورئيس وزراء إثيوبيا على تبني "رؤية مشتركة" قائمة على احترام حق البلدين في تحقيق التنمية بدون المساس بحقوق الطرف الآخر ، وتحدث السيسي عن اهتمام من القطاع الخاص المصري لزيادة استثماراته في السوق الإثيوبي، فيما قال رئيس الوزراء الإثيوبي أن بلاده ملتزمة "حسن الجوار" ولا تريد إلحاق الضرر بالشعب المصري .

- 24يونيو 2018، بدأت فى الخرطوم اجتماعات مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة، التى اقترح تكوينها خلال الاجتماع التساعي فى الخرطوم يوم 6 أبريل 2018، لمناقشة خيارات واستراتيجيات ملء بحيرة سد النهضة، والتي تضم خبراء وأكاديميين من مصر والسودان وإثيوبيا، استعرضت مصر والسودان ملاحظاتهما حول مقترح قدمته إثيوبيا فى اجتماع القاهرة.

نماذج لاجتماعات مفاوضات سد النهضة . . .بلا طائل عبر 7 سنوات

https://youtu.be/pFFRzqZeQFU

25/8/2014

https://youtu.be/lx7kBSq9VUw

18/10/2104

https://youtu.be/-YRd6XCti7A

6/3/2015

قناة BBC

ترصد أهم محطات التفاوض حول سد النهضة

ص وإثيوبيا والسودان: التسلسل الزمني لمفاوضات سد النهضة حتى إعلان فشلها

17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017

التعليق على الصورة، سيكون سد النهضة الأثيوبي أكبر سد في أفريقيا

قالت صحيفة ديلي تلغراف البريطانية إن السبب الوحيد لوجود مصر منذ آلاف السنوات وحتى اليوم هو وجود نهر النيل الذي يمدها بشريط طويل من التربة الخصبة الممتدة عبر الصحراء والمياه.

وأشارت الصحيفة مؤخرا إلى أن مصر وللمرة الأولى تعتقد أن هذا الشريان بات مهددا، ويبدو أنه ليس لديها فكرة عما يجب فعله إزاء ذلك.

وذكرت الصحيفة التلغراف أن أثيوبيا تضع اللمسات النهائية على مشروع سد النهضة الذي تقيمه على النيل الأزرق والذي تصل سعته التخزينية لـ 74 مليار متر مكعب، وهي مساوية تقريبا لحصتي مصر والسودان السنوية من مياه النيل.

وتخشى مصر من تأثير سد النهضة على إمداداتها من المياه الأمر الذي قد يؤدي إلى خسارة جزء من أراضيها الزراعية الخصبة، المصدر الأساسي للإنتاج الزراعي والغذاء لأبناء مصر الذين تجاوز عددهم مئة مليون حاليا.

وقد أعلنت الحكومة المصرية في 15 نوفمبر/تشرين الثاني أنها ستتخذ ما يلزم لحفظ حقوق مصر المائية، وذلك بعد تعثر المفاوضات الأخيرة حول سد النهضة مع الجانب الإثيوبي.

8 حقائق عن سد النهضة الأثيوبي الذي تخشاه مصر!

هل يجف نهر النيل في مصر بسبب سد النهضة الإثيوبي؟

هل يفرض سد النهضة الإثيوبي واقعا جديدا على مصر؟

ولكن ما هي المحطات التي مرت بها المفاوضات قبل الوصول لهذه النقطة؟

- مايو 2011

بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني في مصر عام 2011، أعلنت إثيوبيا أنها سوف تطلع مصر على مخططات السد لدراسة مدى تأثيره على دولتي المصب مصر والسودان. وعقب ذلك تم تنظيم زيارات متبادلة لرئيسي وزراء البلدين لبحث الملف.

- سبتمبر 2011

اتفقت السلطات المصرية والإثيوبية على تشكيل لجنة دولية تدرس آثار بناء سد النهضة.

- مايو 2012

بدأت اللجنة أعمالها بفحص الدراسات الإثيوبية الهندسية وتأثير السد على مصر والسودان.

- مايو 2013

أصدرت لجنة الخبراء الدوليين تقريرها بضرورة إجراء دراسات تقييم لآثار السد على دولتي المصب. وقد توقفت المفاوضات عقب أحداث 30 يونيو/حزيران في مصر التي رفضت تشكيل لجنة فنية دون خبراء أجانب.

- يونيو 2014

اتفقت السلطات في مصر وإثيوبيا على استئناف المفاوضات مرة أخرى.

- أغسطس 2014

اتفقت السلطات المصرية والإثيوبية على تنفيذ توصيات اللجنة الدولية المشكلة في 2012 من خلال مكتب استشاري عالمي.

- سبتمبر 2014

عقد الاجتماع الأول للجنة الثلاثية التي تضم مصر وإثيوبيا والسودان للتباحث حول صياغة الشروط المرجعية للجنة الفنية وقواعدها الإجرائية والاتفاق على دورية عقد الاجتماعات.

- أكتوبر أول 2014

اتفقت مصر وإثيوبيا والسودان على اختيار مكتبين استشاريين أحدهما هولندي والثاني فرنسي لعمل الدراسات المطلوبة للسد.

وقع الإعلان (من اليمين) ديسالين والبشير والسيسي

- مارس 2015

وقع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره السوداني عمر البشير ورئيس وزراء إثيوبيا هايلى ديسالين في العاصمة السودانية الخرطوم وثيقة "إعلان مبادئ سد النهضة". وتضمنت الوثيقة 10 مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية.

- يوليو 2015

عقدت في العاصمة السودانية الخرطوم الجولة السابعة لاجتماعات اللجنة الفنية وأصدرت بيانا يتضمن قواعد وأطر عمل المكتبين الاستشاريين الدوليين.

- سبتمبر 2015

انسحب المكتبان الاستشاريان لـ "عدم وجود ضمانات لإجراء الدراسات في حيادية".

- نوفمبر 2015

استأنفت الاجتماعات الفنية في العاصمة المصرية القاهرة والتي انتهت بتحديد جولة جديدة للتفاوض في الخرطوم بحضور وزراء الخارجية والمياه معا.

- ديسمبر 2015

وقع وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا على وثيقة الخرطوم التي تضمنت التأكيد على اتفاق إعلان المبادئ الموقع من قيادات الدول الثلاث، وتضمن ذلك تكلف مكتبين فرنسيين لتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع.

- ديسمبر 2015

السيسي يعلن أن المياه مسألة حياة أو موت وهناك تفاهم مع اثيوبيا بشأن سد النهضة.

- فبراير 2016

إثيوبيا تؤكد انها لن تتوقف عن بناء سد النهضة ولو للحظة.

- مايو 2016

إثيوبيا تعلن أنها على وشك إكمال 70 في المائة من بناء السد.

- مايو 2017

الانتهاء من التقرير المبدئي حول سد النهضة، وخلاف بين الدول الثلاث على التقرير.

- يوليو 2017

وزير الخارجية المصري يزور إثيوبيا، ويدعو لضرورة إتمام المسار الفني الخاص بدراسات السد وتأثيره على مصر.

- 15 أكتوبر 2017

مصر توافق على التقرير المبدئي للمكتب الاستشاري.

17 أكتوبر 2017

وزير الري المصري يزور موقع السد لمتابعة الأعمال الإنشائية، ويعرب عن قلق مصر من تأخر تنفيذ الدراسات الفنية للسد.

- 13 نوفمبر 2017

وزير الري المصري يعلن عدم التوصل لاتفاق بعد رفض إثيوبيا والسودان للتقرير المبدئي للمكتب الاستشاري.

1. 15 نوفمبر 2017

الحكومة المصرية تعلن أنها ستتخذ ما يلزم لحفظ حقوق مصر المائية.

- 18 سبتمبر 2019

إثيوبيا ترفض مقترحات مصرية جديدة بشأن سد النهضة.

رابعاً:

الملف الكامل لقضية مص مع سد النهضة

إن قضية سد النهضة هي قضية حياة أو موت لمصر التي وُصفت أنها "هبة النيل"، ومنذ انتبهت الدولة المصرية إلى ما تقوم به إثيوبيا من بناء سد النهضة بدون موافقة مصر والسودان وهما دولتي المصب، وعلى مدى السنوات منذ 2011 إلى اليوم الثاني عشر من إبريل2021، لا يلوح في الأفق أي أمل لتراجع إثيوبيا عن استكمال بناء السد وملأ خزانه وفق خطتها ودون اعتبار لمصالح مصر بالدرجة الأولى، ومن هنا نعرض الملف الكامل عن "سد النهضة" الذي أعدته "الهيئة العامة للاستعلامات" ورفعته على موقعها، مع عرض المستجدات من وسائل الإعلام !

مصر وسد النهضة

https://sis.gov.eg/section/0/14597?lang=ar

https://youtu.be/0w0VKwDVfhk

Mar 23, 2015

https://youtu.be/-y0AhlTgggc

Mar 23, 2015

https://youtu.be/RccWnLpr08M

Jun 11, 2018

https://youtu.be/ZSQjrgq8MTE

Jun 10, 2018

وقد أخلف رئيس الوزراء الأثيوبي اليمين الذي أقسم به ألا يقوم بأي ضرر للمياه في مصر!!!!

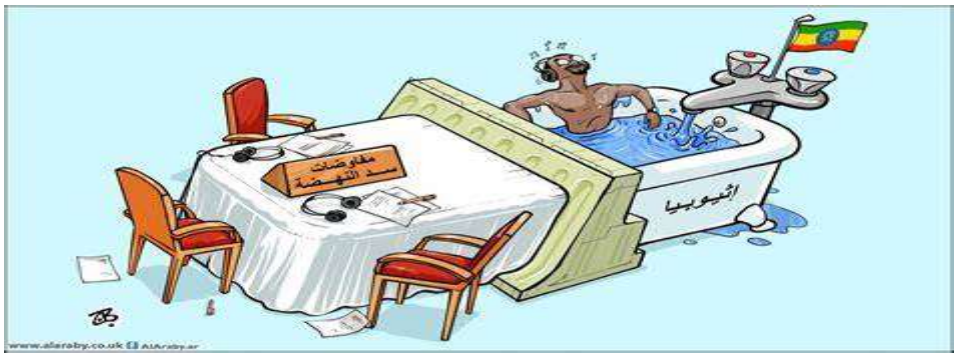

اعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة[2]

اتفاق حول إعلان مبادئ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان حول مشروع سد النهضة الإثيوبي العظيم في 23 من شهر مارس 2015.

ديباجة:

تقديراً للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود وإدراكا لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة:

1. مبدأ التعاون:

- التعاون علي أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي.
- التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

---

[2] حسب النص المرفوع على الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات
https://sis.gov.eg/section/11281/14597?lang=ar

2. مبدأ الشمية، التكامل الإقليمي والاستدامة:

- الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.

3. مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن:

- سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/ النهر الرئيسي.
- على الرغم من ذلك، ففي حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول، فان الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً .

4. مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

- سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.
- لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاث في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية ذات الصلة الواردة أدناه، وليس على سبيل الحصر:

أ. العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمائية، والمناخية، والبيئية وباقي العناصر ذات الصفة الطبيعية؛

ب. الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض؛

ت. تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى؛

ث. الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية؛ وعوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن؛

ج. مدي توفر البدائل، ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد؛

ح. مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر النيل.

خ. امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

5. مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد:

- تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصي بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع.
- تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض:

- الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد.
- *الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.
- إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

- لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم.

❖ الإطار الزمني لتنفيذ العملية المشار إليها أعلاه سوف يستغرق خمسة عشر شهراً منذ بداية إعداد الدراستين الموصى بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية.

6. مبدأ بناء الثقة:

- تم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

7. مبدأ تبادل المعلومات والبيانات:

- سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم.

8. مبدأ أمان السد:

- تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها أثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد.
- سوف تستكمل أثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

9. مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة:

- سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

10. مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:

- تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا.

- إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة.

وقع هذا الاتفاق حول إعلان المبادئ في الخرطوم، السودان في23 من شهر مارس 2015 بين جمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان، عن جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية هيلا ماريام ديسالين رئيس الوزراء جمهورية السودان عمر حسن البشير رئيس الجمهورية.

نص خطاب مصر إلي رئيس مجلس الأمن الدولي[3].pdf

نص خطاب مصر إلي رئيس مجلس الأمن الدولي.pdf

نص خطاب مصر إلي رئيس مجلس الأمن الدولي سعادة المندوب الدائم، مرة أخرى اتصالا أكتب إليكم بسد النهضة الإثيوبي، وهو أمر جلل ذو تداعيات ضخمة على مصر كما أشرت في خطابي السابق المؤرخ ، فضال الأول من مايو 2020 عن طبيعته العاجلة في ظل مواصلة إثيوبيا إصرارها على بدء ملء السد بشكل أحادي الجانب خلال موسم الأمطار في شهر يوليو ال مُقبل بما يخالف التزاماتها القانونية الدولية، وهو ما تُدلل عليه تصريحات علنية بما في ذلك تصريحات السيد رئيس الوزراء الإثيوبي بتاريخ 8 يونيو 2020 .للسلم والأمن الدوليين، أكتب إلى سعا بالنظر إلى خطورة الوضع، وفي ضوء التعنت ال مُستمر إثيوبيا ، والذي قد يُشكل تهديدا دعتكم الطلب ً من مجلس الأمن الدولي أن يتدخل في هذه المسألة على وجه السرعة . وقد اختارت مصر إحالة هذه المسألة لمجلس الأمن الدولي بعد أن بحثت واستنفدت كل سبيل للتوصل إلى حل ودي لهذا الوضع عبر إبرام اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي يحفظ ويعزز حقوق ومصالح الدول الثالث ال مُشاطئة للنيل الأزرق .للتأكيدات الواردة في الرسالة الموجهة إلى سعادتكم من قبل السيد وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية في 14 مايو ً 2020 ،فإن فشل المفاوضات بشأن سد النهضة يرجع إلى سياسة إثيوبيا الثابتة في المراوغة والعرقلة. ونظرا لأن الغرض من هذا الخطاب ليس الانخراط في تفنيد مُفصل لما ورد في رسالة وزير خارجية إثيوبيا من مغالطات وتشويه للحقائق، إذ أن هذا هو الغرض من المذكرة المرفقة (ملحق 1) برز حقيقة أن مصر

[3] نص خطاب مصر إلي رئيس مجلس الأمن الدولي(sis.gov.eg).pdf

قد شاركت بحسن نية في جولات تفاوضية لا حصر لها لمدة عقد تقريباً ،بشأن سد النهضة الإثيوبي، بيد أن هذه الجهود لم تُثمر عن نتيجة بسبب النزعة أحادية الجانب لإثيوبيا ورغبتها في فرض أمر واقع على دولتي المصب.

وخلال هذه العملية سعينا إلى التوصل لحل مُرضي لكافة الأطراف يحفظ ويُعزز حقوق ومصالح دول النيل الأزرق الثالث. لقد عملنا بلا كلل من أجل التوصل إلى اتفاق يُحقق الأهداف الإنمائية لإثيوبيا ويُقلص من التأثيرات الضارة لهذا السد الضخم على دولتي المصب. وفي دليل آخر على إرادة مصر السياسية الصادقة للتوصل إلى اتفاق يُحقق المنفعة المتبادلة، دعت مصر أطرافا أخرى للمشاركة في المفاوضات، كما أعربت عن استعدادها لقبول أي اتفاقات أو صيغ توافقية مُقترحة من قبل هذه الأطراف المحايدة.

وفي حقيقة الأمر، فإن مصر، تمشيا مع حسن نواياها قبلت ووقعت بالأحرف الأولى في 28 فبراير 2020 على اتفاق بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، تحت رعاية الولايات المتحدة الأميركية وبمشاركة البنك الدولي (ملحق رقم ٢).

ولكن مع الأسف، قوضت إثيوبيا هذه الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق يُحقق المنفعة المتبادلة بشأن سد النهضة. وبدلاً من ذلك، تواصل إثيوبيا الإصرار على بدء حجز المياه في خزان السد بشكل أحادي الجانب، وهو الأمر المُثير للقلق بشكل بالغ على الصعيد السياسي، إذ يُمثل محاولة خطيرة من جانب إثيوبيا إقامة وممارسة سيطرة غير مُقيدة على نهر حيوي عابر للحدود. فضلاً عن ذلك، فإنه سوف يُشكل خرقا لاتفاق إعلان المبادئ بشأن سد النهضة، والذي أُبرم بين الدول الثالث في 23 مارس 2015 ،وينص على وجوب القيام بملء وتشغيل السد وفقاً للمبادئ التوجيهية والقواعد التي سيتم الاتفاق عليها بين مصر وإثيوبيا والسودان (ملحق 3).

كذلك، أدى موقف إثيوبيا المتعنت إلى فشل الجولات الأخيرة من المفاوضات التي عقدت بناء على مبادرة جمهورية السودان، والتي استمرت لعدة أسابيع. وبينما شاركت مصر مرة أخرى في هذه المحادثات، للبرهنة مجدداً على التزامها الصادق بالتوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة، تبنت أثيوبيا على مدار هذه المفاوضات نهجا مخالفاً لالتزاماتها القانونية وغير بناء فنياً ، حيث رفضت إبرام اتفاق مُلزم بموجب القانون الدولي واقترحت اعتماد ارشادات توجيهية وقواعد يحق لها تعديل مضمونها لسلطتها التقديرية. كما صرحت بأن أي وثيقة يتم التفاف عليها بين البلدان الثلاث لن تُعَرف حد الضرر الجسيم، ومن ثم تُعفي نفسها فعلياً من أي اتفاق عليها بين البلدان الثلاث تجاه دولتي المصب اللتين يوفر لهما القانون الدولي الحماية من الضرر الجسيم الذي تُلحقه بهما دولة المنبع.

كما عارضت إثيوبيا تطبيق تدابير فعالة للتخفيف من آثار الجفاف والجفاف الممتد على المجتمعات المحلية بدول المصب، الأمر الذي يُعرض مصر والسودان للآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة الناجمة عن مثل هذه الظروف الهيدرولوجية الخطيرة. إن هذه المفاوضات، التي عبرت إثيوبيا خلالها عن مواقفها وتقدمت بمقترحاتها، جرت في وجود مراقبين غير متحيزين حضروا هذه المداولات. (مرفق النصوص المُقترحة من قبل إثيوبيا. ملحق رقم 4).

يعكس هذا الموقف الإثيوبي رغبتها في ملء وتشغيل سد النهضة دون أي تدابير حماية ذات مغزى من شأنها أن تُقلل من الآثار السلبية لهذا السد على دول المصب، فضلاً عن تكريس حق غير مُقيد وبدون ضوابط في بناء مشاريع مستقبلية أعالي النهر واستخدام مياه النيل الأزرق من جانب واحد، حتى وإن كان ذلك على حساب حقوق دول المصب.

بالنسبة لمصر، بلدها أكثر من مائة مليون نسمة تعتمد بشكل كامل على نهر النيل كشريان للحياة وقضية وجود، فإن وضع كهذا لا يمكن احتماله. علاوة على ذلك، فمن المثير للقلق البالغ أن يتم بناء سد النهضة دون استكمال الدراسات اللازمة حول الآثار الهيدرولوجية والبيئية لهذا السد، ودون الضمانات اللازمة لضمان سلامته الإنشائية، مما يُهدد أكثر من 150 مليون مواطن مصري وسوداني.

إن استخدام موارد نهر النيل لابد وأن يكون محكوما بالقواعد المعمول بها في القانون الدولي وعملاً بالاتفاقيات التي تحفظ وتنمي حقوق ومصالح كافة الدول المشاطئة، ولا يجوز إخضاعها للسيطرة أحادية الجانب من إثيوبيا.

سعادة المندوب الدائم، بينما تظل مصر ملتزمة ببذل كل جهد للتوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن سد النهضة، يجب أن أؤكد أن ميثاق الأمم المتحدة يعطي الحق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في حماية مصالحها الوطنية الحيوية وضمان بقائها على قيد الحياة. إن ملء وتشغيل مشروع ضخم مثل سد النهضة بدون اتفاق وفي غياب أي ضمانات مُتفق عليها لحماية دول المصب من الضرر الجسيم المحتمل الذي قد يلحق بهما، يُشكل خطرا واضحاً وحاضراً على مصر، مما قد يكون له تداعيات خطيرة تُهدد السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، أكتب إلى سعادتكم عملاً بالمادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة التي تخول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنبيه مجلس الأمن إلى أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو من المحتمل أن يُعرض صون السلم والأمن الدوليين للخطر. كما أطلب أن ينظر مجلس الأمن الدولي في هذا الأمر على

وجه السرعة في أقرب فرصة مُمكنة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "السلم والأمن في أفريقيا"، وإن مصر لحريصة على أن تُدعى للمشاركة في اجتماع المجلس الذي سيناقش هذا الأمر عملاً بالمادة 27 من النظام الداخلي لمجلس الأمن.

إنه لواجب على مجلس الأمن، والمجتمع الدولي، أن يحثا إثيوبيا على التحلي بالمسئولية وإبرام اتفاق عادل ومتوازن بشأن سد النهضة مع عدم اتخاذ أي تدابير أحادية الجانب فيما يتعلق بالسد، وأن تمتثل التزاماتها القانونية الدولية ومبادئ وقواعد القانون الدولي.

كلمة وزير الخارجية أمام مجلس الأمن الدولي بشأن سد النهضةpdf .

https://youtu.be/EHAFzwszuOw

30/6/2020

ولكن نتيجة المراوغة والتعنت الإثيوبي، فضلاً عن عدم إتاحة الفرص لمناقشة ذلك الميثاق على نحو "ديموقراطي" سواء في مجلس النواب أو في الإعلام وبين القوى السياسية المصرية، أن كانت النتيجة كما بات معروفاً وهي متمثلة في تهديد موارد مصر من مياه النيل بشكل أصبح معه تعبير "العجز أو الفقر المائي"

مؤشراً على حركة الحياة في مصر مع استمرار إثيوبيا في استكمال بناء السد والإعداد لملأ الخزان المكمل للسد دون اعتبار للرؤية المصرية ! !

https://youtu.be/TwKFJnOmMnM

Mar 3, 2020

https://youtu.be/DV16q9emvQg

Jan 10, 2020

خامساً:

وما يزال التعنت الإثيوبي مستمراً![4]

سد النهضة الإثيوبي يولّد المشكلات لمصر

إعداد: أمجد عرار - غرافيك:حسام الحوراني

سد النهضة الذي تبنيه إثيوبيا على نهر النيل سيولّد المشكلات لمصر أكثر مما يولّد الكهرباء لإثيوبيا. ويرى خبراء أن بناء السد سيؤثر بشكل كبير في مصر. يكفي أن نعرف أن المسؤول عن إدارة السد ومتابعة ضغط المياه خلف وأمام السد ليست إثيوبيا، وإنما شركة إسرائيلية. ما هي أبرز التداعيات على مصر.

6000

السد قادر على توليد 6 آلاف ميغاوات في فترة الفيضان الأقصى، ما يعني أنه للحفاظ على عمود المياه باقي الأشهر سيلجأ مشغلو السد للاستقطاع من حصة مصر.

74

تبلغ السعة التخزينية للسد 74 مليار متر مكعب من المياه، وارتفاعه سيبلغ 170 متراً، وطوله نحو 1800 متر، وسيحتوي على 15 وحدة لإنتاج الكهرباء، قدرة كل منها 350 ميغاوات.

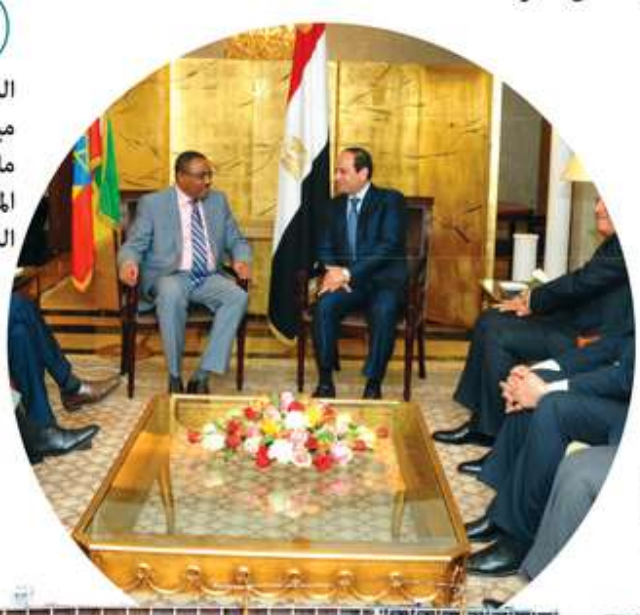

60

إثيوبيا أقامت سوراً من الصخور والأتربة أطلقت عليه «سد السرج» في المنطقة المنخفضة جانب السد بارتفاع 60 متراً.

20

ستقل حصة مصر من 64 مليار متر مكعب، إلى قرابة 20 مليار متر مكعب أو أقل.

10

بالنظر لصعوبة منع إقامة السد، يبدو أن مصر تفاوض على تمديد مدة ملء الخزان ليصل عمود المياه خلف سد النهضة إلى 100 متر في 10 سنوات بدلاً من 5 سنوات، للتقليل من الأضرار.

البيان

[4] جريدة الشروق 17 مايو 2010

1. الشروق | إصرار إثيوبي على مخالفة اتفاق المبادئ: ليس لزاما علينا إبلاغ مصر والسودان قبل ملء سد النهضة

الأحد، 17 مايو 2020

زعم المتحدث بالإنابة باسم الشئون الخارجية في إثيوبيا، أمسالو تيزازو، أن خطة بلاده لبدء ملء سد النهضة في موسم الأمطار المقبل (بحلول شهر يوليو) جزء من عملية البناء المقررة، مضيفًا: "وليس علينا واجب بإبلاغ مصر والسودان" وذلك في تصريحات تعبر عن إصرار إثيوبيا على خرق اتفاق المبادئ الموقع في مارس 2015 بالخرطوم والتفاهمات التالية والخروج على ما توصلت إليه المفاوضات الثلاثية الممتدة

وتابع تيزازو، في تصريحات أوردتها كالة الأنباء الإثيوبية الرسمية: "يجب التوصل إلى اتفاق قبل ملء السد لأنه يتم خلال موسم الأمطار ولا يسبب أي ضرر كبير لدول المصب"

وأضاف: "لا شيء متوقع منا فيما يتعلق بملء السد؛ لأن مصر والسودان يعرفان أن ذلك سيحدث عندما يصل بناء السد إلى مستوى معين وبعد كل شيء يتم بناؤه لملئه"

وزعم أن السودان ومصر يعرفان متى ستتم عملية التعبئة والكمية التي سيتم ملؤه في كل مرحلة خلال المفاوضات، وأضاف أن "العالم بأسره يمكن أن يفهم أن هذا لا ينطوي على أي ضرر لأنه تقني وعلمي".

وقال تيزازو إن مصر قدمت مؤخراً رسالة تعارض موقف إثيوبيا لسد النهضة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مضيفا أن "هذا ليس مفاجئا كالمعتاد ونعتقد أنه لن يحقق أي نتيجة". وأضاف أن "رسالة مصر لا تأخذ في الاعتبار النتائج المثمرة التي سعت من خلال المفاوضات على مر السنين بما في ذلك إعلان المبادئ. وبدلا من ذلك كما يبدو أن من رغبة مصر هو إعادة فرض اتفاقية استعمارية سابقة غير عادلة", وأشار إلى أن الرسالة "تتعارض مع المفاوضات الشاملة للدول المشاطئة ولا تعكس النتائج المكتسبة". وقال المتحدث بالإنابة باسم الخارجية الإثيوبية: "تم إعداد وثيقة تفصيلية ردا على ذلك، والتي شارك فيها بالفعل الخبراء ذوو الصلة بما في ذلك الخبراء القانونيين والدبلوماسيين والخبراء المرتبطين بالمياه. بعد أن أصبح النقاش الشامل الآن هو موقف الحكومة وسيتم تقديمه قريباً إلى رئيس مجلس الأمن". وأضاف أمسالو: "تؤكد إثيوبيا من جديد الاستخدام العادل والمنصف للموارد المشتركة بين جميع دول حوض النيل".

https://youtu.be/pZaXGXGZrJo

May 13, 2020

https://youtu.be/J_QKoWk4TpI

25/5/2018

https://youtu.be/G_8X8tbjqjg

Jan 16, 2018

https://youtu.be/5uEXJL7UBYs

Nov 13, 2018

وفي تطور 22بناريخ مايو 2020

أعربت مصر عن استعدادها الدائم للانخراط في العملية التفاوضية والمشاركة في الاجتماع المُزمع عقده بشأن سد النهضة الإثيوبي .وأكدت وزارة الخارجية المصرية على أهمية أن يكون الاجتماع جادا وبناء، وأن يسهم في التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن وشامل تحفظ مصالح مصر المائية وبنفس القدر يراعي مصالح إثيوبيا والسودان. وجاء ذلك عقب اجتماع ثلاثي بين كل من رئيس الوزراء السوداني ورئيس الوزراء الإثيوبي !

https://youtu.be/WKKzOyfhN78

https://youtu.be/h0W146F4178

24/5/2020

Egypt said it is willing to resume negotiations with Sudan and Ethiopia over the filling of the controversial Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD). The statement came after the agreement on Thursday by Khartoum and Addis Ababa "to resume technical discussions about the filling and operation of the dam."

سادسا:

مزيد من التعنت الإثيوبي

آخر أخبار النعنت الإثيـــــــوبي[5]

الخميس 28 مايو 2020 الساعة 11:30 صباحا

سد النهضة وتصريحات أثيوبية رسمية تكشف عن نيتها بعدم قبول حقوق مصر التاريخية بمياه النيل

ما زالت أثيوبيا تماطل

في مفاوضات سد النهضة، بالرغم من التزام مصر حتى الآن بجميع الالتزامات والاتفاقيات التي تم توقيعها بهذا الشأن، كما أن مصر أظهرت حسن النية في جميع مفاوضاتها، وسط مماطلة واضحة ومحاولات أديس أبابا لفرض الأمر الواقع لحين انتهاء بناء السد والبدء في تخزين المياه الخاصة به والبحيرة الموجودة خلفه، والتي لا شك أنها ستؤثر بشكل سلبي كبير على مصر وأمنها المائي، وبالرغم من وجود اتفاق سابق بإجراء مفاوضات مصرية أثيوبية برعاية أمريكية، وتوقيع مصر عليها، إلا أن أثيوبيا رفضت التوقيع أيضاً لكسب المزيد من الوقت.

سد النهضة الأثيوبي

كما أن هناك اتفاقيات دولية قديمة تؤكد على حق مصر التاريخي في مياه النيل، وتمنع هذه الاتفاقيات قيام أي دولة من دول المنبع بإقامة سدود دون إذن وموافقة دول المصب "مصر والسودان"، وتم عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات والاتفاقات بين مصر وأثيوبيا، وذلك منذ توقيع اتفاقية المبادئ في مارس 2015، ولكن أثيوبيا تماطل في المفاوضات حتى الآن.

[5] https://misr5.com/1269706/%d8%b3%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%87%d8%b6%d8%a9-2/

سد النهضة وتصريحات أثيوبية رسمية تكشف عن نيتها

بعدم قبول حقوق مصر التاريخية بمياه النيل

وبعد تغريدة اليوم على الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الأثيوبية، كشفت أديس أبابا عن نيتها حول سد النهضة ومياه النيل والحقوق التاريخية لمصر، في هذا الأمر، وجاءت هذه التصريحات من وزيران بأثيوبيا، واللذان أكدا رفضهم للحقوق التاريخية لمصر في ماء النيل.

سد النهضة وحقوق مصر التاريخية بمياه النيل

وخلال كلمة لـ سيليشي بيكيلي وزير المياه والطاقة الأثيوبي أمام جميع ممثلي رجال الدين والأحزاب السياسية في بلادهم، قال إن المحادثات الثلاثية الدائرة بشأن السد جاء فيها ميول مصر واستدعائها لما أطلقوا عليه الحقوق التاريخية، مشيراً وبشكل صريح أن أثيوبيا لا يمكن أن تقبل مثل هذه الأشياء وكذلك الأمر بالنسبة إلى دول نهر النيل، وقال وزير خارجية أديس أبابا أن بلاده سوف تستخدم الموارد المائية لديها

بشكل عادل، وفق اتفاق المبادئ الذي تم توقيعه، والذي يقضي بعدم التسبب في ضرر كبير للدول الأخرى.
والأيام القادمة سوف تكشف نية أثيوبيا الحقيقية حيال سد النهضة وحصة مصر المائية، الأمر الذي لا يمكن أن تفرط فيه مصر.

❌ لأول مرة إثيوبيا تكشف نواياها . . لن نقبل بالحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل[6]

14 ساعة مضت أخبار مصر الان [الخميس 28 مايو 2020]

لأول مرة، كشف وزيران إثيوبيان نوايا بلدهما الحقيقية حيال أزمة سد النهضة، وأكدا رفض أديس أبابا لحقوق مصر التاريخية في نهر النيل، بحسب ما نشرت الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية الإثيوبية على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك."
وفي كلمة أمام ممثلي الأحزاب السياسية ورجال الدين في إثيوبيا حول تطورات المفاوضات والوضع الحالي، قال وزير المياه والري والطاقة سيليشي بيكيلي إن المحادثات الثلاثية بشأن سد النهضة "شابتها ميول مصر لاستدعاء والتأكيد على ما يسمى بـ(الحقوق التاريخية) في المياه التي لا يمكن قبولها من قبل إثيوبيا أو دول نهر النيل."
وأضاف وزير الخارجية الإثيوبي جيدو أندارجاشيو، أن موقف بلاده ثابت من استخدام مواردها المائية بشكل منصف ومعقول بما يتماشى مع المبادئ المُتفق عليها بالتعاون، و"بعدم التسبب في أي ضرر كبير."

[6] https://www.misr-alan.com/7260200

وشددت مصر خلال جولات التفاوض مع إثيوبيا على ضرورة الحفاظ على حقها التاريخي في مياه النيل، المنصوص عليه في اتفاقات دولية أبرزها اتفاقية نوفمبر 1959 والتي حددت حصة مصر من مياه النيل بـ 55.5 مليار متر مكعب سنويا.

هذا الخبر منقول من: مصراوي

بدون تعليق !

https://youtu.be/vNM5SrYpQ8Q

13/7/2020

سابعاً:

تطورات قضية سد الهضبة في 2021 !

3 يناير 2021

استأنفت مصر والسودان وإثيوبيا، مفاوضات سد النهضة التي دعت إليها جنوب أفريقيا التي تترأس الاتحاد الأفريقي حاليًا بعد توقف لشهر كامل، بدون إحراز أي تقدم ، وناقشت الاجتماعات المقترحات السودانية بمنح دور أكبر للاتحاد الإفريقي عبر خبرائه للوصول لاتفاق قانوني ملزم للسودان ومصر وإثيوبيا، والنظر في المسودة التفاهمية التي أعدها خبراء الاتحاد الإفريقي للوصول لاتفاق مرض للأطراف الثلاثة، أكدت مصر خلال الاجتماع على ضرورة التوصل في أقرب فرصة ممكنة إلى اتفاق على سد النهضة، وقبل بداية المرحلة الثانية من ملء خزان السد، وبما يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث ويؤمن في الوقت ذاته حقوق مصر ومصالحها المائية، وقد خلُص الاجتماع إلى التوافق على عقد جولة مفاوضات بين الدول الثلاث تمتد لمدة أسبوع بهدف التباحث حول الجوانب الموضوعية والنقاط الخلافية في اتفاق سد النهضة على أن يتم في نهاية هذا الأسبوع عقد اجتماع سداسي وزاري آخر برئاسة جنوب أفريقيا للنظر في مخرجات جولة المفاوضات الثلاثية.

5 يناير 2021

وزير الخزانة الأمريكي "منوشن "يشيد بموضوعية وإيجابية مصر خلال مفاوضات "السد الإثيوبي" خلال استقبال الرئيس السيسي له

10 يناير 2021

عقد الاجتماع السداسي لوزراء الخارجية والمياه في مصر والسودان وإثيوبيا وقد أخفق الاجتماع في تحقيق أي تقدم بسبب خلافات حول كيفية استئناف المفاوضات والجوانب الإجرائية ذات الصلة بإدارة العملية التفاوضية، حيث تمسك السودان بضرورة تكليف الخبراء المُعينين من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي بطرح حلول للقضايا الخلافية وبلورة اتفاق سد النهضة، وهو الطرح الذي تحفظت عليه كل من مصر وإثيوبيا وذلك تأكيداً على ملكية الدول الثلاث للعملية التفاوضية وللحفاظ على

حقها في صياغة نصوص وأحكام اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة، خاصةً وأن خبراء الاتحاد الأفريقي ليسوا من المتخصصين في المجالات الفنية والهندسية ذات الصلة بإدارة الموارد المائية وتشغيل السدود .

2فبراير 2021

تم عقد مباحثات ثنائية عقبها مؤتمر صحفي مشترك بين الرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس الكونغو الديمقراطية فليكس تشيسيكي، وأكد الرئيس السيسي على أن نهر النيل مصدر للتعاون والتنمية، وتم استعراض التطورات الخاصة بسد النهضة، بهدف التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم. وقال رئيس الكونغو الديمقراطية، فليكس تشيسيكي ، أنه أحاط الرئيس عبد الفتاح السيسي علمًا باستقباله مؤخرًا في كينشاسا لرئيسة إثيوبيا ووزيري الخارجية والري السودانيين، كل على حدة، حيث تبادل معهم موضوع المياه وسد النهضة، وشدد على موقفه وهو الالتزام التام بالتزامن مع توليه رئاسة الاتحاد الأفريقي، ببحث الأمر حتى لا تشهد (هذه الدول الشقيقة) تصاعدًا في التوتر، مشيرًا إلى أنه متفائل بالوصول إلى حل يسمح للدول الثلاث بالاستمرار في التعايش السلمي والاستغلال المشترك لمياه النيل.

24 فبراير 2021

استقبل وزير الخارجية سامح شكري، البروفيسور "ألفونس نتومبا" منسق خلية العمل المعنية برئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالية للاتحاد الأفريقي في إطار التعرف على آخر التطورات الخاصة بملف سد النهضة وأبعاده المختلفة، بحث شكري مع الوفد الكونغولي المقترح الذي كان قد تقدم به السودان، والذي تؤيده مصر، لتطوير آلية مفاوضات سد النهضة من خلال تكوين رباعية دولية تشمل بجانب الاتحاد الأفريقي كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للتوسط في المفاوضات تحت رعاية وإشراف الرئيس "فيليكس تشيسيكي"، وذلك لدفع المسار

التفاوضي ولمعاونة الدول الثلاث للتوصل للاتفاق المنشود في أقرب فرصة ممكنة.

2 مارس 2021

نشرت الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية بيانًا مشتركًا صادرا عن زيارة وزيرة الخارجية السودانية لمصر، الدكتورة مريم الصادق المهدي، حيث أكد البلدان أهمية التوصل لاتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة يُحقق مصالح الدول الثلاث ويحفظ الحقوق المائية لمصر والسودان، كما أكدا أن لديهما إرادة سياسية ورغبة جادة لتحقيق هذا الهدف في أقرب فرصة ممكنة، كما طالبا إثيوبيا بإبداء حسن النية والانخراط في عملية تفاوضية فعّالة من أجل التوصل لهذا الاتفاق.

وأعرب الوزيران عن القلق إزاء تعثر المفاوضات التي تمت برعاية الاتحاد الأفريقي، كما شددا على أن قيام إثيوبيا بتنفيذ المرحلة الثانية من ملء سد النهضة بشكل أحادي سيشكل تهديداً مباشراً للأمن المائي لمصر والسودان، وخاصة فيما يتصل بتشغيل السدود السودانية ويهدد حياة 20 مليون مواطن سوداني، كما أكدا على أن هذا الإجراء سيعد خرقاً مادياً لاتفاق إعلان المبادئ المبرم بين الدول الثلاث في الخرطوم بتاريخ 23 مارس 2015 .وأكد الوزيران كذلك على تمسك البلدان بالمقترح الذي تقدمت به جمهورية السودان ودعمته جهورية مصر العربية حول تطوير آلية التفاوض التي يرعاها الاتحاد الإفريقي من خلال تشكيل رباعية دولية تقودها وتسييرها جمهورية الكونجو الديمقراطية بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي وتشمل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للتوسط في المفاوضات، حيث دعا البلدان هذه الأطراف الأربعة لتبني هذا المقترح والإعلان عن قبولها له وإطلاق هذه المفاوضات في أقرب فرصة ممكنة.

3 مارس 2021

جدد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، التزام الجامعة الثابت بالحفاظ على الحقوق المائية لكل من مصر والسودان فيما يتصل بملف سد النهضة

ومساندتها للجهد المبذول للتوصل إلى اتفاق عادل وقانوني وملزم حول هذه القضية يراعي مصالح كافة الأطراف وذلك خلال لقائه مريم الصادق المهدي وزيرة خارجية السودان.

18 مارس 2021

تعقيباً على تصريحات وزيري الخارجية والري الإثيوبيين خلال المؤتمر الذي عُقد في أديس أبابا في 17 مارس 2021 بمناسبة مرور 10 سنوات على تدشين سد النهضة الإثيوبي، قال السفير أحمد حافظ المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن هذه التصريحات، والتي أكدت على اعتزام إثيوبيا استكمال ملء سد النهضة حتى لو لم يتم التوصل لاتفاق على قواعد ملء وتشغيل السد، تكشف مجدداً عن نية إثيوبيا ورغبتها في فرض الأمر الواقع على دولتي المصب، وهو أمر ترفضه مصر لما يمثله من تهديد لمصالح الشعبين المصري والسوداني ولتأثير مثل هذه الإجراءات الأحادية على الأمن والاستقرار في المنطقة . وأضاف المتحدث الرسمي أنه من المؤسف أن المسئولين الإثيوبيين يستخدمون لغة السيادة في أحاديثهم عن استغلال موارد نهر عابر للحدود، فالأنهار الدولية هي ملكية مشتركة للدول المُشاطئة لها ولا يجوز بسط السيادة عليها أو السعي لاحتكارها، بل يتعين أن توظف هذه الموارد الطبيعية لخدمة شعوب الدول التي تتقاسمها على أساس قواعد القانون الدولي وأهمها مبادئ التعاون والإنصاف وعدم الإضرار .كما أشار المتحدث الرسمي إلى أن هذه التصريحات الإثيوبية قد صدرت في الوقت الذي تبذل فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة، والتي تولت رئاسة الاتحاد الأفريقي، مجهودات مقدرة لإعادة إطلاق مسار المفاوضات والتوصل لاتفاق قبل موسم الفيضان المقبل، وهو ما يعكس غياب الإرادة السياسية لدى الجانب الإثيوبي للتفاوض من أجل التوصل لتسوية لأزمة سد النهضة، مضيفاً أن مصر والسودان قد اكدتا على أهمية الانخراط النشط للمجتمع الدولي في مفاوضات تقودها وتُسَيرُها جمهورية الكونغو

الديمقراطية من خلال رباعية دولية تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وذلك لضمان فاعلية العملية التفاوضية ولدفع الدول الثلاث ومعاونتها على التوصل لاتفاق على سد النهضة خلال الأشهر المقبلة .

30 مارس 2021

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن أحدًا لا يستطيع أن يحصل على قطرة مياه واحدة من حق مصر في مياه النيل. وشدد السيسي، خلال مؤتمر صحفي عالمي بمقر الهيئة بمحافظة الإسماعيلية عقد على هامش زيارته هيئة قناة السويس، على أن مصر لا تهدد أحدًا على الإطلاق، ودائمًا ما تكون تصريحاتها رشيدة وصبورة، ولكن لن يستطيع أحد أن يمنع حق مصر في مياه النيل، لأن ذلك سيخلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة لا يتخيلها أحد .

https://youtu.be/9ajB__V5wgs

30/3/2021

وقال السيسي "مياه مصر لا مساس بها، والمساس بها خط أحمر، ورد فعلنا في حال المساس بها أمر سيؤثر على استقرار المنطقة"، وأضاف أن الأعمال العدائية قبيحة ولها تأثيرات كبيرة تمتد لسنوات طويلة لا تنساها الشعوب، مبينًا أن مصر بدأت معركة التفاوض، وكل ما تطالب به ضمن القوانين ولمعايير الدولية المعمول بها في قضايا المياه العابرة

للحدود . وأشار إلى أنه من المنتظر أن تبدأ خلال الأسابيع القليلة المقبلة جولة أخرى من المفاوضات، ونتمنى أن تتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة .

https://youtu.be/L4rFMEi9btA

7/4/2021

https://www.facebook.com/watch/?v=208327130265830

ثامناً:

تضامن عربي مع مصر والسودان بشأن أمنهما المائي !

31 مارس 2021

أعربت عدد من الدول العربية الشقيقة عن تضامنها مع كل من مصر والسودان فيما يتعلق بقضية "السد الإثيوبي"، مؤكدة أن أمنهما المائي جزء من الأمن القومي العربي ومشددة على أهمية الوصول إلى حل يحفظ حقوق البلدين في نهر النيل . فقد، أعرب البرلمان العربي عن تضامنه وتأييده التام لجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان في ضمان حقوقهما المشروعة في حصتهما من مياه نهر النيل، ومساندته لأي مساعٍ تسهم في حل هذه الأزمة من خلال التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، وعلى نحو يراعي مصالح كل الأطراف ويحفظ الحقوق المائية والاقتصادية لدول مصب نهر النيل وفق القوانين الدولية، مشدداً على أن مصر والسودان ركيزة أساسية في الحفاظ على الأمن القومي العربي، وأن أمنهما المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ككل .

وأكد البرلمان العربي على رفضه القاطع لأي إجراءات أحادية من جانب إثيوبيا ويطالبها بالابتعاد عن سياسة فرض الأمر الواقع، التي قد تؤدي إلى تصعيد الأزمة وزيادة أسباب التوتر في المنطقة، في الوقت الذي توجد فيه الكثير من الحلول الإيجابية الجماعية التي من شأنها أن تجنب المنطقة أي مسارات قد تؤثر على أمنها واستقرارها .

من جانبها، أكدت المملكة العربية السعودية دعمها ومساندتها لجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، وتؤكد أن أمنهما المائي جزء لا يتجزأ من الأمن العربي، كما تؤكد دعمها ومساندتها لأي مساعٍ تسهم في إنهاء ملف سد النهضة وتراعي مصالح كل الأطراف . كما شددت على ضرورة استمرار المفاوضات بحسن نية للوصول إلى اتفاق عادل وملزم بخصوص سد النهضة في أقرب وقت ممكن، وفق القوانين والمعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن، بما يحافظ على حقوق دول حوض النيل كافة في مياهه، ويخدم مصالحها وشعوبها معا.

بدورها، أكدت دولة الإمارات في بيان صادر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي على اهتمامها البالغ وحرصها الشديد على استمرار الحوار الدبلوماسي البناء والمفاوضات المثمرة لتجاوز أية خلافات حول سد النهضة بين الدول الثلاث، مصر وأثيوبيا والسودان، وأهمية العمل من خلال القوانين والمعايير الدولية المرعية للوصول إلى حل يقبله الجميع ويؤمن حقوق الدول الثلاث وأمنها المائي، وبما يحقق لها الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، ويضمن ازدهار وتعاون جميع دول المنطقة .

وأعربت وزارة الخارجية الكويتية عن تضامن البلاد مع مصر والسودان في جهودهما الحثيثة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومساعيهما لحل أزمة ملء وتشغيل سد النهضة بما يحفظ لدول مصب نهر النيل حقوقهم المائية والاقتصادية وفق القوانين الدولية، وربما يمكن هذه الدول من تحقيق طموحاتهم في التنمية . وشددت الوزارة على أن أمن مصر والسودان المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، مؤكدة دعم دولة الكويت للمساعي الرامية إلى إنهاء ملف سد النهضة، بما يراعى مصالح الأطراف كافة .

بينما أعربت مملكة البحرين عن تضامنها مع مصر في الحفاظ على أمنها القومي وأمنها المائي، وحماية مصالح شعبها وحقه المشروع في الحياة، وجهودها المخلصة لتحقيق السلم والاستقرار الإقليمي، معربة عن دعم المملكة للجهود المبذولة لحل أزمة ملء وتشغيل سد النهضة بما يحفظ الحقوق المائية والاقتصادية لدول مصب نهر النيل وفق القوانين الدولية، وبما يتيح لدول حوض النيل جميعها تحقيق طموحاتها للتنمية والنماء الاقتصادي، حفاظًا على الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة .

وأكد الأردن أن أمن مصر المائي هو جزء من الأمن القومي العربي وأن الأردن يقف بالمطلق مع مصر في حماية حقوقها . وشدد أيمن الصفدي وزير الخارجية الأردني، خلال اتصالا هاتفيا مع وزير الخارجية سامح شكري، على أهمية التوصل لحل تفاوضي لقضية سد النهضة يحفظ حقوق مصر والسودان وجميع الأطراف. وأكد

ضرورة عدم اتخاذ أي خطوات لا تراعي حقوق جميع الأطراف في مياه النيل، وعدم ملء السد خارج اتفاق عادل على أساس القانون الدولي . وأكد الصفدي أن الجهود التي تبذلها مصر للتوصل لاتفاق تفاوضي حول قضية سد النهضة يعكس حرصها على تحقيق العدالة في توزيع مياه النيل بما يحول دون التوتر ويكرس التعاون .

فيما أعربت وزارة الخارجية العمانية عن تضامن السلطنة مع جمهورية مصر العربية وتأييدها في جهودها لحل الخلاف حول سد النهضة عبر الحوار والتفاوض وبما يحقق الاستقرار للمنطقة ويحفظ مصالح جميع الأطراف .

يأتي ذلك بعد يوم واحد من تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، أمس خلال زيارة هيئة قناة السويس، بأن استقرار المنطقة بأسرها سيتأثر برد فعل مصر، في حالة المساس بحصتها من المياه بسبب سد النهضة الذي تبنيه إثيوبيا على نهر النيل .

https://youtu.be/NtTj99XK9Vk

تاسعاً:

انطلاق جولة جديدة من المفاوضات؟

2 ابريل 2021

توجّه وزير الخارجية سامح شكري إلى العاصمة الكونغولية كينشاسا للمشاركة في جولة من المفاوضات حول سد النهضة، وذلك بناء على الدعوة التي وجهتها جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي وبمشاركة وزراء الخارجية والري لكل من مصر والسودان وإثيوبيا . ويأتي حرص مصر على تلبية هذه الدعوة انطلاقاً من موقفها الداعي إلى إطلاق عملية تفاوضية جادة وفعالة، تسفر عن التوصل إلى اتفاق قانوني مُلزم حول ملء وتشغيل سد النهضة على نحو يراعي مصالح الدول الثلاث.

https://youtu.be/bCMf92a5Slo

4/4/2021

6 ابريل 2021

أعلن السفير أحمد حافظ المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن جولة المفاوضات التي عقدت في كينشاسا حول سد النهضة الإثيوبي خلال يومي 4 و 5 إبريل 2021 لم تحقق تقدما ولم تفض إلى اتفاق حول إعادة إطلاق المفاوضات، حيث رفضت إثيوبيا المقترح الذي قدمه السودان وأيدته مصر بتشكيل رباعية دولية تقودها جمهورية الكونجو الديمقراطية التي ترأس الاتحاد الإفريقي للتوسط بين الدول الثلاث، ورفضت إثيوبيا كذلك خلال الاجتماع كافة المقترحات والبدائل الأخرى

التي طرحتها مصر وأيدتها السودان من أجل تطوير العملية التفاوضية لتمكين الدول والأطراف المشاركة في المفاوضات كمراقبين من الانخراط بنشاط في المباحثات والمشاركة في تسيير المفاوضات وطرح حلول للقضايا الفنية والقانونية الخلافية .

https://youtu.be/UuMEi36qBVc

6/4/2021

كما رفضت إثيوبيا مقترحاً مصرياً تم تقديمه خلال الجلسة الختامية للاجتماع الوزاري ودعمته السودان بهدف استئناف المفاوضات بقيادة الرئيس الكونغولي وبمشاركة المراقبين وفق الآلية التفاوضية القائمة، وهو ما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك قدر المرونة والمسئولية التي تحلت بها كل من مصر والسودان، ويؤكد على رغبتهما الجادة في التوصل إلى اتفاق حول سد النهضة، إلا أن إثيوبيا رفضت هذا الطرح مما أدى إلى فشل الاجتماع في التوصل لتوافق حول إعادة إطلاق المفاوضات . وذكر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن هذا الموقف يكشف مجدداً عن غياب الإرادة السياسية لدى إثيوبيا للتفاوض بحسن نية وسعيها للمماطلة والتسويف من

خلال الاكتفاء بآلية تفاوضية شكلية وغير مجدية، وهو نهج مؤسف يعيه المفاوض المصري جيداً ولا ينطلي عليه .

6 ابريل 2021

أكد وزير الخارجية سامح شكري أن إثيوبيا رفضت كل الأطروحات المرنة التي تقدمت بها مصر وأيدتها السودان لاستئناف المفاوضات، ووصل الأمر إلى التنصل من أن يتم استئناف المفاوضات لتحقيق اتفاق قانوني ملزم لملء وتشغيل سد النهضة وهي الولاية الممنوحة من رؤساء دول وحكومات مكتب الاتحاد الأفريقي خلال اجتماعاتهم عندما أطلقت المسار الأفريقي لرعاية المفاوضات وكان الغرض هو التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم حول الملء والشغيل لسد النهضة خلال هذه الجولة، واصفًا الموقف الإثيوبي بالمتعنت، وأكد شكري خلال مداخلة على قناة "أكسترا نيوز" أن هذا تطور في غاية الخطورة لأنه يؤكد بشكل واضح عدم وجود إرادة سياسية وأن الهدف الإثيوبي هو استمرار المماطلة حتى يفرض الأمر الواقع على كل من دولتي المصب، وهناك الآن وضوح للمجتمع الدولي لماهية السياسة الإثيوبية، وعلى المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته لتجنب الانزلاق إلى أوضاع تؤدي إلى توتر ومزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي كما تفضل السيد الرئيس بالإشارة إلى ذلك مؤخرًا، وأوضح شكري أنه في هذه المرحلة ستكون مصر في تنسيق كامل للموقف مع السودان في إطار التوجه على المؤسسات الدولية، وعلاقات مصر والسودان بالأطراف الدولية المؤثرة لاطلاعها على هذه التطورات وضرورة تحميلها بمسؤوليتها بما في ذلك المنظمات الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، فكل هذه الأطر متاحة ولابد ان تكون مضطلعة وفاعلة في هذه القضية منعًا لأي انزلاق نحو توتر أو تأثيرات سلبية على دول المنطقة .

10 ابريل 2021

أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد المائية والري المهندس محمد غانم أن مصر رفضت مقترحا إثيوبيا يدعو لتشكيل آلية لتبادل البيانات حول إجراءات تنفيذ المرحلة الثانية من ملء سد النهضة التي أعلنت إثيوبيا عن أنها تنوي تنفيذها خلال موسم الأمطار المقبل في صيف 2021 . وقال غانم – في تصريح له إن هذا المقترح جاء في خطاب تلقاه الدكتور محمد عبد العاطي وزير الموارد المائية والري من نظيره الإثيوبي، وتضمن العديد من المغالطات والادعاءات التي لا تعكس حقيقة مسار المفاوضات على مدار السنوات الماضية، وأضاف المتحدث أن هذا المقترح الإثيوبي يخالف مقررات القمم الإفريقية التي عقدت حول ملف سد النهضة، والتي أكدت ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم حول ملء وتشغيل سد النهضة، وأشار إلى أن هذا المقترح الإثيوبي لا يعدو كونه محاولة مكشوفة لاستخلاص إقرار مصري على المرحلة الثانية من الملء التي تنوي إثيوبيا تنفيذها خلال صيف 2021 حتى لو لم تصل الدول الثلاث لاتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة، ومشددا على أن مصر ترفض أي إجراءات أحادية تتخذها إثيوبيا ولن تقبل بالتوصل لتفاهمات أو صيغ توفر غطاء سياسيا وفنيا للمساعي الإثيوبية لفرض الأمر الواقع على دولتي المصب، واختتم المتحدث الرسمي لوزارة الري تصريحاته بالتأكيد على أن مصر متمسكة بضرورة التوصل لاتفاق متكامل حول ملء وتشغيل سد النهضة، تنفيذا لأحكام اتفاق إعلان المبادئ المبرم في عام 2015.. موضحا أن مصر تحلت على مدار عقد كامل من المفاوضات بالمسئولية وأبدت قدرا كبيرا من المرونة من أجل التوصل لاتفاق على سد النهضة يراعي مصالح وحقوق الدول الثلاث، وأنه أصبح الآن على إثيوبيا أن تتخلى عن تعنتها وتبدي الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى الاتفاق المنشود .

عاشراً:

تقارير عن تطورات قضية سد النهضة !

1. سد النهضة.. شكري ينفي نية مصر الانسحاب من اتفاق المبادئ الموقع عام 2015[7]

الأحد، 11 أبريل 2021

نفى سامح شكري وزير الخارجية، نية مصر الانسحاب من اتفاق المبادئ الموقع عام 2015 مع السودان وإثيوبيا بشأن سد النهضة. وقال خلال مداخلة هاتفية لبرنامج «حديث القاهرة» المذاع عبر فضائية «القاهرة والناس»، مساء الأحد، إن مصر لا تنسحب من أي اتفاقيات أبرمتها بإرادتها الحرة ولا تعقد اتفاقيات إلا إذا كانت في صالحها، موضحًا أن الاتفاقية بها ما ينص على ما يتم إجرائه في حالة عدم الامتثال لالتزاماتها، والتي نفذتها مصر بالكامل. ولفت إلى أن الدولة دائمًا لديها سناريوهات تتعامل مع الأمور وفقًا لتطورها، إضافة إلى أن كل العناصر المتاحة بالدولة مسخرة لخدمة مصلحة الشعب المصري، ذاكرًا أن مرحلة اللجوء إلى الدول الشريكة تتم في إطار خطة موضوعة مسبقًا ويتم تنفيذها وفقًا لجدول زمني محدد. وأفاد بأن خطة اللجوء إلى المجتمع الدولي تتم بشكل متدرج يبدأ بالخطوات الدبلوماسية والسياسية وتدخل أطراف لها تأثير على المشهد وتنتهي بالإرادة والعزيمة لدى الدولة المتأثرة ذات الحق والتي من حقها أن تتخذ الإجراء الذي تراه مناسبًا.

2. تصريحات وزير الري والموارد المائية

https://youtu.be/t4pkTjVWe5Q

11/4/2021

[7] http://nabdapp.com/t/86454650

3. خبير مائي يتساءل هل أثيوبيا جاهزة للملأ الثاني للخزان؟

https://youtu.be/z4tL4lSRqbc

10/4/2021

4. خبير مائي يحذر: سد النهضة معرض للانهيار بسبب وجود فوالق وأخاديد وجبال بركانية[8]

https://youtu.be/etteK5tYCDk

23/3/2021

[8] http://nabdapp.com/t/86454492

قال عباس شراقي، أستاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة، إن فتح بوابات السد الإثيوبي يتسبب في فيضانات بالسودان.

وأضاف عباس شراقي، خلال برنامج «على مسئوليتي» الذي يقدمه الإعلامي أحمد موسى على قناة «صدى البلد»، أن هناك مجموعة من السدود التي أقيمت في القارة السمراء خلال السنوات الماضية، وتعرضت للانهيار بسبب المخاطر الطبيعية، مؤكدًا أن الشركة المنفذة لسد النهضة الإثيوبي سبق وأن أقامت عددًا من السدود تعرضت للانهيار.

وأوضح شراقي، أن إثيوبيا تمتلك أكبر فالق يمتد حتى تركيا، هذا الفالق تسبب في انتصاف إثيوبيا نصفين، ولهذا فالأرض منخفضة جدا، وهناك براكين نشطة، لافتا إلى أنها أكثر المناطق تعرضا للزلازل في إفريقيا، لهذا فإن سد النهضة معرض للانهيار بسبب وجود فوالق وأخاديد وجبال بركانية تسقط عليها الأمطار بغزارة في فترة زمنية قصيرة، علاوة على وجود الزلازل.

وأفاد شراقي أن إثيوبيا أقامت سدًا دون دراسات هندسية شاملة وكاملة، مؤكدا أنه حال انهيار السد، فإن إثيوبيا لن تخسر سوى المال التي أنفقته فقط، لكنه سيؤثر على البلاد المحيطة بها، وخاصة السودان.

وأكد أنه لا يوجد ضمان لبقاء السد الإثيوبي لفترات طويلة بسبب الطبيعة، مشددا: «الطبيعة أقوى منا».

كما قارن شراقي بين المنطقة التي بنى عليها السد العالي، بنظيرتها التي أقيمت عليه في إثيوبيا، موضحا أن مصر لا يوجد بها فوالق أو جبال بركانية، وغير مهددة بالزلازل.

وشدد: «فتح بوابات السد الإثيوبي يتسبب في فيضانات بالسودان، ويمكن أن نواجه الطبيعة بقوتها في الهضبة الإثيوبية، والشعب الإثيوبي لن يستفيد من هذا السد لأنه يعيش فوق الجبال، وبعيدا عن مستوى السد بألفي متر، كما أن إثيوبيا ليس لديها

شبكة للكهرباء الداخلية، لكنه يهدف لبيعها فقط، وحديث إثيوبيا الدائم عن استفادة شعبها، جراء إقامة السد لكسب تعاطف العالم فقط».

5. وزير الخارجية: مصر ستتعامل مع أي تحرك غير مسئول من إثيوبيا لحماية أمنها المائي[9]

https://youtu.be/c8Hlb55_Ttg

11/4/2021

أكد السفير سامح شكري، وزير الخارجية، أن المفاوضات مع إثيوبيا بخصوص سد النهضة مستمرة منذ 10 سنوات، ولابد من الوصول لحل عادل لتحقيق مصالح الجميع ومن أجل استقرار المنطقة. وأضاف "شكري"، خلال مداخلة هاتفية ببرنامج "حديث القاهرة"، مع الإعلامي خيري رمضان، والإعلامية كريمة عوض، عبر شاشة "القاهرة والناس"، أن الوصول إلى اتفاق مع إثيوبيا بخصوص ملء سد النهضة حتى هذه اللحظة ليس أمرًا صعبًا، حيث إن كل طرف يعلم جيدًا كيف يحقق مصالحه المائية.

[9] http://nabdapp.com/t/86454717

وتابع: "على إثيوبيا أن تتخذ قرارا إراديا بالتفاوض والاتفاق الثلاثي في ملء السد، حتى تتجنب الضرر بدولتي المصب، ومصر ستتخذ إجراءات كفيلة لحماية الأمن المائي والتعامل مع أي تحرك غير مسئول من إثيوبيا"

شكري: نتعامل مع ملف سد النهضة وفقًا لتطوره ولدينا القدرة للتصدي بكل عزيمة

أكد وزير الخارجية سامح شكري، أن مؤسسات الدولة لديها خططًا للتعامل مع كافة السيناريوهات المحتملة بشأن سد النهضة، موضحًا أن مصر تتعامل مع الأمور وفقًا لتطورها، وأن البلاد لديها القدرة للتصدي بكل عزيمة. وتابع شكري، خلال مداخلة هاتفية ببرنامج "حديث القاهرة"، على فضائية "القاهرة والناس" أن مراحل التحرك المصري لحل أزمة سد النهضة، تتم وفقًا لجدول زمني محدد، وبدأت مع الدول الشريكة والمنظمات الدولية، مشددًا على أنه حال حدوث ضرر على مصر بالانتقاص من حقوقها المائية فإنه يعتبر عمل عدائي، وأن هناك أسلوبًا في القانون الدولي للتصدي له وأوضح أن هذا الأسلوب يبدأ من خلال المفاوضات بالإجراءات الدبلوماسية والسياسية، وتدخل أطراف لها تأثير على المشهد، وتنتهي بالإرادة والعزيمة للدولة المتأثرة ذات الحق، حيث تتخذ الإجراء الذي تراه مناسباً.

6. ماذا قصد الرئيس السيسي بالخط الأحمر لإثيوبيا ؟ وزير الخارجية يُجيب[10]

الإثنين، 12 أبريل 2021

قال وزير الخارجية سامح شكري، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي كان واضحًا بشأن الخط الأحمر لإثيوبيا إذا شرعت في عملية الملء الثانية، موضحًا أن الرئيس كان يتحدث في إطار الاهتمام بحماية الأمن المائي المصري، حال حدوث الضرر في حصة مصر من المياه. وتابع شكري مداخلة هاتفية ببرنامج "حديث القاهرة"، على فضائية "القاهرة والناس" مساء الأحد، أنه حال لم تتعرض حصة مصر من المياه للخطر جراء

[10] http://nabdapp.com/t/86455526

الملء الثاني، فإنه أمرًا محمودًا، لكنه لا يمنع أن إثيوبيا تستمر في التعنت وتتخذ خطوات أحادية، ولا تمتثل للقوانين الدولية والأعراف بين الدول. وأشار إلى أن مصر متضامنة مع السودان وتعمل معها ويحاولان أن يتم الملء الثاني عبر التفاوض مع إثيوبيا، مؤكدًا أن التوصل لاتفاق ليس بالأمر الصعب حيث إن كل طرف يعلم جيدًا كيف يحقق مصالحه المائية. وأشار إلى أنه إذا ألحق الملء الثاني لسد النهضة ضررًا بدولتي المصب فستتخذ مصر الإجراءات الكفيلة لحماية أمنها القومي والمائي.

7. وزير الخارجية: إثيوبيا لم تلتزم بإعلان المبادئ في 2015[11]

الإثنين، 12 أبريل 2021

أكد السفير سامح شكري، وزير الخارجية، أن إثيوبيا لم تحترم الالتزام بإعلان المبادئ في 2015، حيث إن اتفاقية المبادئ تضع اطارًا قانونيًا وملزما لمسألة ملء وتشغيل سد النهضة. وأضاف "شكري"، خلال مداخلة هاتفية ببرنامج "حديث القاهرة"، مع الإعلامي خيري رمضان، والإعلامية كريمة عوض، عبر شاشة "القاهرة والناس"، أن مؤسسات الدولة لديها كل السيناريوهات بخصوص سد النهضة وكل عناصر الدولة المصرية مسخرة لخدمة مصلحة الشعب المصري. وتابع: "الحكومة المصرية لديها القدرة في التصدي لأي محاولة المساس بمصلحة الشعب المصري".

8. وزير الخارجية: نتوقع من روسيا دورًا إيجابيًا في حل أزمة سد النهضة[12]

قال وزير الخارجية سامح شكري اليوم الأحد، إن القاهرة تتوقع أن تلعب روسيا دورا إيجابيا في تسوية أزمة سد النهضة مع إثيوبيا.

وخلال مقابلة أجرتها معه وكالة «تاس» الروسية عشية زيارة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إلى القاهرة غدا الاثنين، أكد شكري أنه سيبحث معه موضوع سد النهضة، والدور الذي يمكن لموسكو أن تلعبه من خلال عضويتها في مجلس الأمن

[11] http://nabdapp.com/t/86455413

[12] http://nabdapp.com/t/86455361

الدولي وفي إطار الجهود الدولية المبذولة لحل الأزمة والتوصل إلى اتفاق ملزم بشأن ملء وتشغيل السد، بحسب ما نقلته قناة «روسيا اليوم».

وأشار إلى أن المفاوضات حول سد النهضة لم تستأنف بسبب تعنت الجانب الإثيوبي.

اضغط على الصورة لفتح كل ملف

خبير مائي: آبي أحمد يستخدم سد النهضة كورقة سياسية في الانتخابات

خبير مائي يحذر: سد النهضة معرض للانهيار بسبب وجود فوالق وأخاديد وجبال بركانية

https://youtu.be/zAWtN4apR_E

يصل سيرجي لافروف إلى القاهرة غدا الاثنين، أكد شكري أنه سيبحث معه موضوع سد النهضة، والدور الذي يمكن لموسكو أن تلعبه من خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي وفي إطار الجهود الدولية المبذولة لحل الأزمة والتوصل إلى اتفاق ملزم

بشأن ملء وتشغيل السد، بحسب ما نقلته قناة «روسيا اليوم". وأشار إلى أن المفاوضات حول سد النهضة لم تستأنف بسبب تعنت الجانب الإثيوبي.

9. مستشار الأهرام للدراسات الاستراتيجية: إدارة "بايدن" لا تتعامل بجدية مع ملف سد النهضة[13]

الأحد، 11 أبريل 2021

قال هاني رسلان، مستشار مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، إن زيارة وزير الخارجية الروسي لافروف للقاهرة غداً تحمل أهمية بالغة في ملف سد النهضة، لافتا إلى أن موسكو تولي اهتماما بالغاً بالمنطقة والسودان، وأوضح "رسلان"، في مداخلة هاتفية عبر برنامج "كلمة أخيرة"، المذاع على فضائية "أون إي"، اليوم الأحد، أنه مؤخراً تم التوافق بين الخرطوم وموسكو على إنشاء قاعدة بحرية روسية على البحر الأحمر، وهناك اهتمام متزايد من قبل موسكو بملف سد النهضة من قبل تدخل واشنطن العام الماضي ،وأرجع تنامي الاهتمام في الفترة الاخيرة بملف سد النهضة بسبب تحذيرات الرئيس عبدالفتاح السيسي التي أطلقها الفترة السابقة نتيجة لتأثير أزمة السد على استقرار الإقليم والمنطقة، مما دفع المجتمع الدولي وأطرافه للمضي قدماً في الإسهام بدور محوري لحلحلة الأزمة. وأكد أن المُجتمع الدولي معني بمنع الإقليم من الانزلاق في حالة من عدم الاستقرار إذا أصرت إثيوبيا على موقفها الحالي، مشيرًا إلى أن أديس أبابا تريد الاستمرار في مخططها لتحويل سد النهضة أمر واقع. وأشار إلى أن إثيوبيا تسعى لتحويل ملف سد النهضة أمر واقع دون اتفاق وتمرير آلية تبادل البيانات فقط وبالتالي تصبح زمام الأمور في يد الطرف الأثيوبي، متسائلًا: "ما الذي نحتاجه من تبادل البيانات دون اتفاق؟!، جميع البيانات تستطيع مصر الحصول عليها؟!، لكن الأهم هو الإطار القانوني والاتفاق". وأتم قائلاً : نأمل أن تثمر جهود المجتمع الدولي عن حلحلة الأمور وأن تراجع إثيوبيا موقفها لان

[13] http://nabdapp.com/t/86454761

الكرة الآن باتت في ملعبها فهي صاحبة القرار إذا أصرت على الاستمرار في نهجها الحالي "، ونوه إلى أن إدارة جو بايدن رئيس الولايات المتحدة تختلف في إدارة الملف مقارنة بإدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، حيث أن تعامل الإدارة الحالية لا يبدو ذو جدية.

https://youtu.be/GlFyNx6p3Wo

19/3/2021

https://youtu.be/FkfEkyDCHMI

17/4/2021

مقالاتي حول سد النهضة في صحيفة "المصري اليوم"

المصري اليوم

www.almasryalyoum.com

النيل لخاشي ! علي السلمي الخميس 01-11-2018

الأرض لو عطشانة . . . ! ! علي السلمي الخميس 08-11-2018

«النهر الخالد» . . رغم العجز المائي ! علي السلمي الخميس 15-11-2018

المقال الأول

النيل نجاشـــــي!

نُشر يوم 28 أكتوبر 2018

في عام 1933 تعجب المصريون حين غنى عبد الوهاب " النيل نجاشي ... حليوه اسمر" فهم كانوا يعرفون "النجاشي ملك الحبشة" الذي أحسن استقبال المهاجرين المسلمين ثم أسلم، لكنهم لم يعرفوا سبب وصف النيل ب "النجاشي"! وفي تفسير ـ لمؤلف الأغنية أحمد شوقي ـ أن النجاشي في اللغة الأمهرية يعني "الحاكم" وقد وصف النيل بأنه نجاشي لعظيم أثره في حياة مصر.

وكان دكتور رشدي سعيد من أكثر المهتمين بنهر النيل وعرض تاريخه في كتابه " نهر النيل ـ نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل" الذي أصدره عام 1992 بالإنجليزية في الولايات المتحدة ثم صدرت ترجمته العربية عام 2001. ويتناول الجزء الأول من الكتاب نشأة النهر وتطوره حتى اتخاذه شكله الحالي. وتعلق الجزء الثاني بهيدرولوجية النهر وكمية المياه التي يحملها وتقلباتها وأسباب هذه التقلبات. وتناول الجزء الثالث استخدامات مياه النيل، وعالج الجزء الرابع مستقبل استخدامات مياه النيل وموقف الاتفاقيات القائمة بين دول الحوض. وقد حدد أن سوء الاستخدام هو مصدر تعاظم مشكلة "العجز المائي" التي تعيشها مصر الآن والذي بلغ إلى 90% ويتم تعويضه بإعادة تدوير المياه بنسبة 25% واستيراد مياه "افتراضية" في صورة سلع غذائية لسد باقي العجز، مع تناقص نصيب المواطن إلى من المياه لليوم 570 متراً مكعباً الآن وكان 1000متر مكعب في فترة سابقة.

وكالعادة تُنسب مشكلة عجز المياه إلى الزيادة السكانية [!!!] واستخدام المواطنين غير المسئول للمياه، دون ذكر أثر تقادم أساليب وتقنيات إدارة الدولة للموارد المائية!

وكان خبراء كُثر بينوا أن مجموع حجم الموارد المائية في مصر حوالي 71.5 مليار متر مكعب تشمل مياه النيل والأمطار والمياه الجوفية الصحراوية والمياه المحلاة ، ومياه الصرف الزراعي والصرف الصحي المعالج، واتفقت آراءهم مع دكتور رشدي سعيد أن الري بالغمر هو سبب رئيس في مشكلة العجز المائي وكان قد أشار في كتابه إلى اختلال نمط استخدام مياه النيل حيث تبلغ النسبة 85% للزراعة، 9.5% للصناعة ، 5.5% للاستخدام المنزلي ، بينما النسبة المتعارف عليها دوليا هي 32%مياه الري من إجمالي الموارد المائية ، والصناعة 50% ، والاستخدام المنزلي 18% .

وقدرت وزارة الري إمكان توفير حوالي 20 مليار متر مكعب من المياه سنوياً إذا تم التحول إلى طرق الري الحديثة التي تمتاز بالكفاءة العالية في الري وتحقيق الاستخدام الرشيد للمياه ومنها الري بالرش والري بالتنقيط ونظام الري بالرشح ، و زراعة الصحراء باستعمال الماء الجاف (الجيلاتيني) ، فضلاً عن ضرورة تنمية الموارد المائية الجوفية والتي تعاني من سوء الاستغلال من عمليات الضخ الجائر وضعف التحكم في الآبار المتدفقة ذاتياً، وهي أمور تستوجب ضرورة رفع كفاءة إدارة هذه الموارد بالأسلوب الذي يحافظ عليها من التدهور والاستنزاف لضمان استدامته.

وكان دكتور رشدي سعيد قد أشار إلى أهمية استغلال مياه الأمطار والسيول الاستغلال الأمثل وتقليل الفاقد منها وتحلية المياه المالحة سواء أكانت مياه البحار أو مياه الآبار وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي بعد المعالجة اللازمة. كذلك أثنى على فكرة إنشاء السد العالي باعتباره "سد منيع بداخل مصر دون الاعتماد على دول أعالي النيل" وأشار إلى عدم تحقق الآثار السلبية التي تم الترويج لها قبل إنشاء السد والتي كانت تحذر من فقد مياه السد بسبب البخر والتسرب مما سيجعل ملأ خزان السد صعباً أو مستحيلاً.

وقد أعلن وزير الموارد المائية الخطة القومية لإدارة الموارد المائية للبلاد من "سطحية وجوفية وأمطار" تصل تكلفتها إلى حوالي 900 مليار جنيه حتى عام 2037، وتشمل التعامل مع أسباب العجز المائي، ولكن يبقى أمران غير واضحين؛ كيفية ضمان حقوق مصر في مياه النيل في حال استكمال بناء وتشغيل "سد النهضة" وخطة التطوير الإداري والتقني للوزارة وأساليبها في إدارة ثروة مصر المائية وخطة الوزارة للعودة لإنتاج الأرز وغيره من المنتجات الزراعية والاستغناء عن استيراد "المياه الافتراضية"!!!!

وكان د. رشدي سعيد حذر " ولا أريد أن أترك القارئ في نهاية هذا الكتاب بالأمل الكاذب في أن تنمية حوض النيل أو تقنين توزيع مياهه المتوفرة بما يعود بالفائدة على جميع سكان الحوض هو أمر قريب. فلا زالت دول الحوض بعيدة كل البعد عن معرفة إمكانياتها الحقيقة أو تبني رؤية لمستقبلها أو دورها في العالم".

ولعل هذا التحذير "المبكر" يكون محل اعتبار في إدارة أزمة "سد النهضة"، والتأثير السلبي على موارد مصر المائية حال ملأ خزان السد كما تريده إثيوبيا، وحقاً فإن "النيل نجاشي"!

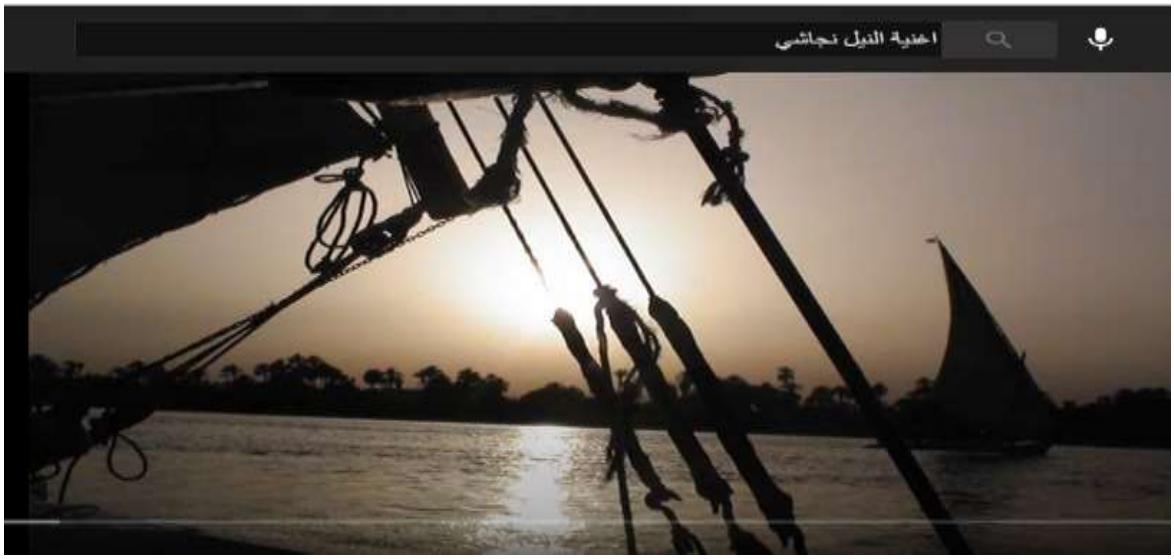

https://youtu.be/fIBR7OrGbFE

المقال الثاني

الأرض لو عطشانة...!!

الخميس 08-11-2018

كان هذا مطلع أغنية غناها فلاحو "رملة الأنجب" بمحافظة المنوفية عام 1933 الذين عرض قصتهم فيلم "الأرض"، حين صدر قرار بتقليل نوبة الري إلى 5 أيام بدلاً من 10 أيام، فثار الفلاحون دفاعاً عن أرضهم، وقامت قوات الهجانة بإعلان حظر التجوال، وتم انتزاع الأراضي منهم بالقوة وسحل زعيم الفلاحين وهو يحاول التشبث بالجذور.

وبعد 48 عاماً من إنتاجه يعيش فلاحو مصر نفس قصة الفيلم ولكن على نطاق أوسع وأشد خطراً مع تفاقم أزمة "العجز المائي" الذي تحول إلى "فقر مائي"!

كان د. رشدي سعيد قد أكد في كتابه "نهر النيل" أن النيل هو المصدر الأساسي للمياه في مصر تتضاءل معه جميع المصادر الأخرى، كما كان قد أكد أنه "لا يوجد في المستقبل القريب ما ينبئ بأنه سيكون لمصر دخل مائي آخر لجزئها المسكون في وادي النيل غير المياه التى يوفرها السد العالي في حدود 55.5 بليون متر مكعب سنوياً"، وأضاف "ومن الوجهة العملية فإن الحفاظ على الوضع الراهن الذي يضمن لمصر وصول المياه إليها ينبغي أن يكون محور السياسة المصرية".

إنه من المحتم مراجعة أوضاع استخدام مياه النيل المتبعة والتي تسببت في تصاعد أزمة العجز المائي ووقف أسلوب "الري التقليدي" الذي وصفه عباس الطرابيلي "بجريمة كبرى"، منادياً بسرعة إصدار قانون الموارد المائية والري والعمل على تحويل الري من النظام التقليدي إلى الوسائل الحديثة لترشيد الاستهلاك.. مع تجريم إهدار استهلاك المياه.. وتجريم زراعة المحاصيل الشرهة للمياه. وحكى كيف أنشأ الدكتور كامل دياب بحيرة صناعية تم تبطينها مساحتها فدان ونصف الفدان لتخزين المياه فيها مع إضافة ما تحتاجه المزرعة من أسمدة ومبيدات وغيرهما..

... ومنها يتم سحب المياه اللازمة لري المزرعة – وكانت مساحتها 80 فداناً – وبذلك تم له التغلب على مشكلة النوبات التى لا تصلح مع وسائل الري الحديثة. وتساءل أ. الطرابيلي عن مصير مشروع القانون الجديد [الذي مازال في مجلس النواب] وهل يمكن بتطبيقه إنهاء نظام الري بالغمر، وهل من الواجب تقنين كميات المياه المستخدمة لكل نوع من المنتجات ومعاقبة من يستهلك أكثر، أم الأفضل مساعدة وإرشاد الفلاحين لتغيير ما اعتادوا عليه منذ آلاف السنين؟!

وتبدو الصورة قاتمة إذ تستورد مصر ما يقترب من نصف احتياجاتها من الغذاء مع الإسراف وسوء استخدام المياه. وكانت الحكومة قد شرعت في تنفيذ مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة بالوادي والدلتا لتغيير منظومة الري بالغمر إلى الري الحديث مستهدفة مساحة 5 ملايين فدان، وتم الإعلان عن الاتفاق مع جهات مانحة أجنبية للمشاركة في ذلك المشروع. وقيل إنه تم إعداد رؤية جديدة تستهدف التوسع في تطبيق المشروع من خلال الجمعيات التعاونية وإشراك الفلاح في التنفيذ. ومن جانب آخر، ذكرت تقارير إعلامية فشل المشروع في إنهاء مشكلة الفلاح المصري.

إن توفير وحماية مياه النيل وترشيد استخداماتها والعمل على تنمية مصادر جديدة للموارد المائية هي قضية لا يجب تركها لاجتهادات المسؤولين في وزارة الموارد المائية والري ووزارة الزراعية فقط، وكذلك لا يجب أن تستمر ممارسات المواطنين بإهدار المياه في قطاعات الزراعة باستخدام أساليب الري التقليدية التى تستنزف المياه بلا حد، كذلك لا يجب أن تستمر عمليات إهدار المياه في قطاعات الاستخدام المنزلي ومنها المغالاة في إنشاء حمامات السباحة الخاصة وملاعب الجولف التى تتغول على المياه المتناقصة بدون مساءلة جادة!

إنني أدعو "المصري اليوم" أن تتبنى تنظيم "ورشة عمل" للبحث عن حلول علمية لمشكلات "العجز المائي" يشارك فيها وزير الموارد المائية والري ووزير الزراعة

وغيرهم من المسؤولين الحاليين والسابقين والعلماء والخبراء في الجامعات ومراكز البحوث والممارسين والمتصلين بشؤون الري والزراعة وكافة المنشغلين بقطاعات الصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني التى تمثل "المياه" أحد مدخلاتها الأساسية والتي تعانى جميعها من القيود نتيجة تصاعد العجز المائي، بغرض دراسة المشكلة من جميع جوانبها وإعداد خطة علمية تحدد أهدافاً سنوية يتم الالتزام من المسؤولين عن إدارة وتنظيم استخدام وتنمية الموارد المائية، ويتم إعلانها للكافة ومتابعة تنفيذها سواء من الأجهزة الرسمية أو الهيئات العلمية والخبراء المشاركين في إعدادها ووسائل الإعلام. ومن المهم أن تناقش "الورشة" فكرة تجميع المسؤولية عن "الموارد المائية" في وزارة، واحدة للزراعة ،و

الموارد المائية والري!!

إن التعامل التقليدي مع مشكلة "الفقر المائي" قد يؤدى إلى أن يستكمل فلاحو مصر أغنية أقرانهم في "رملة الأنجب"... قائلين "الأرض لو عطشانة نرويها بدمانا"!!!

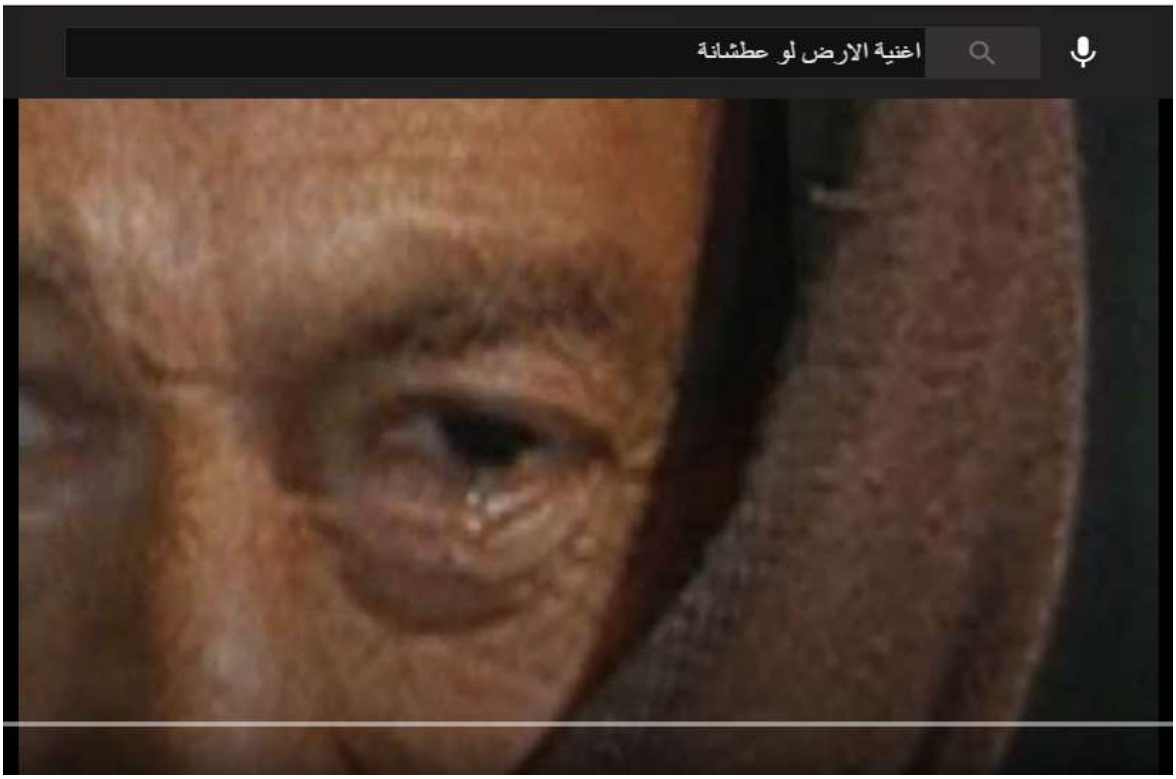

https://youtu.be/sWQDNqjEZF8

المقال الثالث

"النهر الخالد".. رغم العجز المائي!

الخميس 15-11-2018

حين تغنى عبد الوهاب بقصيدة "النهر الخالد" عام 1954 لم يكن يخطر بباله ما وصل إليه النيل من "العجز والفقر المائي" ومدى الهوان وسوء الاستخدام الذي لحقه بفعل المصريين الذين تعتمد حياتهم على مائه!

ولقد كتبت مقالين عن موضوع "الفقر المائي" وأشرت إلى سوء استخدام مياه النيل نتيجة استمرار الري بالغمر. واقترحت تبنى "المصري اليوم" ورشة عمل لمناقشة التحول إلى أساليب الري الحديثة وإدارة متطورة للموارد المائية، ووضع برنامج علمي وعملي لتحقيق ذلك الهدف يلتزم به كافة الأطراف المسؤولة عن إدارة الموارد المائية وعن استخدام مياه النيل في قطاعات الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي.

وقد أثار مقالي الأخير شجون الأستاذ عباس الطرابيلي، إذ كتب مقالاً، صبيحة اليوم التالي، لنشره جعل له عنواناً "المياه.. والأرض.. والفلاح!" ونظراً لأنه من أكثر المهتمين بموضوع مياه النيل، فقد اقترح سيادته البدء بتطبيق الأفكار العملية للتحول عن الري بالغمر في محافظة زراعية ولمدة عام، تستخدم فيها ما يحقق تخفيض ٥٠٪ على الأقل مما يستخدم الآن من مياه للري، من خلال تبطين كل ترع المحافظة، بأي وسيلة، لمنع تسرب مياه الري إلى جوف الأرض.. مع إلغاء "القنايات" واستبدال بها الأنابيب. وبالقطع فإن اقتراح الأستاذ الطرابيلي مفيد ويمكن تنفيذه في ذات الوقت الذي يمكن فيه عقد "ورشة عمل" التى اقترحتها لإعداد برنامج تحديد أسلوب ومنهجية ومقومات التحول عن الري بالغمر إلى الري الحديث.

وقد سبق للأستاذ الطرابيلي التساؤل عن مصير مشروع قانون الموارد المائية الذي أعدته الحكومة ولم تتم موافقة مجلس النواب عليه حتى الآن رغم أهميته القصوى.

وحيث نشر أن لجنة الزراعة والري في مجلس النواب قد عقدت اجتماعًا برئاسة النائب هشام الشعين، يوم 22 أكتوبر الماضي لمناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون الموارد المائية والري، بالاشتراك مع مكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، فإني أقترح أن يعقد مجلس النواب جلسات استماع لأهل العلم والخبرة والدراية بمشكلات استخدام مياه النيل والمستخدمين لها، وفى ذات الوقت ينبغي طرح هذا المشروع لحوار مجتمعي جاد قد يكون من بين أطرافه أعضاء «ورشة العمل»- إذا قدر لها أن تنعقد- على أن يُضمن المشروع نتائج الحوار المجتمعي وما يمكن أن تصل إليه «ورشة العمل» من توصيات!

من جانب آخر تتخذ الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني موقف «الصمت الرهيب» تجاه مشكلة "الفقر المائي" رغم تأكيد وزير الموارد المائية والري أن مصر تعتمد على 97% من مواردها المائية التى تأتى من خارج حدودها شاملة المياه السطحية والجوفية مما يضاعف من أي تأثيرات للتغيرات المناخية على مواردها المائية، وأن العجز المائي للبلاد وصل لنحو 90% يتم تعويضه من خلال إعادة تدوير المياه والذي يمثل 25% من الاستخدام الحالي، كذلك استيراد مياه افتراضية في صورة سلع غذائية لسد باقي العجز.

ومما يزيد العجب من حالة الصمت العام عن مشكلة العجز المائي التفاصيل التى أعلنها وزير الموارد المائية في يناير 2018 بأن مصر تحتاج إلى 114 مليار متر مكعب من المياه لتحقق اكتفاءها الذاتي، بينما المتاح 55 مليار متر مكعب من النيل فقط، يضاف إليها 4.5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية والأمطار، وأن استخدامات المصريين من المياه فعليا تبلغ 80 مليار متر مكعب فيكون العجز الفعلي في المياه 20 مليار متر مكعب، وأن مصر تستورد 12 مليون طن من القمح سنويا في ظل نقص المياه!!

ولا يبدو في الأفق انفراج واضح في مفاوضات السد مع الجانب الإثيوبي حول أسلوب ملء خزان السد وفترة الملء، رغم اقتراب موعد الانتهاء من تشييده، ومن ثم اقتراب مشكلة ملء خزانه وما تحمله من آثار وخيمة للدخل المائي المصري مع عدم التوصل إلى اتفاق مع الجانب الإثيوبي يحمى حقوق مصر المائية!

ولعل من المفيد استعادة ما أكده د. رشدي سعيد "... الشيء الذي يصعب تصوره هو إمكان زيادة دخل مصر المائي في المستقبل المنظور عن طريق إقامة المشروعات في أعالي النيل ليس فقط لصعوبة التوصل إلى اتفاقيات مع دول الحوض التى هي في حالة من التفكك والضعف لا تنبئ بأنها قادرة على القيام بأعمال كثيرة لصالح دول الحوض، بل لعدم وجود مشروعات كاملة الدراسة للتنفيذ المباشر ولارتفاع تكلفتها المنتظرة ارتفاعاً يجعلها غير اقتصادية على المدى الطويل"!!

وختاماً أتمنى أن يظل النيل ساحراً للغيوب وواهباً الخلدِ للزمانِ، وأن يحافظ المصريون عليه ليظل هو "النهر الخالد".

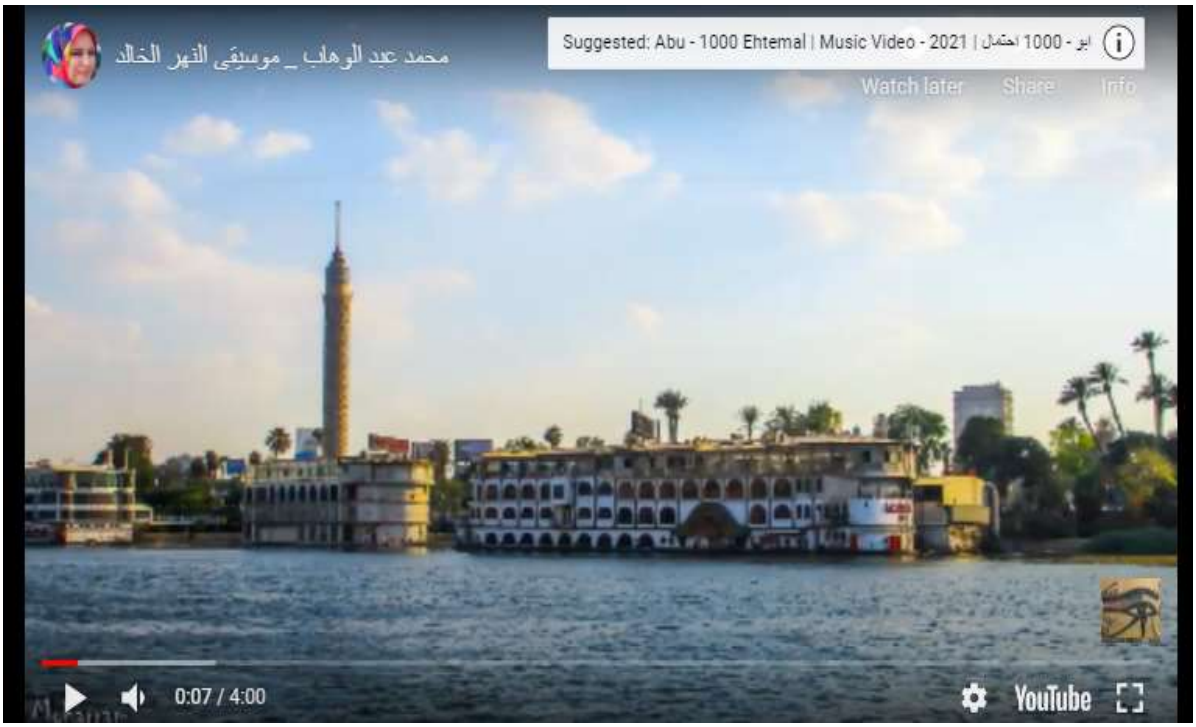

https://youtu.be/vuZTSaRzIw4

المقال الرابع الذي كان من المفترض أن يكون يوم 22 نوفمبر 2018 مُنع من النشر!!!

مصر . . . . بين السدين!!!

السد الأول؛ هو "السد العالي" الذي أنجزته السواعد المصرية رغم محاولات البنك الدولي ومن ورائه الولايات المتحدة لتعطيله برفض تمويله لإرغام مصر للدخول في أحلاف تتناقض مع سياساتنا الوطنية.

والسد الثاني؛ هو "سد النهضة" الإثيوبي الذي التي انتهزت إثيوبيا انشغال مصر بثورتها في 25 يناير 2011 وبدأت في بناءه دون الحصول على موافقة مصر، واستمرت في تشييده حيث أعلنت إثيوبيا في مايو الماضي أن 66% من أعمال السد قد اكتملت!!!!

وحين تنبهت الدولة المصرية لمخاطر "سد النهضة" على دخلها المائي بدأت المفاوضات للوصول إلى حل يحفظ لمصر حقوقها في مياه النيل كما يحترم حق إثيوبيا في التنمية، واستمرت المفاوضات دون طائل حتى الآن وقد قارب تشييد السد على الانتهاء وبدت مخاطر ملء خزانه على موقف مصر المائي مع اشتداد مشكلة "الفقر المائي". وكان وزير الموارد المائية والري قد أعلن في الثاني عشر من نوفمبر الحالي بأن اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية لم يتوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات، والمقدم من الشركة الاستشارية، وذلك على الرغم من موافقة مصر المبدئية على ذلك التقرير إلا أن طرفي اللجنة الآخرين لم يبديا موافقتهما عليه وطالبا بإدخال تعديلات تتجاوز مراجع الإسناد المتفق عليها، وعبر الوزير عن القلق من هذا التعثر على الرغم مما بذلته مصر من جهود ومرونة لضمان استكمال الدراسات في أقرب وقت.

وفي 14 نوفمبر الحالي التقى سامح شكري مع نظيره الإثيوبي حين أكد سامح شكري على أهمية التنفيذ الأمين لمخرجات الاجتماع الوزاري التساعي الخاص بموضوع "سد النهضة" وتجاوز التباطؤ الراهن إزائها، وبحيث يتسنى المضي قدما بمسار

الدراسات الفنية وفقا لاتفاق المبادئ الموقع عام 2015. وجاء في أخبار الأحد 18 نوفمبر 2018 حديث لرئيس الوزراء، إن رئيس وزراء إثيوبيا أكد له "حرصه الشخصي!" على حقوق مصر في نهر النيل وجميع الدول الأفريقية الشقيقة المرتبطة بالنيل، موضحًا أنه تم الاتفاق على بدء المباحثات الثنائية خلال الأسبوعين المقبلين بشأن التوافق على النقاط التي لم يتم الاتفاق عليها.

وما بين "السدين" تتعاظم مشكلة "الفقر المائي" رغم أن دستور 2014 نص على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها... إلى آخر المادة 44.

ورغم أن "رؤية لمستقبل مصر" التي أطلقها الرئيس السيسي إبان حملته الرئاسية الأولى عام 2014 قد أفاضت في التأكيد على المحافظة على المياه ومنع الهدر فيها قائلاً: "في ضوء ما تعانيه مصر من نقص في المياه، فإنه يجب اتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية والفاعلة لضمان التوسع الآمن والمُرشّد في استخدامات المياه" وأكدت الرؤية على وضع ملف مياه النيل أولوية أولى باعتباره قضية الأمن القومي الأولى في مصر حيث أن مياه النيل تمثل 95 %من إجمالي مصادر المياه المتاحة، أنه قد آن الأوان لتحديث نظم الري كمُستهدف أساسي للحفاظ على المياه التي تضيع هباءً في الأرض المرويَة بنظام الري الحقلي "الغمر". كما جاءت رؤية 30/20 التي أطلقها الرئيس في فبراير 2016 لتبرز لتحديات التي تواجهها مصر في مجال الموارد المائية وأهمها الهدر في استخدام المياه وثبات الموارد المائية وزيادة عدد السكان و تضمنت مجموعة من البرامج منها تعزيز البنية المؤسسية التشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية، التوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه!

وقد قال د. رشدي سعيد عن أن" سد أسوان العالي ككل صرح ضخم قد غير الطبيعة وأعاد تشكيل النهر وأرض مصر والسودان. فقد حوَّل النهر إلى قناة هائلة تحمل ماءً رائقاً ذا عكارة قليلة بكميات يقررها الإنسان".

أما "سد النهضة" فهو خطر يهدد حقوق مصر المائية إذ أن حصّتها من المياه والمُقدّرة ب (55.5 مليار متر مكعب) سوف تنخفض مباشرة بمجرّد البدء في ملء خزانات المياه لهذا السدّ، كذلك إذا ما قرّرت إثيوبيا أن تملأ بحيرة السدّ في ثلاث سنوات فقط فسترتفع الكمية المحجوزة سنوياً خلف سدّ النهضة إلى 24.7 مليار متر مكعب نصيب مصر منها 18.5 مليار م سنوياً ترتفع إلى 25.5 مليار م سنوياً في حال الفيضان الضعيف الأمر الذي يعني تبوير 4.6 ملايين فدان أي أكثر من 51.5% من الرقعة الزراعية الحالية!!!

إن المطلوب تفعيل مقولة إن "مياه النيل خط أحمر" والدستور والوثائق التي تلزم الدولة بأن تكون حقوق مصر المائية هي قمة أولويات الدولة والشعب المصري جميعا!!!!

https://youtu.be/qxD-Ca9GuQU

https://youtu.be/fRiS3geokb4

24/7/2020

https://youtu.be/-ClphbdTbJ0

https://youtu.be/IvKhwathKbk

ثاني عشر

دراسات حول مصر وأزمة المياه

في حوض النيل والحل المنعـــــــــــش !

خطاب وممارسات الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية

حضور بلا تأثير: تحولات المعارضة الإثيوبية منذ 1991

الاقتصاد الإثيوبي: الدولة التنموية والفشل في معالجة الفقر والتهميش

البنية الاجتماعية الهشة: الإثنية والدين والدولة في إطار الفيدرالية

الاستبداد المقنع: حالة حقوق الإنسان والحريات في إثيوبيا

إثيوبيا وطموحات القيادة الإقليمية: سد النهضة نموذجًا

رؤى مصرية: مصر وأزمة المياه في حوض النيل[14]

أكتوبر 29 ,2015 -

قدمت مجلة "رؤى مصرية"* الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، في عددها التاسع ملفاً مفصلاً عن أزمة مياه النيل وسد النهضة تحت عنوان (مصر وأزمة المياه في حوض النيل)، حاولت فيه الوقوف على أسباب وأبعاد الأزمة وتداعياتها على مصر، والأطر القانونية والتفاوضية الحاكمة لمسارها، وواقع وفرص ومستقبل الأمن المائي لدول الحوض ولمصر بشكل خاص.

وفي هذا السياق، فقد قدمت "رؤى مصرية" معالجة كاملة وتوصيف علمي لكل جوانب الملف و"روشتة" تحليلية مختصرة للأكاديميين وصانعي القرار المعنيين داخل مصر. وفي ضوء اهتمامنا بطرح الرؤى المختلفة والعلمية داخل الوسط العلمي والمتخصص، فإننا سنفرد مساحة واسعة لعرض تلك المحاور التي تضمنتها "رؤى مصرية" على النحو التالي.

المحور الأول- التكوين الطبوغرافي لحوض النيل

تناول الدكتور مغاوري شحاتة دياب، أستاذ الجيولوجيا ورئيس جامعة المنوفية الأسبق، التكوين الطبوغرافي لحوض النيل، وتحدث عن أهمية نهر النيل كونه أطول أنهار العالم؛ إذ يبلغ طوله 6825 كيلومترا، ومساحة حوضه 2.96 مليون كم2 تضم عشر

[14] https://rawabetcenter.com/archives/14284

دول هي: بوروندي – رواندا – الكونغو – كينيا – أوغندا – تنزانيا – إثيوبيا – إريتريا- السودان- مصر.

ويمثل حوض نهر النيل تحديًا طبيعيًا يصعب السيطرة عليه، والشكل الحالي لنهر النيل هو ناتج سلسلة من التغيرات الجيولوجية والمناخية مر بها عبر الزمن الجيولوجي. ورغم أهمية هذا الجانب كتمهيد مطلوب لكل الأوراق المتبقية، فإننا سنهتم أكثر بالجوانب التفاوضية والتحليلية.

المحور الثاني – الأطر القانونية الناظمة لاستخدامات مياه نهر النيل

ولفهم طبيعة الأطر القانونية الحاكمة لاستخدامات مياه نهر النيل، أفردت "رؤى مصرية" مساحة كبيرة للدكتور مساعد عبد العاطي شتيوي، المستشار بالنيابة الإدارية وخبير القانون الدولي، الذي تحدث عن مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بتنظيم استغلال مياه نهر النيل، وبينها على النحو التالي:

أولًا – البروتوكول الموقع بين بريطانيا وإيطاليا سنة 1891

بشأن تحديد مناطق نفوذ كل منها في شرق أفريقيا، الذي نصت المادة الثالثة منه على أن إيطاليا – صاحبة السيادة على الحبشة آنذاك – تتعهد بألا تقيم على نهر عطبرة أية إنشاءات للري من شأنها أن تؤثر تأثيرًا محسوسًا على كمية مياه نهر النيل.

ثانيًا – مجموعة المعاهدات المعقودة بين بريطانيا وإثيوبيا، وبينها وبين إيطاليا وإثيوبيا بشأن الحدود بين السودان المصري – البريطاني وإثيوبيا وإريتريا،

والموقعة في أديس أبابا في 15 مايو 1902،والتي يتعهد الإمبراطور مينليك الثاني ملك ملوك الحبشة بموجبها بألا ينشئ، أو يسمح بإنشاء أي أعمال على النيل الأزرق، أو بحيرة تانا، أو نهر السوباط يكون من شأنها تعطيل سريان مياهها إلى نهر النيل إلا بالاتفاق مع حكومة بريطانيا، وحكومة السودان المصري البريطاني.

ثالثًا- الاتفاق المبرم بين حكومة بريطانيا وحكومة دولة الكونغو،

والموقع في لندن في 9 مايو 1906، الذي تتعهد حكومة الكونغو بموجب المادة الثالثة منه بألا تقيم، أو تسمح بإقامة أية منشآت قرب، أو على نهر سميليكي، أو نهر أيسانجو، يكون من شأنها تخفيض كمية المياه التي تصب في بحيرة ألبرت إلا بالاتفاق مع حكومة السودان المصري – البريطاني.

رابعًا- المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في ديسمبر 1925،

التي تعترف فيها الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية التاريخية، والمكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق، والنيل الأبيض, وتتعهد بألا تنشئ في أقاليم أعالي تلك الأنهار، أو فروعها، أو روافدها أية منشآت من شأنها تعديل كمية المياه التي تحملها إلى نهر النيل بشكل ملموس.

خامسًا- اتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا بالنيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا – تنزانيا – وأوغندا في عام 1929،

التي تقضي بتحريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل، أو روافده، أو البحيرات التي تغذيها كلها إلا بموافقة مصر, لا سيما إذا كانت هذه المشروعات ستؤثر على كمية المياه التي كانت تحصل عليها مصر، أو على تواريخ وصول تلك المياه إلى مصر.

سادسًا- اتفاقية لندن المبرمة بين بريطانيا (نيابة عن تنجانيقا – تنزانيا حاليا) وبلجيكا (نيابة عن رواندا وبروندي) في 23 نوفمبر 1934،

التي تقضي مادتها الأولى بأن يتعهد الطرفان بأن يعيدا إلى نهر كاجيريا قبل وصوله إلى الحدود المشتركة لكل من تنجانيقا ورواندا وبروندي أية كميات من المياه يكون قد تم سحبها منه قبل ذلك لغرض توليد الكهرباء. فالسماح باستغلال مياه النيل

لتوليد الطاقة الكهربائية لا يجوز بحال أن يمس – طبقًا لهذه المادة – كمية المياه التي تتدفق من منابعه إلى المجرى الرئيسي فيه.

سابعًا- المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا (نيابة عن أوغندا) في الفترة ما بين يوليو 1952 ويناير 1953 بشأن اشتراك مصر في بناء خزان أوين لرفع منسوب المياه في بحيرة فيكتوريا نيانزا،

كما اتفقتا على التعويضات التي تمنح لأهالي أوغندا الذين يصيبهم ضرر من جراء ارتفاع منسوب مياه البحيرة، الذي من شأنه زيادة حصة مصر من مياه الري وتوليد كهرباء تضمن مزيدًا من الطاقة لكل من أوغندا وكينيا. ويعد هذا الاتفاق مثالا واضحا على التعاون وتنسيق بعض دول حوض النيل،

ثامنًا- بالإضافة إلى اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل لعام 1959 بين مصر والسودان بشأن إنشاء السد العالي وتوزيع المنافع الناجمة عنه بينهما،

التي تعد في الواقع مثالًا يحتذى به في مجال التعاون بين الدول المشاطئة للأنهار الدولية لاستغلال مياه هذه الأنهار؛ حيث سعت إلى تحقيق نفع مشترك لكل من الدولتين دون إجحاف بالحقوق التاريخية لكل منهما، ودون الإضرار بحقوق باقي دول الحوض. فقد أكدت هذه الاتفاقية على احترام الحقوق المكتسبة لطرفيها, وحددت هده الحقوق بدقة حسما لأي نزاع؛ حيث أقرت في البند أولًا منها بحقوق تاريخية مكتسبة لمصر مقدارها 48 مليار م3 سنويًا, وللسودان مقدارها 4 مليارات م3 سنويًا.

تاسعًا- أبرمت مصر وأوغندا في مايو 1991 اتفاقية – في شكل خطابات متبادلة بين وزيري خارجية الدولتين – بعد مفاوضات مكثفة بينهما بشأن مشروع إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا.

هذه الاتفاقية وقعتها أوغندا، وهي دولة مستقلة، وأكدت فيها احترامها لما ورد في اتفاقية 1953 التي وقّعتها بريطانيا نيابة عنها.

اتفاقية 1991 نصت على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يتعين أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا، بما لا يؤثر في احتياجات مصر المائية.

عاشرًا- وقع الرئيسان المصري والإثيوبي في الأول من يوليو 1993 اتفاق القاهرة، الذي وضع إطارا عاما للتعاون بين الدولتين لشمية موارد مياه النيل، وتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة.

وقد حوى هذا الاتفاق في أحد بنوده تعهدًا من الطرفين بالامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إلحاق أضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بماء النيل، كما تعهدا بالتشاور والتعاون في المشروعات ذات الفائدة المتبادلة عملًا على زيادة حجم تدفق وتقليل الفقد من مياه النيل، في إطار خطط تنمية شاملة متكاملة، كما اتفق الطرفان على إنشاء آلية للتشاور حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك مياه النيل، وتعهدا بالعمل على التوصل إلى إطار للتعاون بين دول حوض النيل لتعزيز المصلحة المشتركة لتنمية حوض النهر.

وجلي بالقول إنه يمكننا أن نبدي على المعاهدات الخاصة بتنظيم استغلال مياه النيل الملاحظات التالية:

1. إن بعض هذه المعاهدات تناولت الوضع الإقليمي والجغرافي للدول المتعاقدة. وكما هو معلوم فإن هذا النوع من الاتفاقات الخاصة بالوضع الإقليمي والحدود، إنما تشكل، على ما انتهى إليه الفقه والقضاء الدوليان. قيدًا أو التزامًا على عاتق الدولة وعلى إقليمها، ولا يؤدي انتقال السيادة على الإقليم إلى التحلل منه. وهو ما أكدته المادتان الحادية، والثانية عشرة من اتفاقية فيينا بشأن التواصل الدولي في مجال المعاهدات أخذًا بنظرية الاتفاقات الموضوعية الممتدة. حيث قررت المادة الحادية عشرة أنه لا تؤثر خلافات الدول في حد ذاتها على:
   - الحدود المقررة بمعاهدة.
   - الالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة، والمتعلقة بنظام الحدود.

   ويتوافق نص هذه المادة مع ما قررته المادة الثانية والستون من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 في فقرتها الثانية.

2. إن التعداد السكاني للشعب المصري البالغ 90 مليون ينبغي أن يتوفر له 90 مليار متر مكعب من المياه العذبة سنويا حتى يعيش عند الحد الأدنى لمستوى الشح المائي.

أما المادة الثانية عشرة فقد جرى نصها على أنه:

أ. لا تؤثر خلافة الدول في حد ذاتها على:

(1)الالتزامات المتصلة باستخدام أي إقليم, أو بقيود على استخدامه، والمقررة بمعاهدة لصالح أي إقليم لدولة أجنبية والمعتبرة لصيقة بالإقليمين المعنيّين.

(2)الحقوق المقررة بمعاهدة لصالح أي إقليم والمتعلقة باستخدام أي إقليم لدولة أجنبية أو بقيود على استخدامه، والمعتبرة لصيقة بالإقليمين المعنيّين.

ب. ولا تؤثر خلافة دولة ما في حد ذاتها على:

(1)الالتزامات المتصلة باستخدام أي إقليم، أو بقيود على استخدامه، والمقررة بمعاهدة لصالح مجموعة دول أو لصالح جميع الدول, والمعتبرة لصيقة لذلك الإقليم.

(2)الحقوق المقررة بمعاهدة لصالح مجموعة دول أو لصالح جميع الدول، والمعتبرة لصيقة بذلك الإقليم.

3. إن نص هذه المادة لا يطبق على الالتزامات التعاهدية التي تنص على إقامة قواعد عسكرية أجنبية في الإقليم موضوع التوارث بين الدول، وتتعلق نصوص هذه المادة بالاتفاقات الدولية، أي الالتزامات الإقليمية التي تجد أساسها في العرف، أو الاتفاق، وتتحملها دولة الإقليم لصالح دولة، أو مجموعة من الدول الأخرى.

4. كانت الدول الموقّعة على هذه المعاهدات في حالات كثيرة دولا أوربية من أصحاب المستعمرات, وقعت تلك المعاهدات باسم الدولة أو الإقليم الأفريقي الخاضع لحكمها, ومع ذلك فإن القانون الدولي يعترف بسريان مفعول هذه المعاهدات وفقًا لقواعد قانون التوارث بين الدول. لا سيما وأن هذه المعاهدات لم تأتِ

بمبادئ قانونية جديدة على خلاف القواعد العامة الحاكمة للنظام القانوني للأنهار الدولية, وإنما أكدت فحسب المبادئ التي سبق للفقه والعرف الدوليين قبولها, كمبدأ الاعتراف بالحقوق الدولية المكتسبة, ومبدأ وجوب التعاون والتشاور والإخطار.

5. تكشف العديد من هذه الاتفاقات عن التزام دول حوض النيل من الناحية القانونية بمنح الأولوية المطلقة للحقوق التاريخية والاقتسام السابق للمياه. فبمقتضى البروتوكول الموقع بين إيطاليا وبريطانيا في روما عام 1891. اتفاقية 1902 التي وقعها إمبراطور الحبشة منيليك الثاني مع كل من بريطانيا وإيطاليا.

المحور الثالث- واقع وفرص التعاون مع دول الحوض

في هذا السياق تحدث أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر جامعة المنصورة، الدكتور زكي البحيري، وأشار في مقدمته أن علاقة مصر بقارتها الأفريقية وثيقة وضاربة في القدم منذ وقت مبكر، وذلك أمر طبيعي؛ فمصالح مصر الفعلية هي مع أفريقيا، وانتماؤها أفريقي، وأمنها القومي يبدأ من منابع نهر النيل في قلب القارة الأفريقية، ذلك النهر الذي هو سر الحياة والحضارة التي نشأت على أرض هذا الوادي. وفي هذا الإطار فقد أشار إلى عدة مشروعات للتعاون والعمل المشترك بين دول حوض النيل؛ وأهمها:

1. لجنة التعاون المائي لبلدان شرق أفريقيا: وتكونت في 1955
2. مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية (Hydrometeorological Survey of the Catchments of Lakes Victoria, and Albert) : وتم إنشاؤه بين خمس من دول الحوض، هي: مصر والسودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا، للتنبؤ بكميات سقوط الأمطار وتحديد مواعيد وأماكن سقوطها، في نطاق بحيرات فيكتوريا وألبرت وكيوجا.

3. التجمع الاقتصادي لدول البحيرات العظمى: وتم إنشاؤه 1976، في مدينة "جيسيني"، وضم دول رواندا وبوروندي وزائير، وهي الدول ذات الارتباط بنهر السمليكي، ونهر كاجيرا في رواندا وبوروندي، وهدفه التنمية، وتوليد الكهرباء بمنطقة أعالي النيل.
4. مشروع قناة جونجلي: ويأتي ضمن مشروعات العمل المشترك في حوض النيل. وتوقف المشروع بسبب استئناف الحرب الأهلية في جنوب السودان 1983.
5. منظمة الكوميسا: وهي تجمع اقتصادي واسع يشكل في داخله سوقًا مشتركًا لدول شرق وجنوب أفريقيا، ويدخل فيها كل دول حوض النيل، وقد أُنشئت 1994،
6. الصندوق المصري للتعاون الفني (حاليًا الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية): وتم إنشاؤه 1980، وكان الهدف منه المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية.
7. الأندوجو: أول تجمع تعاوني واسع لعدد من دول حوض النيل، وتكون في نوفمبر 1983.
8. لجنة التعاون الفني لتنمية حوض النيل والحفاظ على البيئة. (تيكونيل): وقد وافق على تكوين هذه اللجنة معظم مجلس وزراء الموارد المائية لدول الحوض في اجتماع كمبالا في ديسمبر 1992.
9. مبادرة حوض النيل: في مارس 1998 قرر مجلس وزراء الري إقامة هذه المبادرة (Nile Basin Initiative)" لكي تكون مصدرًا للتعاون الإقليمي لا مصدرًا للنزاع حول المياه.

المحور الرابع – الندرة القاتلة ومستقبل أمن المياه في مص

رغم أن نهر النهر يعد الأطول في العالم، لكنه ليس الأغزر مائيا بل، بعيد عن أغزر عشرة أنهار في التدفقات المائية في العالم، ولا تزيد تصرفاته السنوية (أي ما يصل

من ماء النهر إلى دولة المصب) على 84 مليار متر مكعب سنويا يتنافس عليها 437 مليون نفس بشرية تعيش على ضفاف النهر، ومتوقع تضاعفها إلى 874 مليون نسمة عام 2050 طبقا لتقرير مفوضية حوض النيلNBI ، الصادر عام 2014.

هذا ما أكده دكتور نادر نور الدين محمد، أستاذ الموارد المائية واستصلاح الأراضي بكلية الزراعة جامعة القاهرة، الذي كتب في هذا السياق، وأكد على أن الاعتماد على ما يجري فقط بين ضفتي نهر النيل لتحديد نصيب الفرد من المياه في دول حوض النيل يهبط بنصيب الفرد من المياه إلى 192 مترا سنويا، ولولا الأمطار الغزيرة التي تسقط على دول منابع النيل الأبيض الست بكميات تصل إلى 1200 مليار، وعلى جنوب السودان بكميات تتجاوز 600 مليار، ثم على إثيوبيا ذات أعلي نسبة مشاركة في التدفقات المائية للنيل بمعدلات تصل إلى 72 مليارًا عبر أنهارها الرئيسية الثلاثة: الأزرق (59-64%)، وعطبرة والسوباط (22%)، فلديها أمطار طبقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة الصادر في ديسمبر 2012 تبلغ 936 مليار متر مكعب سنويا، حيث تسهم هذه الكميات الكبيرة من المياه، في تحسين نصيب الفرد من المياه رغم ما يهدر في المستنقعات الكثيرة الواقعة على طوال النهر، وأكبرها مستنقع الصد، الذي يصنف بالمستنقع الأكبر عالميا، ويهدر ليس أقل من 30 مليار متر مكعب سنويا من مياه النيل الأبيض بسبب انعدام الانحدار في الجنوب السوداني بما يجبر بحر الجبل (اسم النيل الأبيض في جنوب السودان) على الافتراش على مساحة شاسعة مكونة هذا المستنقع. تخرج مصر والسودان من هذا الحزام المطير؛ حيث لا تتجاوز معدلات سقوط الأمطار في مصر والشمال الصحراوي للسودان عن 15 مم سنويا؛ بحيث لا يمكن الاعتداد بها أو استغلالها اقتصاديا في الزراعة.

هذه الرؤية العامة لنهر النيل على اعتبار أنه المصدر الرئيسي، ويكاد يكون الأوحد للمياه العذبة في مصر، وبنسبة تقترب من 95% من إجمالي الموارد المائية المصرية بحصة مكتسبة تعودنا على وصولها إلى الحدود الجنوبية المصرية مقدرة عند مدينة

أسوان، وتبلغ 55.5 مليار متر مكعب سنويا، وهي تلك الكمية التي أكدتها اتفاقية عام 1959 مع السودان لتقسيم مياه النيل التي تصل إلى الحدود المصرية، وليس لتقسيم كامل مياه النهر كما يظن البعض. تضاف إلى الكميات السابقة للموارد المائية المصرية كمية 5.5 مليار متر مكعب سنويا من المياه الجوفية التي تستفيد منها مصر سواء داخل أراضي الوادي والدلتا، أو في مناطق الاستصلاح الصحراوية، أو تلك الواقعة على حواف الدلتا، يضاف إليها نحو 1.3 مليار متر مكعب من الأمطار، وهي تلك التي يستفاد منها فقط لأنها تسقط على أراضي الدلتا في شهور السدة الشتوية، ومنع ماء الري عن أراضي الدلتا.

مما تقدم يمكن القول إن إجمالي الموارد المائية المصرية التي يستفاد بها في مصر، والتي تضم مياه نهر النيل، والمياه الجوفية، والأمطار الساقطة على الدلتا المصرية لا تتجاوز 62.3 مليار متر مكعب سنويا لشعب وصل تعداده إلى 90 مليون نسمة، وبالتالي يكون نصيب الفرد من المياه لا يتجاوز 692 متر مكعب سنويا، وينتمي إلى أنصبة الحد الأدنى للشح المائي، والذي حددته منظمة الأمم المتحدة للمياه بأنه يتراوح بين 1700 إلى 1000 متر مكعب للفرد سنويا.

طبقا لحدود الشح المائي السابقة، والتي يمكن التعامل مع حدها الأدنى بنصيب ألف متر مكعب سنويا للفرد، وبالتالي فإن التعداد السكاني للشعب المصري البالغ 90 مليون ينبغي أن يتوفر له 90 مليار متر مكعب من المياه العذبة سنويا حتى يعيش عند الحد الأدنى لمستوى الشح المائي، وبالتالي يكون العجز الحقيقي والواقعي في الموارد المائية المصرية، وهو الذي يوضح الفارق بين "المفترض والمتاح" يبلغ 28 مليار متر مكعب سنويا، وهو عجز هائل في دولة لا تعيش على أكثر من 6% فقط من مساحتها، منها: 3% للأراضي الزراعية، والباقي للعمران والسكن، لو كانت مصر تعيش على كامل، أو أغلب مساحتها لاستفحل الأمر، وتطلب نقل هذه المياه إلى

مسافات أطول تفقد خلالها كميات ليست بالقليلة بالبخر، والتسرب الجانبي، والعميق خلال ترع التوزيع، وتوصيل المياه.

أما عن مستقبل أمن المياه في مصر فتشير توقعات المراكز الديموجرافية العالمية؛ بأن تعداد السكان في مصر في عام 2050 سيصل إلى 135 مليون نسمة تتطلب احتياجات مائية لا تقل عن 135 مليار متر مكعب سنويا؛ لنعيش عند مستوى يلامس الشح المائي، بينما من غير المتوقع أن تزيد الموارد المائية المصرية عن معدلاتها الحالية عند مستوى 62.3 مليار متر مكعب سنويا؛ حيث أنهت اتفاقية عنتيبي الموقعة في 14 مايو عام 2010 الآمال المصرية في استقطاب مياه المستنقعات لزيادة الموارد المائية للنهر، واقتسامها مع الدول التي تقع فيها هذه المستنقعات؛ بسبب نص الاتفاقية الموقع عليها من إثيوبيا، وجميع دول منابع النيل الأبيض باستثناء دولة الكونغو على السيادة المطلقة لكل دولة على مستنقعاتها، وفواقدها المائية، والتحجج بالحفاظ على التنوع والتوازن الحيوي في هذه المستنقعات، وبالتالي فعلي مصر أن تبحث وتهتم من الآن بالدراسات المستقبلية لأمن المياه في مصر. هذا العدد من السكان لمصر في عام 2050 يحتاج إلى 135 مليارًا، وبالتالي سيرتفع العجز المائي المصري إلى 75 مليارا، وهو عجز هائل ينبغي تسخير كل الدراسات للتوصل إلى كيفية التعامل والتغلب على هذا العجز، وينخفض معها نصيب الفرد إلى 460 متر مكعب للفرد سنويا لننتقل إلى حد الشح المائي المدقع والمزمن Acute Water Scarcity، الذي حددته منظمات المياه الدولية بحصة 500 متر مكعب للفرد سنويا.

أولى الموارد المائية المستقبلية المتوقع الاستعانة بها؛ بسبب العجز المائي الهائل السابق هو الدخول في معترك تحلية وإعذاب مياه البحر، التي لا ينبغي أن نتفاءل بها كثيرا؛ حيث إن المبدأ العالمي لتحلية مياه البحار والمحيطات هو الحفاظ على حياة البشر، وليس لإحداث تنمية، وعلى ذلك فإن كل كميات المياه المحلاة في العالم لا تتجاوز 22 مليار متر مكعب سنويا من إجمالي الموارد المائية للعالم، والبالغة 4500

مليار متر مكعب من المياه العذبة يتم استخدام 3500 مليار منها حتى الآن، وتستأثر دول الخليج بالنسبة الكبرى لمياه التحلية في العالم نظرًا لمحدودية مواردها من المياه العذبة. وفي هذا المجال ينبغي الإشارة إلى أن أهم معوقات لجوء مصر إلى تقنيات تحلية مياه البحرين المتوسط والأحمر هو كمية الطاقة الكهربية الكبيرة التي تحتاجها عمليات التحلية، التي تقدر بنحو 2.5 كيلووات/ساعة لإنتاج متر مكعب من المياه، وثانيا هو دفن النفايات الناتجة عن التحلية من الأملاح، وبعض الملوثات، والفلزات الثقيلة، والعناصر النادرة بما يتطلب تدبير أماكن عميقة لهذه النفايات، التي لا يمكن إعادتها للبحر مرة ثانية. الأمر الثالث هو التكاليف المرتفعة للتحلية بالنسبة لمختلف استخدامات قطاعات الدولة، التي تتراوح حاليا بين 40 إلى 50 سنتًا أمريكيًا، أي ما يعادل ما بين 4 إلى 5 جنيهات مصرية؛ لإنتاج المتر المكعب من المياه العذبة؛ بخلاف تكاليف توصيلها ونقلها حتى أماكن المستفيدين منها. المورد الثاني، وهو مورد مهم وضخم هو استخدام نظم معالجة مياه الصرف الزراعي، والصحي، والصناعي؛ بحيث لا يتم وصول أي منها إلى النيل وترع الري إلا بعد المعالجة الثلاثية والمتقدمة، التي تزيل كل الملوثات، والسموم المعدنية، والعضوية، والميكروبات الممرضة، وتنتج مياها يمكن استخدامها في جميع المجالات (بخلاف مياه الشرب، التي يشير التقدير الدولي لمنظمة المياه للأمم المتحدة بأن السبب فقط هو أن النفس البشرية تعافها، ولا تتقبل شرب مياه كانت في الأصل صرفًا صحيًا، أو صناعيًا، أو زراعيًا مهما تم التأكيد على تمام نقاوتها وهو ما نوافق عليه تمامًا). تقدر كميات مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي التي يمكن معالجتها نحو 15 مليار متر مكعب قدر لها أنها قد تحتاج إلى نحو 17 مليار جنيه لإقامة محطات المعالجة في القري والريف، إلى أن يتم تعميم شبكات الصرف الصحي في جميع المحافظات، ومحطات المعالجة لتدوير مياه الصرف الصناعي داخل المصانع، وبالمثل أيضًا مياه الصرف الزراعي المحملة بالأملاح، ومتبقيات المبيدات والأسمدة

الضارتين، ولكنها تتميز بأن تكاليف معالجتها قد لا تتجاوز نصف، أو ثلث تكاليف تحلية مياه البحار، وفي حدود جنيهين، وهي ما تضيف موردا مهما للموارد المائية المصرية.

في المقابل تتوقع بعض التقديرات والدراسات المصرية لبعض الباحثين في وزارة الري والموارد المائية بأن هناك إمكانيات ودراسات بالوصول إلى ما يمكن الاستفادة منه من المياه الجوفية سواء المتجددة، أو غير المتجددة حتى عام 2050 إلى نحو 10 مليار متر مكعب سنويا، بدلا من خمسة مليارات ونصف مليار حاليًا، وترى بعض المصادر الدولية الأخرى بحتمية لجوء مصر إلى التوسع في إنشاء مصائد الأمطار على طولي الساحلين الشرقي والغربي للمتوسط وللصحاري المصرية، والاستفادة من مياه السيول التي تهاجم سلاسل جبال البحر الأحمر، وسيناء، وجبال محافظات الصعيد بما يمكن أن يوفر ما بين 5 – 10 مليارات متر مكعب سنويًا من مياه الأمطار، ولكنها تتطلب بنيات تحتية، وإنشاءات للهرابات، ومصائد المياه، وشبكات توصيل قد تصل بتكاليفها أيضا إلى نحو 2.5 جنيه للمتر المكعب من مياه الأمطار والسيول المروضة.

من السابق يتبين أن أقصى تنمية للموارد المائية المصرية داخليًا، وبتكاليف ليست بالقلية لا يمكن أن تتجاوز 20 مليار متر مكعب سنويًا في المتوسط. هذه الكميات تجعلنا بعيدين عن سد الفجوة المائية المستقبلية؛ وبالتالي لا بد أن ترتبط خطوات تنمية الموارد المائية داخليًا بخطط مساندة لترشيد استخدامات المياه الحالية، خاصة في القطاع الزراعي، الذي يستأثر وحده بنسبة 85% من إجمالي مواردنا المائية، سواء بتطوير ورفع كفاءة الري، وكفاءة شبكات التوصيل، وإعادة هيكلة السياسات الزراعية المصرية بتقليل مساحات الحاصلات المستنزفة للمياه، وإحلالها بحاصلات أقل استهلاكًا مثل: تقليل مساحات زراعات قصب السكر، وإحلالها ببنجر السكر (وهناك تحفظات كثيرة على هذا الأمر)، أو استنباط أنواع وتقاوٍ جديدة تمكث فترات أقل في الحقل مثل الأرز، الذي تم اختزال فترة مكوثة في التربة إلى 4 أشهر بدلا من

ستة في السابق فتم توفير شهريّ ري، أو حاصلات تتحمل العطش، وارتفاع درجات الحرارة، أو التحول إلى زراعة الأرز بالحبة بدلا من الشتلات، التي تتطلب غمر الأرض بكميات كبيرة من المياه، بالإضافة إلى تقليل مساحات الموز والخضروات ذات الأوراق العريضة مثل: القلقاس، والكرنب، ومعها بعض محاصيل الأعلاف، ويرى البعض أيضا تطبيق نظام "تسعير المياه" المطبق في الأردن، وفلسطين، وباكستان، والولايات المتحدة بتحمل المزارعين تكاليف نقل واستهلاك المياه بما يجبره على الترشيد، ولكن هذا الأمر شائك؛ لأن بيعنا لمياه النيل للمزارعين قد يخلق مبررا لدول المنابع لطلب مقابل مادي لمياه النيل التي تصل إلى مصر ما دامت مصر تبيع المياه لمزارعيها.

المحور الخامس- إمبراطورية المياه وخريطة السدود الإثيوبية

في هذا الجانب من "رؤى مصرية" تحدث الدكتور عباس شراقي، أستاذ مساعد الجيولوجيا بمعهد الدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة، حول مدى إسهام الأنهار الإثيوبية وخريطة السدود التي تنوي بناءها، حيث أكد على أن الأنهار الإثيوبية تسهم بنحو 85% من مياه النيل البالغ مقدارها عند أسوان 84 مليار م3 سنويًا، من خلال 3 أحواض رئيسية: النيل الأزرق (60%)، عطبرة (12%) والسوباط.(13%)
وأكد على أنه قد نفذ مكتب الاستصلاح الأمريكي دراسة موسعة عن حوض النيل الأزرق أعوام 1958 -1964، وقد نشرت هذه الدراسة في 7 مجلدات. حددت تلك الدراسة 33 موقعًا لإنشاء سدود متعددة الأغراض على طول النيل الأزرق وروافده الرئيسية، بالإضافة إلى العديد من السدود المقترحة في الأحواض الإثيوبية الأخرى.

إمبراطورية المياه
خريطة السدود الإثيوبية.

لفتح الملف وتحميله اضغط على الرابط التالي:

https://alisalmi.com/%d8%af%d9%83%d8%aa%d9%88%d8%b1-%d8%b9%d8%a8%d8%a7%d8%b3-%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d9%82%d9%8a-%d8%a3%d9%85%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d8%b7%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a7%d9%87/

المحور السادس- المصيدة والفخ: المبادرة المشتركة لحوض النيل

تناول هذا الجزء من العدد فخاخ المبادرة المشتركة لحوض النيل، وتحدث دكتور ضياء الدين القوصي، خبير المياه ومستشار وزير الري الأسبق باستفاضة عن تلك التحديات:

أولًا- الأهداف الخفية لمبادرة حوض النيل

رغم كل ما ذكرت من قبل فإن أحدًا لم يتنبه إلى أن فخًا قد نصب لمصر عنوانه "مبادرة حوض النيل" تضم عشر دول هي: رواندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندا، والسودان، ومصر أخيرًا، وأخيرًا إريتريا التي آثرت ألا تكون عضوًا عاملا، وإنما طلبت أن تكون فقط عضوًا مراقبًا – كان مجموع سكان هذه الدول وقت توقيع اتفاق المبادرة (فبراير 1999) نحو 300 مليون نسمة، وقيل ساعتها إن هذه الدول تعيش في فقر مدقع؛ حيث إن أربع دول منها هي من أكثر عشر دول في العالم فقرًا، وأن المناخ في هذه الدول مضطرب ومتغير، وأن مواقعها من أكثر الأماكن في العالم تعرضًا للتهديدات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، وأن البنية التحتية في هذه البلاد هشة ومتهالكة إذا كان لها وجود في الأصل، كل ذلك على الرغم من وجود فرص هائلة للتفوق والانطلاق نحو مستقبل زاهر ووردي – هذا هو العرض الذي يبشر بالعسل، أما عن السم فيقول دافيد جراي أحد خبراء البنك الدولي المرموقين – الذي قامت عليه مبادرة حوض النيل في مراحلها الأولية – أن مصيدة الفقر ترتبط بالمخزون المائي، ولم يجد هنا مثلا يضربه سوى بإثيوبيا التي قال إن حصة الفرد من مخزون المياه فيها لا يزيد على 43 مترًا مكعبًا، مقارنة بما يقارب 6150 مترًا مكعبًا في الولايات المتحدة الأمريكية وأنه يلزم أن يصل

هذا النصيب للفرد إلى مستوى مخزون الفرد في جنوب أفريقيا وهو نحو 746 مترًا مكعبًا (نحو 12% من أمريكا الشمالية) حتى يتحقق لإثيوبيا الاستقرار والتقدم – لاحظ هنا أنه لم يقارن إثيوبيا بمصر حتى لا يثير حفيظة أحد على الرغم من أن نصيب الفرد من مخزون المياه في مصر يزيد على 1000 متر مكعب، وهو يفوق نصيب الفرد الإثيوبي بما يقارب 25 ضعفًا، ولكن الرسالة التي أراد هذا الخبير أن يصل بها إلى باقي دول الحوض هي أن مخزون المياه في إثيوبيا يجب أن يزيد بما يصل إلى 20 ضعفا، وبشكل سريع – لم يتوقف الرجل عند هذا الحد، وإنما استمر في الحديث عن العجز في الطاقة، حيث قال إن استهلاك الفرد في إثيوبيا وهو 21 كيلووات ساعة في العام، لا يقارن بنفس الرقم في مصر الذي يصل إلى 900 كيلووات ساعة، ولا بمتوسط الاستهلاك العالمي الذي يزيد على 2600 كيلووات ساعة.

إذن لم يخف الرجل أن البنك الدولي قد أتى بهذه المبادرة ليس فقط من أجل الأعمال الخيرية التي من شأنها رفع مستويات معيشة دول حوض النيل ونشر الرخاء والرفاهية في ربوع الحوض، ولكن من أجل أن تلحق إثيوبيا بالركب العالمي في شأن زيادة حصة الفرد الإثيوبي من المخزون المائي – الذي لا يتحقق إلا بإنشاء السدود وملء خزاناتها بالمياه – وأيضًا بزيادة القدرة على توليد الطاقة الكهربائية – التي لا تتحقق أيضا إلا بوجود المياه في الخزانات أمام السدود، ووجود محطات توليد الطاقة الكهربائية. لهذا فإنه قال إن إمكانات الاستفادة من مياه النيل لتوليد الطاقة الكهربائية التي لا تزيد في مصر عن الانتقال من 10 آلاف ميجاوات ساعة في العام إلى أقل من 20 ألف ميجاوات ساعة، فإن هذه الإمكانات في إثيوبيا يمكن أن تزيد بها من المستوى المتدني التي هي عليه الآن إلى ما يزيد على 140 ألف ميجاوات ساعة. كل البيانات التي ذكرتها من قبل حصلت عليها من محاضرة ألقاها دافيد جراي يوم 17 فبراير 2005 عن التعاون الحالي، والفرص المتاحة في المستقبل للتنمية المشتركة بين دول حوض النيل الشرقي: (مصر، والسودان، وأثيوبيا).

وبطبيعة الحال تحدث في نفس المحاضرة عن سوء تغذية الأطفال والعجز في الإمداد بالمياه النقية، وخدمات الصرف الصحي، وركز على أن الموارد المائية في الإقليم تقع تحت ضغوط سريعة ومتزايدة، وأن الحاجة إلى النمو تستدعي الإنفاق على مشروعات المياه، وأنه حتى يمكن تجنب الأزمات والصدام يلزم التعاون بين الدول، وأن التنوع في الإنتاج الزراعي والتصدير يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في هذا الصدد. هنا يظهر السم واضحًا إذ إن المسألة ليست فقط في توليد الطاقة الكهربائية كما يدعي البعض، ولكن بيت القصيد هو تخزين المياه اللازمة للتوسع في التنمية الزراعية والتصدير.

ينطلق دافيد جراي ليبشر بالفرص المتاحة في حوض النيل ليقول "إن 90% من إمكانات الحوض في إنتاج الطاقة الكهربائية غير مستغلة. وإن 85% من إجمالي تعداد السكان لا يتمتع بخدمات وصول التيار الكهربائي. وإن 60% من الأراضي القابلة للزراعة المروية لا يتم الاستفادة بها. وإن التخزين المتعدد الأغراض (الزراعة – توليد الطاقة الكهربائية ... إلخ) قليل جدًا على الرغم من الاختلاف الشديد في الهطول المطري زيادة ونقصًا. وضعف الاستدامة البيئية في المجمعات المائية والأراضي والبحيرات والأراضي الرطبة. وضرورة منع حدوث النزاعات والتقليل من التوتر، وتحسين مستوى التكامل."

وفي سبيل الوصول إلى منافع محددة من التعاون بين دول الحوض فإن هناك أربعة أقسام هي (والحديث لا يزال على لسان دافيد جراي) "المنافع البيئية المتزايدة للنهر، وتتمثل في تحسين، واستدامة النظم البيئية، والمحافظة على المياه، وترشيد استخدامها، وتحسين نوعيتها. والمنافع الاقتصادية المتزايدة من النهر: وتتمثل في تحسين الإنتاجية، وإدارة الفيضانات وفترات الجفاف. وخفض التكاليف التي تنفق بسبب النهر: وذلك بالانتقال إلى سياسة التعاون والتنمية. والمنافع المتزايدة غير المباشرة خارج حدود النهر: بالاستفادة من التعاون والتكامل الإقليمي مع الدول

الأخرى."

ولعل الإسهاب في عرض وجهة نظر دافيد جراي، وهو أحد كبار مستشاري البنك الدولي كما ذكرنا كان فقط لنقل فلسفة إنشاء مبادرة حوض النيل، التي بدأت بسكرتارية فنية في مدينة عنتيبى الأوغندية في يونيو 1999، وأعلنت رسميًا في سبتمبر من نفس العام.

ثانيًا – مصر والمبادرة: نتائج هزيلة

الواقع أن دولة واحدة لم تتضرر من جراء مبادرة حوض النيل قدر ما تضررت مصر التي عانت الأمرّين من مواجهة باقي دول الحوض التي حرضتها إثيوبيا، وربما كينيا أيضًا على التمرد بزعم أن مصر تقمصت دور الدول الإمبريالية التي طالما أذاقت الدول الأفريقية من ويلات الاحتلال والاستغلال والنهب والاحتكار، وأن هذا الفقر الذي ترزح تحت وطأته معظم دول الحوض، إنما جاء بسبب التخمة التنموية التي تعاني منها مصر – وعندها فطن المفاوض المصري إلى الفخ الذي نصبه البنك الدولي له والمصيدة التي أوقعه في حبائلها، ولم يكن الطعم سوى حفنة من الدولارات التي قدمتها مجموعة من الدول المانحة، وقام البنك الدولي فيها ولأول مرة بدور الوكيل، إذ لم يشأ أن يكون مقرضًا، حيث لن يوافق أحد على شروطه التعسفية، ولم يشأ أن يكون مانحًا؛ لأن الكرم يتعارض مع طبيعته الجشعة الطامعة – لذا فقد قرر أن يرتدي مسوح الرهبان والكهنة ينصح وينظِر ويعظ ويفتي وينهر ويقهر ويأمر وينهي كل ذلك بأموال الغير والغير سعيد بما يقوم به بنك الهوى من تطبيق لسياسات يتفق الجميع عليها لها عنوان واحد، هو استدراج مصر تحت بريق الذهب والدولارات إلى الفخ والمصيدة، ثم حملها على تجرع السم في أطباق العسل حتى تصل الأمور إلى ما وصلت إليه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

والغريب أن وزيرًا مصريًا واحدًا ظل مسئولا عن هذا الملف طوال ما يزيد على عشر سنوات، ولما طال الأمد وكثر السؤال عن النتائج كانت الإجابة دائما أن كل شيء

على ما يرام، وأن الصنعة المليحة يطول بها الوقت على الدوام، وأن ما تم كثير وما تبقى لا يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة كنسبة مئوية لما أنجز – إلا أن الرجل اختفى من المسرح السياسي فجأة عام 2009 [15]ليقوم مكانه وزيرًا آخر اصطدم بحقيقة أن شيئًا لم ينجز، وأن الأمر لا يحتوي على إيجابيات تصل في إجماليها إلى عُشر معشار السلبيات، لذا فإن أمر المبادرة انتهى إكلينيكيًا كما ذكرنا في منتصف عام 2010، وإن كانت بعض الشكليات لا تزال قائمة لمجرد الإعلان بين الحين والآخر أن هناك لا يزال شبح وهمي، يسمى "مبادرة حوض النيل."

والحقيقة أن مجموعة الشركاء في هذه المبادرة، التي يمكن أن توصف بالفشل الذريع كانوا جميعًا السبب فيما وصلت إليه؛ إذ إنهم – جميعًا وبلا استثناء – تداعو إلى دولارات المبادرة، كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها، وراح كل فريق يرتب للحصول على المناصب والمقار والأثاث والأجهزة، وأظن أن الإنفاق في النهاية وصل إلى مئات الملايين من الدولارات دون أن تتحقق فائدة ملموسة واحدة، ومن الطريف أن الأستاذ محمد حسنين هيكل أشار في حديث تليفزيوني أن البعض اشتكى من التغيير المتواصل لأفراد الفريق المصري المشارك في المبادرة، وعندما سئل أحد المسئولين عن السبب في ذلك قال إن هذا يعود إلى الرغبة في عدالة توزيع المكافآت وبدل السفر بين الأفراد، أما الاستمرارية وتواصل المهام واستدامة المعرفة فكلها أمور شكلية لا تهم ولا تجدي، وعلى الجانب الآخر كان هناك من يهتم بجمع المعلومات، وإعداد الفخ، ونصب المصيدة، وتحديد جرعات السم التي يمكن أن تحتويها أطباق العسل على موائد المصريين، حتى كان لهم ما كان وتحقق لهم ما أرادوا.

أظن صادقًا أن مبادرة حوض النيل هي بدون أدنى شك إحدى أسوأ الفاعليات التي شاركت فيها مصر على مستوى دول حوض النيل، إذا لم تكن أسوأها على الإطلاق،

[15] لعل الكاتب يشير إلى دكتور محمود أبوزيد(8يوليو 1997 – 11 مارس 2009).

وعلى الرغم من ذلك فإن الترويج الإعلامي الكاذب طالما صور للعام والخاصة أن هذه المبادرة عمل تاريخي لم يصل إليه أحد من العباد من قبل، ولدَّى صورة من حديث أدلى به المدير التنفيذي لسكرتارية مبادرة حوض النيل في المؤتمر الدولي للزراعة والريفي دول حوض النيل الذي عقد بمدينة المنيا خلال الفترة من 26 – 29 مارس عام 2012 يقول سيادته فيه: بحلول عام 2012 تكون مبادرة حوض النيل قد أنجزت النتائج الأساسية في مسارها الفني والاستثماري، وكان الدعم الذي قدمته المبادرة إلى دول الحوض هائلا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: (الانتهاء من دراسة شاملة للاتجار في الطاقة بين دول الحوض، وبمشاركة دولة جيبوتي (ولا أدري ما إذا كان ما سيولده سد النهضة الإثيوبي داخل هذا الإطار من عدمه) – أسهم الخبراء من دول الحوض في مساعدة رواندا وكينيا لإدخال الأبعاد الخاصة بالمياه العابرة للحدود في سياستهما الوطنية- تم فتح حوار حول إمكانية طرح تغير المناخ كأحد الموضوعات التي يلزم أن تتم دراستها بشكل إقليمي – تم الاحتفال بنجاح بيوم النيل في 22 فبراير 2012- تم إعداد تقرير عن حالة الحوض – تم تطوير نظام دعم القرار، والذى يشمل إطار الاستدامة في حوض النيل، ونظام معلومات حوض النيل - هناك مشروعات تحت التنفيذ عن التوصيل الداخلي للطاقة والزراعة وإدارة مجمعات المياه، وإدارة أحواض الأنهار والمزارع السمكية والتنبؤ بالفيضانات وإدارتها .. إلخ).

(ولا أدري إن كانت هذه المشروعات قد مرت بمراحل التصميم ودراسات الجدوى، أم أن ذلك كله يقع تحت أعمال التنفيذ، وما نسب الإنجاز المئوية) – تسهيل برنامج التعاون – برنامج إدارة الموارد المائية – برنامج تنمية الموارد المائية.

ترى هل كانت هذه النتائج الهزيلة هي خلاصة عمل لمدة تزيد على الثني عشر عامًا من مائتي خبير من دول حوض النيل العشر يساعدهم المئات من المعاونين، وكانت أيضًا خلاصة إنفاق مئات الملايين من الدولارات، أم نستطيع أن نقول إن الأمر

انتهى إلى ما لا يمكن أن يحتسب إنجازًا بالمعنى الحقيقي والصحيح ؟ أترك هذا السؤال ليجيب عنه الزمن والتاريخ.

المحور السابع- أزمة اتفاقية عنتيبي: التفاوض المتعثر والتداعيات الخطرة

تناول دكتور محمد نصر الدين علام، أستاذ هندسة الموارد المائية بكلية الهندسة جامعة القاهرة، ووزير الموارد المائية والري الأسبق، في هذا الجزء سلبيات الاتفاقية الإطارية، حيث رصد في الاتفاقية الإطارية سلبيات عديدة على مصر يمكن إيجازها فيما يلي:

1. الاتفاقية لا تقر بجميع الاتفاقيات السابقة مثل اتفاقية 1929 مع دول الهضبة الاستوائية و1902 مع إثيوبيا، ولا تقر بالحقوق المائية القانونية والتاريخية لدولتي المصب.
2. تنص الاتفاقية على إعادة تقسيم موارد النهر المائية على دول الحوض بمعايير تميل إلى دول المنبع على حساب دولتي المصب، وذلك مقارنة بالمعايير الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997.
3. الاتفاقية لا تتضمن الإجراءات التنفيذية للإخطار المسبق، والتي شملتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، والتي تعطي الحق للدول المتضررة الاعتراض على مشروعات وسدود دول أعالي النهر إذا ثبت أنّ لها أضرارًا جسيمة.
4. الاتفاقية تنص على تعديل العديد من البنود والملاحق بالأغلبية (ثلثي الأعضاء) مما يمكّن دول المنبع تغييرها دون الرجوع إلى دولتي المصب.
5. لا تشمل الاتفاقية أي بند لزيادة إيراد النهر، بل تعمل على إعاقة مثل هذه المشاريع حيث تنص صراحة على المحافظة على أراضي البرك والمستنقعات في دول الحوض، والتي يفقد فيها كميات هائلة من إيراد النهر، والتي من خلال تنميتها يمكن زيادة إيراد النهر، وبما يكفي احتياجات جميع دول الحوض.

6. إن بند عدم الإضرار لا معنى له، وغير قابل للتطبيق دون الإقرار بالممارسات والحقوق التاريخية لاستغلال مياه النهر لكل دول الحوض كافة لتكون هي المرجعية لتقدير أي ضرر قد يلحق بهذه الدول نتيجة لأي مشاريع تقوم بها دول أخرى في الحوض.
7. لا تشمل الاتفاقية أي بنود تختص بالإدارة المشتركة للنهر، وتنظيم تدفقاته، وإقامة منشآت عليه، وذلك حتى لا يكون لدولتي المصب أي تدخل في شأن مشاريع أعالي النيل، وهذا يتعارض مع ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة للأنهار المشتركة لعام 1997 في ثلاثة بنود كاملة أرقام: (24) و(25) و(26)، التي تختص بإدارة النهر، وتنظيم تدفقاته، وإقامة منشآت عليه على الترتيب. إن هذه السلبيات والنواقص تتفق مع المقولة التي كان يرددها البعض من أنه كان قد تم الاتفاق مع دول المنبع على 99% من الاتفاقية هل متطلباتنا وحقوقنا التاريخية تقدر فقط 1% من الاتفاقية؟ وهل كان علينا قبول هذه السلبيات، وإهدار الحقوق لنحسن علاقاتنا مع دول الحوض؟ والاتفاقية الإطارية لتعاون دول حوض النيل في شكلها الحالي لا يمكن لمصر توقيعها لنواقصها العديدة، التي تسمح بإعادة توزيع إيراد نهر النيل على دول المنبع خصما من حصتي مصر والسودان. ومصر والسودان ليسا طرفا في هذه الاتفاقية الإطارية، ولذلك فهي لا تلزمهما بأي التزامات قانونية أو مؤسسية، ولكن من ناحية أخرى، لا تعفي هذه الاتفاقية دول المنبع من التزاماتهم القانونية في الاتفاقيات التاريخية القائمة مع مصر والسودان. والدول التي وقعت الاتفاقية الإطارية منهم خمسة في الهضبة الاستوائية، يجمعهم بالفعل تجمع دول شرق أفريقيا، ولن تضيف لهم هذه الاتفاقية أي جديد، وهناك تجمع مماثل لدول بحيرة فكتوريا، ولكن لم تكن له الفاعلية المأمولة على الرغم من مرور سنوات طويلة على إنشائه. وهناك تعارض في المصالح المائية بين دول الهضبة الاستوائية مع بعضها بعضًا، وخاصة كينيا

وتنزانيا من ناحية، وأوغندا من ناحية أخرى، فأوغندا تريد صرف أكبر كمية ممكنة من مياه بحيرة فكتوريا لتعظيم إنتاج الكهرباء من خزان أوين وسد بوجاجالي، بينما ترغب كينيا وتنزانيا في تقليل هذه التصرفات لزيادة منسوب البحيرة، واستخدام مياهها في أغراض الشرب والزراعة. وإنشاء أي سدود مائية في كينيا، وتنزانيا، ورواندا، أو بوروندي سيؤثر سلبًا على كهرباء أوغندا. وإثيوبيا من ناحية أخرى لا تشترك مع الدول الاستوائية في الحوض المائي، بل تقع في منبع الحوض الشرقي لنهر النيل، وليس بينها وبين بقية دول المنبع الأخرى أي قواسم مشتركة داخل الحوض للتعاون المائي فيما بينهم. وعلى الرغم من ذلك نجحت إثيوبيا إلى حد كبير في استقطاب دول الهضبة الاستوائية، والاستقواء بهم ضد مصر لتحقيق أهدافها السياسية والمائية، وبالفعل وقع معظم هذه الدول على اتفاقية عنتيبي ويقومون حاليا بإجراءات التصديق عليها. ولكن وبلا شك أنّ الخلاف حول الاتفاقية الإطارية أدى إلى بعض الفتور السياسي بين دول المنبع من ناحية ودولتي المصب من ناحية أخرى، وما لذلك من ضغوط وتوابع سياسية على كل من مصر والسودان.

ولكن إذا كان الهدف الحقيقي للاتفاقية الاطارية هو التوصل إلى إطار فاعل للتعاون بين دول الحوض، فإنه من صالح الجميع العودة إلى مائدة المفاوضات للاتفاق حول النقاط العالقة في الاتفاقية الإطارية لكي تحظى بتوافق جميع دول الحوض. ولتحقيق هذه العودة الحميدة للتفاوض يجب الاتفاق بين دول الحوض على تجميد الاتفاقية الإطارية لفترة زمنية معقولة، ويتم أثناء هذه الفترة التفاوض الجاد حول النقاط العالقة مع إعداد جيد لمسارات تفاوض محددة، وأجندة تفصيلية. ومن المهم إيصال رسالة اطمئنان لدول الهضبة الاستوائية أن مصر لا تمانع ولا تعترض على مشاريعها المائية والزراعية لعدم تأثيرها السلبي الكبير على مصر. ومن الضروري العمل على محاولة إقناع دول الهضبة الاستوائية على فصل مفاوضات الهضبة الاستوائية عن

الهضبة الإثيوبية لاختلاف الخصائص الهيدرولوجية وطبيعة المشاريع التنموية. ومن المهم العمل على زيادة التجارة البينية، وفتح أسواق للمنتجات، والصناعات المصرية، وتعزيز الاستثمارات في دول حوض النيل.

المحور الثامن- أبعاد أزمة سد النهضة والموقف المصري

في ختام أوراق المجلة، يقدم دكتور هانئ رسلان، مدير مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية ورئيس تحرير المجلة، أبعاد وتأثيرات الأزمة والموقف المصري، حيث تناول تحليلًا زمنيًا لتطورات الملف، وفقًا لعدة محطات:

إعلان مالابو

عقب لقاء مطول بين الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي، هايلي مريم ديسالين، صدر هذا الإعلان في 28 يونيو 2014 على هيئة بيان مشترك، ونص على أن الطرفين قد قررا تشكيل لجنة عليا تحت إشرافهما المباشر لتناول كل جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية .

كما أكد الطرفان محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة الشعب المصري ووجوده، وكذلك إدراكهما لاحتياجات الشعب الإثيوبي التنموية.

وفيما يتعلق باستخداماتهما المائية، فقد تم النص على عدد من المبادئ:

https://youtu.be/LVwC7AtlCTw

بعد مشاورات عدة، جرى استئناف اجتماعات سد النهضة في العاصمة السودانية، الخرطوم في 25 أغسطس 2014. وأكد الدكتور حسام مغازي، وزير الموارد المائية والري (جريدة الأخبار المصرية، 16يوليو2014) أن أديس أبابا وافقت على عقد الاجتماع الثلاثي في إطار محددات البيان المشترك الذي صدر بعد لقاء الرئيس السيسي وهايلي ميريام ديسالين، رئيس وزراء إثيوبيا، الذي يعد حجر أساس جديدًا للتحرك، ووضع جدول زمني محدد للانتهاء من المفاوضات، وآليات تنفيذ التوصيات النهائية للخروج من الأزمة الحالية

أبدت إثيوبيا تحفظاتها على أجندة الاجتماعات مقدمًا، وأفرغت إعلان مالابو من محتواه، حيث صرح فقيه أحمد، مدير الأنهار العابرة في وزارة المياه والطاقة الإثيوبية، في منتصف يوليو 2014 (الأخبار،16يوليو2014) بأن المفاوضات ستبدأ من حيث انتهت الجولات السابقة، التي توصلت إلى تشكيل لجنة من الدول الثلاث، مهمتها دراسة مقترحين أساسيين هما: "الهيدرولوجيا، والآثار البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية للسد" ، وأن اللجنة يمكنها إشراك مستشارين وخبراء في دراسة هذه المقترحات . وبعد أن عقد الاجتماع، تبخرت كل هذه الأفكار والرؤى الجديدة، حيث أسفر الإعلان عن التوصل إلى إقرار مصر، والسودان، وإثيوبيا خريطة طريق لتنفيذ توصيات اللجنة الدولية لتقييم سد النهضة الإثيوبي، يبدأ تنفيذها في الأسبوع الأول من سبتمبر 2014، وتنتهي في مارس2015 .

استمرار المراوغة الإثيوبية

وعلى الرغم من هذه النتائج التي أفرغت إعلان مالابو من مضمونه، ولم تنظر إليه ككل متكامل، وصبت في تكريس الاتجاه الإثيوبي في حصر اللقاءات والاجتماعات في دراسات تستغرق الزمن، وتدور في حلقات مفرغة إلى أن يكتمل البناء، ويصبح أمرًا واقعًا، فقد صدرت تصريحات متواترة من الدكتور حسام مغازي في كل وسائل الإعلام المصرية، يبشر فيها المصريين بأنه قد تم حل أكثر مني85 ٪من المشكلة، وبأننا قد

حصلنا على أكثر مما توقعنا"، وأن هناك اتفاقا ملزمًا للدول الثلاث، وأن هذه النتائج الملزمة سوف تتصدر قبل اكتمال بناء المرحلة الأولى من سد النهضة بسعة تخزينية 214 مليار متر مكعب، وأن هذا المستوى من البناء لا يشكل ضررًا لمصر، معبرا بذلك عن عدم الممانعة في الاستمرار في بناء السد، ومقدما التبريرات لمصلحة الموقف الإثيوبي.

وقد أثار ذلك التساؤلات عن الهدف من هذه التصريحات، وهل هي لمخاطبة الرأي العام المصري، وتهدئة حالة القلق، أم أنها تعبر عن عدم إلمام بالإستراتيجية التفاوضية الإثيوبية، مع سعي لإبراز حسن النية بشكل مفرط،لا سيما أنه لا يوجد أي موقف أو التزام إثيوبي يفسر جملة عدم الإضرار بمصر بأنها تعني عدم نقصان قطرة مياه واحدة من حصة مصر،كما ظل يردد السيد وزير الري.

كما ظهرت أسئلة أخرى حول الاتفاق على آلية لإجراء الدراستين، منها: هل هذا يعني أن إثيوبيا سوف تقبل بتغيير تصميمات السد أو أبعاده، إذا ثبت أن هناك ضررًا على مصر، أم أن إثيوبيا سوف تقول إن هذا أمر طبيعي، في ظل مبدأ الاستخدام العادل الذي أكده الوزير الإثيوبي في اجتماعات الخرطوم؟ كما أنه ليس هناك اتفاق من الأصل بين مصر وإثيوبيا حول مفهوم "الضرر"، حيث إن مصر ترى أن أي نقصان في حصتها (55.5 مليار) يمثل ضررًا، في حين أن إثيوبيا ترى أن هذا يمثل هيمنة لا يمكن السماح باستمرارها من جانب دولة واحدة، هي مصر، وأن معايير الاستخدام العادل تقول إن ما تحصل عليه مصر يجب أن يقل ويتراجع (البعض يصل بها إلى40 مليار متر مكعب).

وقد تبين، في وقت لاحق، أن نتائج هذه الدراسات غير ملزمة، حيث أعلن وزير المياه والطاقة الإثيوبي، اليماهو تيجنو، فى أحد البرامج التليفزيونية المصرية، التي أجرت حوارًا مع وزراء المياه والري لمصر، وإثيوبيا، والسودان – على هامش اجتماعاتهم في القاهرة في منتصف أكتوبر 2014 - أن نتائج الدراسات التي يتم إجراؤها غير ملزمة،

وإن كانت تحظى بالاحترام "Respected"، وأن هذه الدراسات لا تعنى إيقاف البناء في السد، وإنما هي مهمة بعد ذلك لملء السد، وتشغيله في المستقبل. وأضاف أن المبادئ الأساسية لإثيوبيا هي الاستخدام المنصف والعادل، وألا نسبب ضررًا ملحوظًا للدول أسفل مجرى النهر. وأيد وزير المياه السوداني وجهة نظر الوزير الإثيوبي، وشرحها بالقول إن رأي الاستشاري ليس ملزمًا، وليس حكمًا قضائيًا دوليًا نافذًا، وإن الاحترام يعني أنه يحال إلى الدول بسيادتها القانونية، لكي تمارس الالتزام به.

ودون حاجة إلى تأمل أو كثير عناء، يمكن القول إن نتائج هذه الدراسات لن تشكل أي فارق مع إثيوبيا التي سوف تمضي طبقًا لما تراه بشكل منفرد. فإذا أثبتت الدراسات الضرر، فإن الرد الإثيوبي جاهز ومعلن من الآن، وهو أن هذا الضرر غير ملحوظ أو غير مؤثر، وأنه يندرج في إطار مبدأ الاستخدام العادل والمنصف، وبالتالي سوف تستمر الخطة الإثيوبية كما هي دون أدنى تغيير. بل إن البناء سيكون قد تم إنجازه، وإثيوبيا في أبهى صورة، حيث أوضحت للعالم أنها كانت شفافة، ولم تدخر جهدًا، وتفاوضت في الخرطوم، والقاهرة، وأديس أبابا، وأن مصر تريد فقط الاستمرار في الهيمنة على النيل، وأن هذا العهد قد ولّى، كما تقول تصريحاتهم المختلفة.

إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة[16]

وعقب توقيع هذه الوثيقة[17] التي أثارت الكثير من الجدل، وأحيطت بقدر كبير من الكتمان، ولم تعلن بنودها إلا في يوم التوقيع نفسه قام الرئيس السيسي بزيارة إلى أديس أبابا، وألقى خطابًا في البرلمان الإثيوبي، يؤكد فيه على اختيار مصر لمبادئ التعاون في سبيل تحقيق المصالح المشتركة، وكان من الواضح أنه يعول على

---

[16] سبق عرض هذه الوثيقة في هذا التقرير.

[17] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D8%B3%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9

تجسير فجوه الثقة بين البلدين والشكوك المتبادلة، وأن هذا قد يساعد على الوصول إلى تفاهمات وحلول وسط، ولكن كل ذلك ذهب إدراج الرياح بسبب أن الموقف الإثيوبي الذي لم يتغير، ولم يتزحزح قيد أنملة عن إستراتيجية الخداع وشراء الوقت. بل تبين من الممارسة العملية أن صمت إعلان المبادئ عن أبعاد السد وسعته التخزينية كان يحمل موافقة مصرية غير مباشرة عبر تجاوز هذا الموضوع، والتركيز على استكمال الدراسات، على أساس أن هذا سوف يساعد على الحد من الأضرار التي قد تتعرض لها مصر عبر التوافق على السياسة التشغيلية. وهو منطق متهافت للغاية، إذ إن وثيقة المبادئ لا تلزم إثيوبيا بنتائج الدراسات، ولا بالتوافق على سياسة تشغيلية محددة، بل تنص على "التنسيق"، وتمنح إثيوبيا أيضًا الحق في تغيير أي من السياسة التشغيلية فيما بعد، مع الاكتفاء بمجرد إخطار الدولتين أسفل المجرى وهما: السودان ومصر.

إن النقاش التفصيلي لوثيقة إعلان المبادئ يوضح الكثير من العوار والتنازلات التي قدمها المفاوض المصري دون أن يحصل على أي مقابل، ولا يتسع المجال لسردها في هذه المساحة بالتفصيل، وعلى الرغم من ذلك كانت النتيجة هي الفشل في مجرد الاتفاق على إسناد الدراسات المزعومة إلى المكاتب الاستشارية بسبب المراوغات الإثيوبية وأيضًا بسبب ضعف المفاوض المصري. حيث أعلن المكتب الهولندي "دلتارس" انسحابه في سبتمبر 2015، وهو أحد المكتبين اللذين وقع عليهما الاختيار بإجراء الدراسات، بسبب عدم ملاءمة الشروط التي وضعتها اللجنة الوطنية. وهكذا انقضى عام كامل آخر، لكي يعلن بعدها فشل الاجتماعات، التي بدأت في الخرطوم في أغسطس 2014 في التقدم ولو نصف خطوة إلى الأمام. غير أن اللافت للنظر والمثير للتساؤل بشدة هو استمرار الموقف المصري الذي يعبر عنه السيد وزير الري د. حسام مغازي على ذات النهج في التبشير باقتراب الحلول والتوافقات.

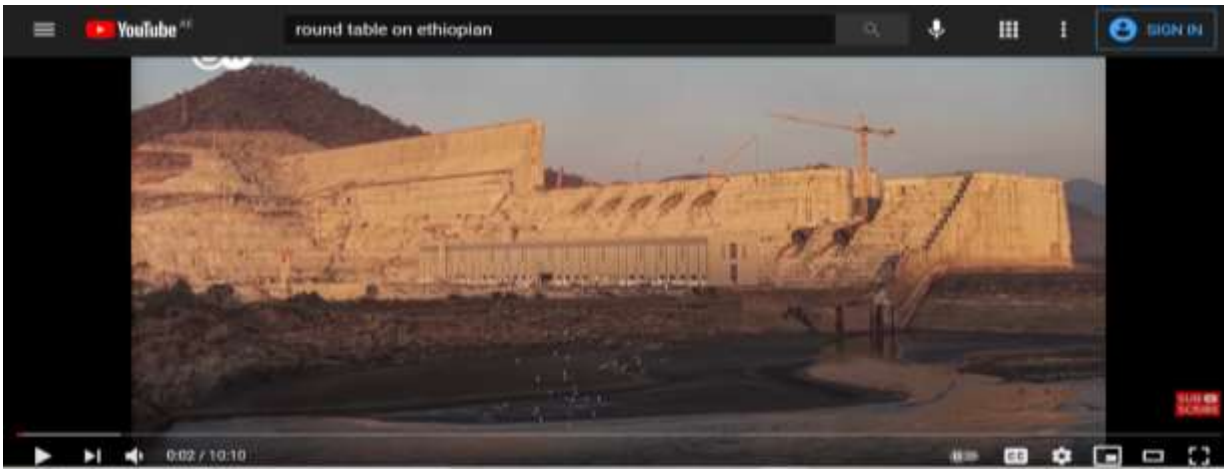

https://youtu.be/2tEtKqWRltO

16/7/2020

https://youtu.be/SPeCsJUxXFk

24/12/2020

https://youtu.be/22hgelKchOY

27/1/2021

https://youtu.be/dAI302LwJrA

13/2/2021

https://youtu.be/zdlGMP-OmjQ

31/3/2021

https://youtu.be/gzKwyX8JD9Y

10/4/2021

https://youtu.be/rFv3iCA7zM4

https://youtu.be/y9CwfeSkocU

15/4/2021

ثالث عشر

هل يبدو في الأفق المنظور

أن هناك حل لمشكلة سد النهضة؟

البدائل المتاحة لمصر لحل قضية سد النهضة !

تتحصر البدائل المتاحة لمصر – وبدرجات مختلفة – لحل قضية سد النهضة والتخلص من مشكلاته وآثاره السلبية على مصر فيما يلي:

أولا: الحلول التفاوضية

1. التفاوض مع إثيوبيا للوصول إلى حل بمشاركة السودان والاتحاد الأفريقي ووساطة دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية كما حادث الآن.
2. التفاوض المباشر مع إثيوبيا فقط للوصول إلى حل أسلوب الملأ الثاني والتشغيل للسد ، مع إخطار السودان بمجريات التفاوض واشتراط موافقتها على الحل الذي تصل إليه مصر وإثيوبيا .
3. التفاوض المباشر مع إثيوبيا فقط للوصول إلى حل أسلوب الملأ الثاني والتشغيل للسد ، وترك الحرية للسودان للتفاوض هي الأخرى مباشرة مع إثيوبيا ، مع إخطار مصر بمجريات التفاوض واشتراط موافقتها على الحل الذي تصل إليه السودان وإثيوبيا .
4. التفاوض المباشر لكل من مصر والسودان منفردتين مع إثيوبيا فقط للوصول إلى حل أسلوب الملأ الثاني والتشغيل للسد والاتفاق قبل بدء التفاوض أن لكل من مصر أو السودان الأخذ بما قد تصل إليه إحداهما في تفاوضها مع إثيوبيا .

ثانياً: الحلول غير التفاوضية بالنسبة لمصر

1. الحل التقني بالبحث في تنمية موارد المياه من كافة المصادر [ترشيد استخدام مياه النيل، ترشيد استخدام المياه الجوفية، تحلية مياه البحر، تقنيات الاستمطار، تطهير البحيرات المصرية. . . .].
2. إعادة بحث إمكانيات وجدوى مشاريع مثل:

- ✓ مشروع نهر الكونغو أو ما يمكن تسميته بمشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل وهي فكرة مشروع ضخم مرادة التحكم بالموارد المائية في البلدان المستفيدة – حسب دراسات القائمين على المشروع – وهي مصر والسودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية .مضمون الفكرة شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل في السودان.

للتعرف على المشروع اضغط على الرابط التالي:

مشروع ربط نهري النيل والكونغو – المعرفة(marefa.org)

وقد جدد دكتور عمرو هاشم ربيع التذكير بذلك المشروع في مقال له بصحيفة الشروق بتاريخ 26/11/2020 الذي يمكن قراءته وتحميله بالضغط على الرابط التالي:

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26112020&id=794c47cf-05cc-4dae-9d4c-fd832b90dcea

- ✓ استكمال مشروع قناة جونجلي وهو المشروع الذي أنشئ في ثمانينيات القرن الماضي من أجل زيادة إيرادات مياه النيل الواردة من النهر الأبيض.[18]

أنجز الجزء الأكبر من مشروع قناة جونجلي من قبل شركتين فرنسيتين (غيتي)

في ظل تعثر المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا بشأن كيفية ملء وتشغيل سد النهضة الذي يقع على نهر النيل الأزرق، وما سيحدثه من تأثير على حصة الجانبين السوداني والمصري، بدأ الحديث يدور حول إمكانية تكملة القاهرة والخرطوم مشروع قناة جونجلي الواقع على نهر الجبل بدولة جنوب السودان، والذي توقف العمل به عام 1983 بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت آنذاك بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، بعد حفر 260 كيلومتراً من إجمالي 360 كيلومتراً، وذلك لسد حاجة البلدين من المياه.

[18] اندبندنت عربية TV

وللتعرف على تفاصيل المشروع اضغط على الرابط التالي:

مشروع قناة جونجلى + الخرائط الموضحة – المكتبة الجغرافية (geography-library.blogspot.com)

3. الحل العسكري!

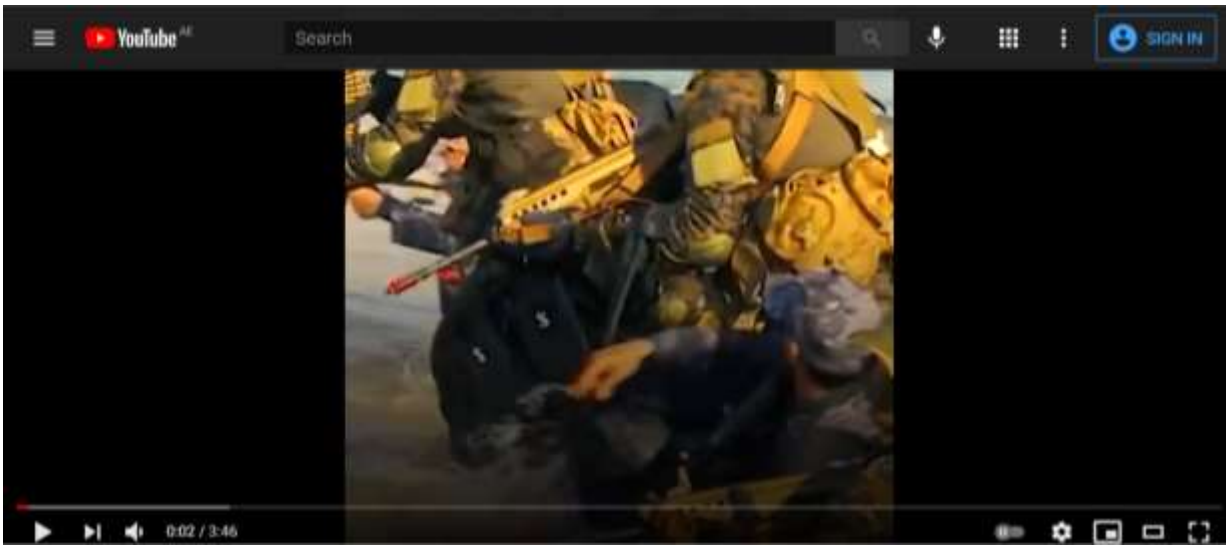

https://youtu.be/E5UTYLVfEfg

13/4/2021

https://youtu.be/YgDUtz12QKI

هل يكون هذا الحل الأخير؟

تحذيرات من قبول حل غير واضح أو غير صريح!

https://youtu.be/WMOFif15Zol

9/4/2021

https://youtu.be/i3CE4jMWZIg

17/4/2021

كيف يرى العالم النيل والسد؟

https://youtu.be/UnOLWhH-9CI

21/2/2018

https://youtu.be/vqk6OyIjUMk

21/2/2018

https://youtu.be/_BCYOSPOFpE

10/11/2020

وسيبقى مصر